الشعوب تستحق حكامها

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حليم خلف بنك فيصل الفرع الرئيسي

شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا

ت: ٢٧٨٧٧٥٧٤ - م: ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٠١٠٠١٠٤١١٥

الشعوب تستحق حكامها

د. مأمون الجميل

الطبعة الأولى: أكتوبر ٢٠١٠

إعداد وإخراج: مركز البحوث والترجمة بدار جزيرة الورد

رقم الإيداع: ٢٠١٠/٤٣٨٣٠

الترقيم الدولي:

الغلاف: ياسر فودة

الشعوب تستحق حكامها

فن صناعة الطغيان

◆

د. مأمون الجميل

◆

الناشر
مكتبة جزيرة الورد
ميدان حليم خلف بنك فيصل الفرع الرئيسي
شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا
ت: ٢٧٨٧٧٥٧٤ - م: ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٠١٠٠١٠٤١١٥



مقدمة

على الرغم من أن الألفية الثالثة قد شهدت اجتياح زلزال الديمقراطية لمعظم دول العالم الثالث و بالأخص ذات أنظمة الحكم الديكتاتورية الأعتى و الأكثر شراسة ووحشية فى التاريخ الحديث، فإن هذا الزلزال العاتى لم يستطع، حتى رغم تجاوزه السقف النهائى لمقياس ريختر السياسى، أن يحرك ساكناً فى منطقتنا العربية، و كأننا نعيش فوق سطح كوكب آخر، لا يخضع للمتغيرات المناخية التى يتعرض لها كوكب الأرض، أو كأننا قد خرجنا من مسيرة التاريخ الإنسانى، رحنا نعود إلى الكهوف، لا نتأثر بما يجرى خارجها، لا يعنينا ما يدور خارج جدرانه المعتمة !!

و حتى وقت قريب، و ربما حتى وقتنا هذا، و نحن نصب جام غضبنا على أنظمة الحكم فى بلادنا، باعتبارها من وجهة نظرنا المسؤول الأول عن كل مصائبنا، و الأمر ليس كذلك على الإطلاق، و أنا لا أبرئ هنا الأنظمة، أو أعفيها من مسؤوليتها، ولكننى أحاول أن أضع الجرس فى رقبة القط، أو أحدد بدقة المسئولين عن كارثة الطغيان العربى، فلا أجد الأنظمة وحدها هى المسؤولة، بل لا أجدها المسؤول الأول، بل لا أجدها سبباً لما يجرى، إنما هى نتيجة لتخاذل شعوب تآمرت على مصالحها، وتنازلت عن مصائرها، و ألقت بها فى أيدى الآخرين، راحت تنعم بوقتها فى توافه الأمور، أو تلعن حالها على استحياء، أو تتجرع المر، نائمة على فكرة عبيطة أنها فعلت كل ما بوسعها، و أن المكافأة بانتظارها فى عالم آخر، على صبرها على

على الشـدائد فى الدنيا، و المقـصود هنا بأم الشـدائد أنظمة الحكم، و هذا من وجـهة نظرى قمة التفاق، و خداع الذات، و محاولة مواجهة المواطن العربى لفكرة أنه سلبى و متـخاذل و متقاعس و ساكت عن الحق يعنى شـيطانًا أخرس، باعـتناقه عن طريق التلقـين الذاتى الذى يـرع فيـه فكرة مـفادها أنـه ضحـية، و أنه عـديم الحـيلة، و أنه يستحق يوم القيامة أجراً و ثواباً على صبره هذا !!

الغريب أن المواطن العربى هنا قد استطاع هو و دعاة السكوت من رجال الدين أن يعيد تفـسير الآيات و النصوص السـماوية كى تدعم فكرته الخادعة هذه، فـأصبحت الآية الكريمـة " و بشر الصـابرين " - التى لا تنطبق علـيه - مـرجعـه عند هروبه من انهزامـيته، و أصـبح الحديث الشـريف " لو اجتمع الناس علـى أن يضروك بشىء لن يضـروك إلا بما كـتب الله لك " بعـيدًا عن منهـجـه فى التـفكير، و هكـذا أصبـحت النصوص و الآيات انتقائية، مع توجيهـها من حيث المعنى بما يثبته على فكرة أنه فعل ما عليه تجـاه ربه و مجتمـعه و أسرته و نفسـه، و ليس بيده ما يفعله، و الأمـر متروك لعدالة السماء، بمعنى انتظار الفـرج من عند الله.. صحيح الفرج من عند الله، و لكن الله جعل لمساعدة عباده معايير و شروط، و الآية تقول ﴿ **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا مـا بأنفسهم** ﴾ و نبينا الكريم صلى الله عليـه و سلم هو الذى قال: " **اعقلها وتوكل** ".

وهكذا أصبحنا فى عالمنا العربى نركز على كل مـا يعفينا من القيام بما ينبغى علينا عمله، و بطريقـة ترفع عنا الحرج أمام أنفسـنا، فننام على هذه الفكرة العـبيطة، و نحن معتقدون أننا على ما يرام، أو أن ما باليد حيلة، إنها أسوأ و أشهر عملية خداع للذات اعتادت الشعوب العربية أن تمارسها.

و هكذا أصـبحنا نتـمحـور حول هذه الفكرة، و هى فى رأيى المسـؤول الأول عن كل صور و أشكال الاستبداد فى عالمنا العربى.

ونستطيع أن نقول بملء فـمنا إن الشعوب العربية لا تستحـق حكاماً أفضل، وإنها حضـانة الاستبداد، الذى يولد من رحـمها أولاً ، ثم يتـغذى منها، و يحيـا من خلال

رئتيها، مستمتعة بعملية اغتصاب حقوقها، و لسان حال خرسها و صمتها يقول : هل من مزيد!!

وحتى تهرب هذه الشعوب من كلفة التغيير، تمارس هذه، و منذ عقود طويلة، سياسة التبرير فى مواجهة التغيير السيئة السمعة، و ابتدعت نظريات تعفيها من الحرج كنظرية " أعمل إيه ورايا كوم لحم " و نظرية " امشى جنب الحيط " ونظرية " من خاف سلم "، و كأننا أمام رجل دخل غرفة نومه فاكتشف رجلاً فى فراشه مع زوجته، فخرج بسرعة و أغلق عليهما الباب، قائلاً من أجل الأولاد يهون كل شيء، و يعيش بقية عمره على قناعة بأنه رجل فاضل و حكيم فعل الصواب، و ضحى من أجل قيم الأسرة و مستقبل أولاده، و أن جزاءه الجنة !!

وهذا الكتاب يتناول " فن " صناعة الطغيان فى عالمنا العربى، ويشرح كيف أصبحت الشعوب العربية تجيده، أو كيف أصبحت معملا لتفريخ الطغيان، وأمة تدير رؤوس الطغاة غرورا بخضوعها وتبعيتها وهوانها، وهتافها الساذج، أمة لا تتعلم من أخطائها، ولا تتعظ بتجاربها، ولا تحفل بظلمها.

ويفسر الكتاب كيف أجاد العرب أكثر من غيرهم فن صناعة الطغاة، بل وكيف يكاد هذا الفن أن يغدو الفن الوحيد ذا الجودة العالمية التى يجيدها العرب الآن، وكيف تشارك الشعوب بكل طوائفها من العامة والخاصة فى هذا الفن. وكيف تصفق الشعوب وتهتف وتهلل وتبيع مصائرها بحفنة نقود زهيدة فى الانتخابات.. وكيف يقدس الإعلاميون الانتهازيون والمرتشون والمغيبون الحكام ويمجدونهم ويكذبون من أجلهم وينافقون، وكذلك بطانة السوء من وزراء ومسؤولين، ومعارضة مستأنسة، وعلماء سوء، ثم إذا ما انتهت مدة صلاحية الطاغية بمعنى انتهى أجله بعد أن ظن هو أو ظنوا هم أنه لن يموت،خرجت الشعوب – بغرابة شديدة – بالملايين متألمة ومتوجعة لتوديع الجثمان الطاهر إلى مثواه الأخير، وسط نحيب وبكاء وعويل، حيث يسجى فى ضريح بنى خصيصاً له، قبل أن يتحول ضريح الطاغية المستبد البائد إلى مزار تحج إليه الوفود.

د. مأمون الجميل

1

الفصل الأول

شعوب الموز العربية.. معمل لتفريخ الطغاة !!

الفصل الأول
شعوب الموز العربية..
معمل لتفريخ الطغاة !!

تبدو الشعـوب العربية الآن وكأنهـا تعيش فوق جزيرة نائيـة لا تدرى كيف شكل الحياة خارجها أو كمن هبط من السماء على مكانٍ ناءٍ، لا يعرف غيره عوالم أخرى.

وتبدو الشعـوب العربية أيضا وكأنهـا لا تأبه بأسمى ما يصبـو إليه الإنسان وهو " حريتـه " ولن نقول " العيش بكـرامة "، رغم أنها عـاصرت قطار الديمقـراطية، وهو ينطلق فى العـالم أجمع، ليدهس أعـتى الديكتاتوريات، فـلا يستثنـى من هذا العالم سوى العرب، الذين اكـتفوا بمشاهدة القطار دون إبداء رغـبة حقيقـية فى اللحاق به، حتى إن البعض فى الغـرب وصف العرب بأنهم شعوب أدمنت الاستسـلام لحكامها المستبدين !!

ويبـدو العرب كـمن سمـحوا لحكامـهم المسـتبـدين، وفى الألفيـة الثالثـة، ألفيـة الديمقراطيـة الكونية، أن يحولوهم لجمـهوريات موز أخرى على غرار جـمهوريات الموز القديمة فى أمريكا اللاتينيـة بسماتها التى فرضها عليهـا حكامها الذين جعلوها فناء خلفيا لأمريكا، كالفقر والفساد والتبعية والفسـاد !!

وفى الوقت الذى كافحت فيه شـعوب هذه الدول لتغيير وجه الحياة القـبيح فيها، تعايشت الشعـوب العربية مع القبح السيـاسى وتبعاته على مخـتلف المستويات وفى

جميع المجالات، لتضحى بالحاضر والمستقبل معا، غير آبهة بما ينتظر الأجيال القادمة من كوارث ومآس لا قبل لأحد بها.

لقد أبت الشعوب العربية إلا أن تورث الأجيال القادمة تركة القهر والظلم والاستعباد ومعها التخلف والضياع لتكون شعوبا مهانة بين مختلف الأمم ! !

تعتبر الدول العربية مجتمعة أو متفرقة غنية بثروات طبيعية وبشرية تمكنها من تقديم أفضل سبل العيش لمواطنيها. وتمكنها كذلك من تقديم ماينظر إليه فى هذه الدول على إنها كماليات للعيش أو ترف زائد فيما باتت من ضروريات العيش مثل منزل لكل أسرة مع وسائل نقل ميسرة للجميع عامة كانت أو خاصة ووسائل اتصال أيضًا ميسرة للجميع دون رقابة ومدارس ؛رياض أطفال تحتوى على آخر مبتكرات التعليم وتوزيع عادل للوظائف يضمن عدم فوضى التعليم والعمل وبالتالى السرقات. إضافة إلى نظام رقابى نزيه لا يستثنى أحدًا من قوانينه. وفوق ذلك توفر دستورا يكتبه خيرة مواطنيها من خبراء وحكماء يراعى حقوق الجميع أقليات وأكثرية يمكن الاقليات من الشعور تحت حماية هذا الدستور بانها اكثرية ايضا.

لكن من خلال نظرة عابرة أو معمقة لكى الدول العربية اليوم نجد أن معظمها توفر ما ذكرناه إنما فقط لعوائل الحكام والحواشى المحسوبة عليها فقط بينما يكدح غالبية المواطنين فى بؤس العيش لا يستطيعون الحلم حتى بما لدى غيرهم من الشعوب، وهو فى الواقع، حقهم لكن جشع وطمع الحكام الذى لا ينتهى جعل هؤلاء المواطنين المساكين، يظنون أن الشعب فى خدمة الحاكم وكل ما يعمله يجب أن يكون لتوفير أفضل سبل العيش له ولذويه ولمحظياته ولحواشيه.

فلا نزاهة فى أى دولة عربية اليوم، والمال العام ملك تام للحكام يتصرفون به كما يشاءون. ولغياب الدور الرقابى عليهم عمدوا لدعم الإرهاب رغبة أو رهبة ونشروا الإرهاب فى كل العالم. وأصبح الإسلام لذى هو دين أكثرية الشعوب العربية دينا مطاردا فى العالم. والفيلم الذى عرضه مؤخرا النائب الهولندى خيرت فيلدرز خير دليل على ذلك وغيره على الطريق.. وأصبح يقرن الإسلام بالإرهاب بسبب فساد

الحكام وتغاضيهم عن محاسبة المتشددين الذين سرعان ما يتحولون لإرهابيين تطال نيرانهم حتى من دعمهم من هؤلاء الحكام.

وبات مصطلح «الإسلامفوبيا» يكرر آلاف المرات حول العالم اليوم.

ولو نظر هؤلاء الحكام لأسباب ذلك لوجدوا أن المشكلة تكمن أصلا فيهم فمستوى معيشة شعوب المنطقة انحط واضمحل بسبب صرف ثروات البلاد على الأهواء ونشر الحروب والكروب وشراء الأسلحة لاستخدامها ضد بعضهم بعضًا أو ضد أفراد الشعوب نفسها.

فى وقت تدرس فيه الدول المحترمة لشعوبها ولنفسها حركة تقدم اقتصادها ونموه ونمو سكانها مستقبلا نجد الدول العربية ينظر حكامها لعجلة التدهور تسرع انحدارا دون أن يهتموا أو يتدخلوا للاصلاح بل يلقون السبب على شعوبهم المقهورة بتربعهم على كراسى الحكم مطاردين كل من يكشف الحقيقة ويطالب بحقوقه، حتى بات بعضهم ينظر لنفسهم كإله يجب عبادته. بينما تتداول شعوب العالم السلطة كل أربع سنوات سلميا بما فيها دول المنظومة الشيوعية سابقا فهل يتعظ هؤلاء الحكام.. فساد السمكة من فساد رأسها.. وفساد الشعوب من فساد حكامها.

لقد كانت الديمقراطية الغائبة هى القاسم المشترك فى جمهوريات الموز بأمريكا اللاتينية، و أحد أبرز ملامح الحياة السياسية فيها. و عندما نطالع عالمنا العربى سنجد أنه يتقاسم مع هذه الجمهوريات نفس هذه الديمقراطية الغائبة، مع فارق واحد وهو أن هذه الجمهوريات بدأت مرحلة تحول ديمقراطى حقيقى، وأصبحت أنظمتها ذات شرعية دستورية، تولدت عن صعودها إلى سدة الحكم عبر انتخابات حرة ونزيهة قال الشعب فيها كلمته، وكان له ما أراد.

جمهوريات الموز تعبير يطلق على جمهوريات دول أمريكا اللاتينية المحيطة بالكاريبى، وتطل على المحيط الهادى، و التى قام اقتصادها على إنتاج الفواكه، وفى مقدمتها " الموز " وباتت تتحكم بسياساتها فى البداية شركات الفواكه الأمريكية

العملاقة، وفى مقدمتها "يونيتد فروت" ، ثم مع الوقت، و بالتحديد فى السبعينيات والثمانينيات، أصبحت ساحة للمخططات و المؤامرات الأمريكية، التى حولتها فى النهاية إلى ما اصطلح على تسميته بـ " الفناء الخلفى للولايات المتحدة ".

فى هذه الدول، أو فى هذا الفناء الخلفى، كان المشهد فى غاية القتامة، تبعية، فساد، فقر، اقتتال داخلى، ديكتاتورية ، حروب أهلية، وأحياناً انقلابات. وأحياناً أخرى اغتيالات و مآس أخرى تمثل السمات الرئيسية لجمهوريات الموز !

ومن هنا تجاوز تعبير " جمهوريات الموز " مدلوله اللفظى ليصبح ذا مدلول اصطلاحى يشير إلى أى دول تشبه فى ظروفها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ما كان يجرى فى هذه الجمهوريات قبل أن تنفض عن كاهلها كل مآسى الماضى، وتستفيق من سباتها، لتكسر طوق التبعية لأمريكا، وترسى قواعد الديمقراطية، وتعيد بناء هياكلها الاقتصادية، بعد استعادة وحدتها الوطنية، و معها الأمن والاستقرار.

فمنذ اكتشاف أمريكا فى أواخر القرن الخامس عشر كانت مجموعة دول أمريكا اللاتينية.. هذه التى تطل على البحر الكاريبى والمحيط الهادئ مسرحاً للصراع الاستعمارى بين أسبانيا وفرنسا والبرتغال وإنكلترا، حيث استطاعت كل واحدة منها فرض سيطرتها على جزء من المنطقة، وأن تسخر سكانها الأصليين لإنتاج المزيد من الفاكهة، لكن ورغم استقلالها، وفى القرن العشرين، وقعت هذه الدول، معها عدد كبير من دول أمريكا الجنوبية تحت سيطرة الشركات الأمريكية العملاقة، ثم سقطت فى فخ التبعية الأمريكية حيث أحكمت واشنطون قبضتها على أنظمة هذه الدول بالتهديد و الوعيد، وراحت تتدخل فى اختيار هذه الأنظمة، والحفاظ على بقائها فى السلطة، حتى أصبحت جميعها يطلق عليها " جمهوريات الموز " مع أن عدداً منها لاينتجه.

وتمشياً مع الرغبات الاستعمارية، التى تريد بقاء البلدان المسيطرة عليها فقيرة معدمة بلا تنمية، حتى لا تتكون لديها قدرات اقتصادية، ومن ثم عسكرية وإرادات

وطنية تحركها فلم تحقق هذه البلدان أى تنمية، و تخلفت عن ركب الحضارة والتقدم، وأصبح المشهد فى غاية القتامة !!

ولتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية فى احتواء هذه البلدان، دعمت واشنطون الانقلابات، والاغتيالات فيها، وضربت الثورات وأية قوى مقاومة لمخططاتها، كما اشترت بعض كبار المسؤولين ورجال الصحافة والإعلام، وبلغت درجة شراء أصوات الناخبين فى الانتخابات البرلمانية، ودعمت العصابات والمافيات مع عملائهم والمتعاونين معهم من أجهزة السلطة.

وهناك سمات عامة، كما أسلفنا، كانت تميز جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية قبل استفاقتها من غيبوبتها التى دامت طويلاً. و من أبرز هذه السمات التبعية لقوى خارجية و تمثلها الولايات المتحدة، و الوحدة الوطنية الهشة، و اقتتال طوائف الشعب، أو نشوء حركات تمرد تحارب الحكومات داخل الدولة الواحدة، والخلافات الطاحنة التى بلغت حد التقاتل بين هذه الجمهوريات التى لم تكن هذه القوى الخارجية تريد لها أن تتلاقى فى مصالحها كما أصبح عليه الحال الآن، ومن أبرز السمات أيضاً التبعية لأمريكا، و استشراء الفساد إلخ.

وجرى إحكام السيطرة والهيمنة الأمريكية وشركاتها الاحتكارية على ثروات ومقدرات جمهوريات الموز، عن طريق فرض أنظمة حكم عسكرية وديكتاتورية، وعبر تنظيم الانقلابات العسكرية ضد الحكومات ذات النهج التحررى والمستقل، على غرار ما حصل فى هندوراس وغواتيمالا والبرازيل والأرجنتين، كما هو معروف الدور الذى لعبته المخابرات المركزية الأمريكية، ودور هنرى كيسنجر وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى الأمريكى فى إدارة الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، فى الإطاحة بالحكومة الاشتراكية المنتخبة فى تشيلى (١٩٧٣) عبر انقلاب قاده الجنرال بينوشيه، الذى أسفر عن اغتيال الرئيس التشيلى سلفادور الليندى، ومقتل واعتقال عشرات الآلاف من اليساريين و أنصار حكومة الوحدة الشعبية.

وقد أنشأت الولايات المتحدة فى بنما مدرسة الأمريكيتين (١٩٤٦) التى نقلت سنة ١٩٨٤ إلى حصن " فورت بيننج " فى جورجيا. وفى هذه المدرسة العسكرية التى يطلق عليها اسم " مدرسة القتلة " تخرج ٦٠ ألف عسكرى وشرطى ومرتزق أمريكى لاتينى على مدى سنوات، وهم مدربون على فنون التعذيب والاغتيال وعمليات الكوماندوس، ومنهم تشكّل ما يعرف بـ " فرق الموت " التى تخصصت فى اغتيال الساسة و النشطاء من اليساريين و النقابيين والقسس والرهبان المعارضين للأنظمة الديكتاتورية فى أمريكا اللاتينية.

و فى روايته " مائة عام من العزلة " فاجأ ماركيز، الذى نال عليها جائزة نوبل فى الآداب عام ١٩٨٢، و وزع من هذه الرواية أكثر من أربعين مليون نسخة، وترجمت لكل لغات العالم تقريبا، فاجأ العالم بنقله لما يدور فى جمهوريات الموز بأمريكا اللاتينية فى نص عبر عن روح وشخصية شعوب تخوض صراعات الوجود والتشكل.

وهناك مسرحية من فصل واحد للأستاذ الكاتب السياسى و المسرحى العربى يحيى الصوفى تروى واقع الحال فى جمهوريات الموز، و يمكن أن تكون أكثر تعبيراً عما كان يدور فيها (مسرحية البديل - يحيى الصوفى - موقع الإبداع العربى على الإنترنت - ٥ مارس ٢٠٠٤).

و تدور هذه المسرحية - كما كتب المؤلف - فى " غرفة الرئيس فى القصر الجمهورى بإحدى جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية. و هى حوار ملتهب بين رئيس مستبد يشتاط غيظاً و كاتب ينتظر لحظة موته بعد أن تجرأ و هاجمه، فأمر أن يأتوه به أولاً قبل تصفيته !

و لكن فى السنوات الأخيرة، و مع كل ما رسمت وخططت له أمريكا فإن قوى التحرر والوطنية جعلتها تنهزم أمام تطلعات و طموحات شعوبها، وبدأت تنهار جمهوريات الموز.

فقد تميزت أمريكا اللاتينية فى الحقبة الأخيرة بحالة سياسية جديدة خاصة جعلت شعوب العالم توجه إليها الأنظار.. حالة أقل ما توصف بأنها حالة تمرد على الضعف والتبعية التى اتسمت بها فى العقود السابقة..حتى إنها كان يطلق عليها جمهوريات الموز دليلاً على الضعف والتبعية لأمريكا.. إلا أن تلك الجمهوريات التى وصل عدد من القادة فى كل من فنزويلا والبرازيل والأرجنتين وبوليفيا والمكسيك وهندوراس وكوستاريكا وجامايكا وبنما، وغيرها فى انتخابات حرة نزيهة لم تألفها من قبل، استطاعت ان تعطى العالم دروسا هامة فى كسر طوق التبعية، واستعادة الديمقراطية، والتنمية الوطنية !

" كأنها معجزة قلبت كل شيء رأساً على عقب، وبدأ ظهور أمريكا اللاتينية حرة ومستقلة فى القرن ٢١".. "ما نشهده اليوم ليست فترة تغييرات وإنما تغيير عهد بأكمله ".. بهذه الكلمات افتتح "رفآل كوريا " خطابه يوم ١٥ يناير عام ٢٠٠٧ بمناسبة حفل تسليم "عصا القائد" التى يهديها ٢٠ ألف "هندى" إلى رئيس منتخب بصفة ديمقراطية لأول مرة فى ظل حضور زعماء عدد من جمهوريات الموز القديمة الذين يناهضون الهيمنة الأمريكية يتقدمهم الفنزويلى هوجو تشافيز.

إنه أول رئيس بعد عودة الديمقراطية سنة ١٩٧٩ إلى الإكوادور. بدأ حكمه بإعلان اتفاقية اندماج بين فنزويلا وبلاده على غرار ما تم بين فنزويلا وبوليفيا. أعلن " كوريا " فى خطابه أمام ١٢ مليون إكوادورى معارضته للهيمنة الأمريكية، وعزمه على تطبيق برنامج سياسى واقتصادى فى خدمة الشعب يعمل على:

أولاً: إيقاف العمل باتفاقية ١٩٩٩ التى تنتهى سنة ٢٠٠٩ وهى التى سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية بالإكوادور لمقاومة القوى الثورية المسلحة الكولومبية.

ثانيًا: معارضة اتفاقية التبادل الحر مع أمريكا.

ثالثًا: المطالبة بإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة بـ١١ مليار دولار.

رابعًا: أما على الصعيد الداخلى فقد عبر "كوريا" عن أنه سيدعو إلى استفتاء شعبى لمساندته من أجل عقد مجلس تأسيسى رغم المعارضة القوية التى سيلقاها من الأحزاب اليمينية المهيمنة على البرلمان الحالى.

والحقيقة أن الوضع الاقتصادى السيئ الذى ورثه الرئيس الجديد " كوريا " كان جهودا جبارة لتجاوزه. إذ إن من الشعب يعيش بأقل من دولارين فى اليوم، وتمثل الهجرة مشكلة رئيسية إذ يغادر أكثر من مائة إكوادورى يوميا البلاد إلى الخارج هروبا من الفقر والجوع.

كما تفتقد البلاد إلى عملتها الخاصة "الكر" بعد "دولرتها" سنة , ٢٠٠٠ وقد بدأ الرئيس الشاب بخفض أجرته وأجرة كل الإطارات العليا بالإكوادور إلى أقل من النصف دعما للسياسة الاقتصادية الجديدة وفى صالح الفئات الشعبية المسحوقة (-بمناسبة الانتخابات الإكوادورية : الحلف المعادى للامبريالية الأمريكية يتدعم - وجهات نظر - ١٢ مارس ٢٠٠٧). و كانت جمهورية موز أخرى هى فنزويلا قد شهدت أكبر عملية تحول خرجت بها من دائرة هذا المصطلح لتكون صاحبة السيادة على أراضيها و قراراتها.

فى فنزويلا، اعترف خصوم هوجو شافيز عند فوزه بالرئاسة أول مرة بالهزيمة وأقروا بها فى اعتراف بنزاهة الانتخابات فى درس قاس لبوش و محافظيه الجدد، الذين مازالوا يصرون على التعامل مع دول أمريكا اللاتينية على أنها " جمهوريات موز " ويحاولون التدخل فى شئونها الداخلية، و استلاب إرادتها !

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن معظم هؤلاء القادة يوجهون الآن انتقاداتهم لسياسة بوش، ويكيلون الاتهامات له، ويصفونه حتى بـ " النازى " ، بل إن شافيز انتقد بوش قائلاً : إن هتلر طفل رضيع أمام بوش لما ارتكبه من مجازر فى العراق وأفغانستان !!

و قبل أن يلقى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مطلع عام ٢٠٠٧، قال

تشافيز : " إنى أشتم رائحة الكبريت لأن الشيطان بوش كان يقف هنا بالأمس يلقى كلمته ".

و هكذا يقدم الرئيس الفنزويللى "هوجو شافيز" درساً للأمم المستضعفة.. درس شافيز بسيط وبليغ فى آن، ويمكن تلخيصه فى مفردات غابت، أو غُيِّبت، من القاموس السياسى والإعلامى، ولم تعد متداولة فى سوق العولمة وشريعتها " الليبرالية الجديدة "، التى أحسن من وصفها بالمتوحشة، ومفرداته هى: الحرية، والاستقلال، والديمقراطية الشعبية وليس "النخبوية"، والسيطرة على ثروات الأمة، وبناء اقتصاد وطنى حديث يلبى حاجاتها ويوضع فى خدمتها بعدالة، والسعى لتحرير القارة ووحدتها، والتضامن بين المستضعفين فى العالم المقاومين لعدوان وهيمنة أميركا وأعوانها.

وقبل كل هذه المفردات تأتى " الكرامة "، فى عالم صار فيه الهوان والإذلال والاستعباد الأمريكى أموراً طبيعية، يوصف من لا يتقبلها ويعتادها، بالإرهاب أو الشذوذ !!

فى درسه الجارى أمامنا، يستأنف "شافيز" خطا المسيرة التحريرية التوحيدية العظيمة التى باشرها المناضل الثورى الأميركى - اللاتينى فى القرن التاسع عشر: "سيمون بوليفار".. "المحرر" كما لقبته شعوب أميركا اللاتينية، لقيادته الكفاح من أجل الاستقلال من الاستعمار الإسبانى، ومن أجل وحدة شعوب أميركا اللاتينية فى دولة واحدة. (معنى الكرامة... درس من شافيز ـ بسام الهلسه - صحيفة " أخبار العرب).

رحل "بوليفار"، لكن أجيالاً متواصلة من المناضلين الأميركيين- اللاتينيين سارت على دربه المضىء، نذكر منهم فى القرن العشرين: " زاباتا " المكسيكى، و"كاسترو" الكوبى، و"تشى جيفارا " الأرجنتينى، و" الليندى " التشيلى، و" اورتيغا " النيكاراغوى - مع الفوراق بين تجاربهم-، وغيرهم من القادة الذين كرَّسوا حياتهم

من أجل خدمة أُممهم المستضعفة وتحريرها من الاستعمار الأميركى وريث الاستعمار الإسبانى القديم، ومن أذرع وامتدادات الاستعمار الأميركى المحلية المتعاونة معه فى استعباد ونهب شعوبها.. سواء كانت من العسكر الدكتاتورى والأجهزة الأمنية، أو وصفات البنوك (وبخاصة وصفات صندوق النقد الدولى التدميرية)، أو الشركات، أو النقابات المسيَّرة من قطاع الأعمال، أو ملاك الأراضى الكبار، أو وسائل الإعلام، أو الأكاديميين المرتزقة الذين باعوا أنفسهم ومكّنوا " الولايات المتحدة " من إنفاذ إرادتها وسياستها بتحويل " أميركا اللاتينية "، إلى مجرد فناء خلفى للولايات المتحدة!

بفضل هؤلاء وأسيادهم : بنوك وشركت ومخابرات "اليانكى"، أصبح اسم "جمهوريات الموز، وبلاد المخدرات" علماً على دول أميركا اللاتينية، اسم يخجل منه أصحاب الضمائر الحية والنفوس الأبية أمثال "شافيز" الذى عرف الحرية والعدل من مشاهداته ومعايشته اليومية لواقع القارة الناطق بالبؤس الضارى، والتبعية المخزية، المطلية باستقلال شكلى !

ولم تُعْمِه امتيازاته كضابط فى الجيش الفنزويللى، عن الاحساس بآلام الملايين من الجياع المشردين، أو سكّان بيوت الصفيح الملفقة !!

وقاده إحساسه الحى، إلى الاطلاع على أوضاع وتجارب بلدان القارة، وبلدان العالم التى تعيش ظروفاً مشابهة، ومنها بلادنا العربية، وهو ما أوصله إلى إدراك الترابط القائم بين اللصوص الناهبين فى " لداخل "، واللصوص الدوليين الناهبين من " الخارج "، وكذا الترابط الوثيق بين الأمم المستضعفة فى كفاحها العادل.

من هذه المعايشة، وهذا الإدراك، انطلق "شافيز" ورفاقه لتغيير واقعهم الذى يشابه ما عليه حالنا نحن العرب الذى قد يكون أسوأ بكثير من حال القارة اللاتينية قبل استفاقتها.

فقد تعمد الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز أن ينتقد الرئيس بوش وإدارته علنا فى

القمة، ويعارض مشيئة بوش بمحاصرة كوبا وعزلها باعتبارها من الديكتاتوريات، بل والسخرية من مستشارة الأمن القومى الأمريكى كونداليزا رايس والقول بأنها جاهلة تحتاج إلى من "يمحو أميتها " !

كما أشاد الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز بالمساعدة التى تقدمها كوبا لبلاده فى حقلى التربية والصحة، وذلك فى خطابه الافتتاحى فى قمة الدول الأمريكية، وقال: "إن بلادنا تمكنت هذه السنة من محو أمية مليون شخص خلال ٦ أشهر، وتقديم العناية الطبية لـ١٠ ملايين شخص من أصل ٢٣ مليونا، وذلك بفضل المساعدة التى قدمتها لنا كوبا دون مقابل، ونحن هنا نعطى لقيصر ما لقيصر وما لله لله".

ولم يتأخر بقية قادة الأرجنتين أو البرازيل فى كيل الانتقادات للرئيس بوش وإدارته التى ما تزال تتعامل مع دول أمريكا اللاتينية كجمهوريات موز، ولا تدرك أنها أصبحت ديمقراطيات وبها قادة منتخبون ديمقراطيا وليس من حق واشنطن التدخل فى شأن بلادهم بعد الآن.

بل إن الرئيس المكسيكى اضطر الرئيس بوش ضمنا للاعتذار إليه ومصافحته والاعتراف بحق الخلاف بين بلاده وأمريكا، فيما يتعلق بأزمة غزو العراق التى اعترضت عليها المكسيك فى مجلس الأمن، ورفضت إعطاء أمريكا تفويضا بشن الحرب، مما أدى لخلافات بين البلدين سعى بوش خلال القمة لمداواتها بشكل إعلامى قائلا : "إن فيسينتى فوكس (رئيس المكسيك) صديق حميم بدرجة تسمح له بأن يبدى رأيه لى دون فقدان الصداقة "!!.

وحتى عندما نفذت واشنطن سياسة الإجراءات الأمنية المشددة ضد مواطنى عدد من الدول العربية والإسلامية واللاتينية مؤخرا وكان من بينها مواطنو البرازيل، ردت البرازيل بإجراءات مماثلة ضد الأمريكيين بأخذ بصمات أصابعهم وتصويرهم، بل واعتقلت طيارا أمريكيا رفض هذه الإجراءات.

وقد استغل رؤساء دول أمريكا اللاتينية حاجة بوش للفوز بتأييد الناخبين

الأمريكيين من أصول لاتـينية لإعادة انتخابه لولاية رئاسية جـديدة لممارسة المزيد من الضـغـوط عليـه وعلى إدارته، وتلقـينـه درسـا بألا يسـعى لفـرض آرائه على القـادة اللاتينيين. (- شافيز وجمهوريات الموز العربية- محمد على الحلبي -٤٠ أغسطس ٢٠٠٧).

وربما كان أعنف هجـوم قام به قادة أمـريكا اللاتينية هو هجـوم الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز الذى طالب أمريكا بـالكف عن " دس أنفها " فى شئون بلاده، وعرض إرسال كـتب محـو الأميـة التى تصل لبـلاده من كوبا (عـدو أمريكا) ضـمن برنامج تعليمى للفنزويليـين إلى مسئولى إدارة بوش وعلـى رأسهم مستشـارة الأمن القومى كونداليزا رايس ليتعلموا منها، مشيـرا إلى أن ذلك سيتيح معرفة " ما إذا كانت تتعلم احترام كرامة الشعوب وما إذا كانت تتعلم القليل منا "!.

صـحيح أن هناك حـالة توتر فى العـلاقات بين شـافيـز والولايات المتحـدة أكبـر مسـتهلك للنفط الـفنزويلى، بسبب انتـقاد رئيـسها شـافيـز للحربين اللتـين قادتهـما الولايات المتحدة فى أفغـانستان والعراق، إلا أن التدخل الأمريكى الأخـير فى شئون فنزويلا ومطالبتها بوقف علاقاتها مع كوبا قد أغضب شافيز بشكل كبير، ودفعه لشن أعنف هجوم على الأمريكيين بعدما أدانت رايس تحـالف شافيز السياسى مع الرئيس الكوبى فيـدل كاسـترو، وحثـته على عدم عـرقلة محاولـة المعارضة إجـراء استفـتاء دستورى هذا العام بشأن ما إذا كان يتعين عليه البقاء فى السلطة أم الاستقالة.

إذ رد شافيـز على رايس قائلا: "ما يحدث هنـا فى فنزويلا يخص الفنزويليين ولا يخص أحدا آخـر على هذا الكوكب "، وقال: "إن على الحكومـة الأمريكيـة أن تقبل بأن زمن الحكومات الجبانة فى هذه القارة والرضوخ لأوامر واشنطن بدأ ينتهى".

أما مسألة مطالبة رايس لشافيز بقبول استفتاء على حكمه، فقد رد عليها بسؤال: " لماذا لم تبدِ رايس قلقا على العـملية الانتخابية المشكوك فـيها التى أوصلت بوش إلى البيت الأبيض؟! ".

و قال شافيز فى محاضرة له إنه عربى الأصل، آلمته المذابح على الأرض اللبنانية وفى فلسطين، فقرر سحب سفيره من الكيان الإسرائيلى، ووعد مجدداً بقطع علاقاته الدبلوماسية معه لأن هذا الكيان غير جدير بالتعامل معه. فكان وكما قال عربياً فى أصله ومناضلاً فى نشأته وتربيته كان ضد أمريكا، عندما أمم شركات النفط وأعاد الحقوق إلى أبناء وطنه الفقراء الذين يشكلون الأكثرية من السكان، ومعروف عنه تنديده بإسرائيل وبالولايات المتحدة الأمريكية، ودعمه للشعب العربى فى فلسطين ولبنان.

و لكن كيف استطاع تغيير بلاده من النقيض إلى النقيض ؟!

فى البداية يجدر بنا التوقف عند حال فنزويلا عند وصول شافيز إلى السلطة ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

من السكان يملكون من ثروات البلاد من السكان فقراء حيث ينتشر الجهل فى أوساطهم.

*٦٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة تقع تحت سيطرة ١٠٪من السكان.

* تم تهريب ٩٠ مليار دولار إلى خارج البلاد وهذا المبلغ يشكل ٣ أضعاف ديون فنزويلا الخارجية.

* وسائل الإعلام تحت سيطرة مطلقة للطبقات الغنية.

* استشراء الفساد واستعمال طرق غير مشروعة للسيطرة على ثروة البلاد.

فى ظل هذا الواقع قام الرئيس هوغو شافيز بعد وصوله إلى السلطة فى العام ١٩٩٨ بإجراء إصلاح دستورى عام ١٩٩٩ لتعميق الديمقراطية وتوسيعها من خلال إقامة لجان الأحياء التى تحظى بمكانة دستورية ومهمتها متابعة احتياجات المواطنين وتطبيق الإصلاحات والمساءلة.

كما اشتمل الدستور على توسيع حقوق النساء والأطفال وأبناء البلاد الأصليين ورفع تمثيل النساء فى حكومته أكثر من أى حكومة فى أمريكا اللاتينية.

وقد رأى شافيز: «أن جذور الفقر والجوع وتلوث المياه تمثل النموذج الاقتصادى المفروض على العالم بواسطة الرأسمالية الوحشية واللاأخلاقية، فالبلدان الغنية تفرض معايير وتعليمات على البلدان الفقيرة، لذلك ليس هناك من سبيل سوى تطبيق العدالة».

ولذلك فقد تعامل مع النفط كمصدر " لدعم عامة الناس " فأطلق حملة لتعليم القراءة والكتابة وضاعف ميزانية التعليم فأقام ٣٠٠٠ مدرسة الأمر الذى أتاح لمليون إنسان أن يصلوا إلى المدارس وقفزت ميزانية التعليم من ٢,٧ ٪ إلى ٧٪ من الدخل القومى الفنزويلى وبذلك أعطى الأمل لملايين الفقراء والمعدمين.

كما رفع الميزانيات للصحة ولمكافحة الأمراض فأقام عيادات شعبية للمعدمين خصوصًا فى الأماكن النائية واستقدم للعمل فيها أطباء من كوبا مقابل تصدير النفط إليها. (جرى اغتيال بعض هؤلاء الأطباء فى القرى النائية من خلال عناصر موالية للمعارضة).

كما قام شافيز بتطبيق إصلاح زراعى واسع ومنح الفقراء أراضى لإقامة مزارع متواضعة إلى جانب تحسين مستوى الغذاء المدعوم.

وفرض ضرائب صارمة على منتجي البترول وأقام صناديق مصرفية لدعم الشركات الصغيرة ولدعم مشاريع تقوم بها النساء.

رفع نسبة الضرائب التى تدفعها الشركات الأجنبية وأقر قانون الطاقة (سنة ١٩٩٩) والذى يقضى بألا لا تقل ملكية الدولة فى أى مشروع عن ٥١٪.

هوغو شافيز يقول: " إن كاسترو شيوعى أما أنا فلست شيوعيا "، ولكنه يملك حسا طبقيا مرهفا يقوده إلى نصرة الفقراء. . وأمميا تقدميا يقوده إلى الوقوف فى وجه نظام الليبرالية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى التحالف الجرىء والشجاع مع النظام الشيوعى فى كوبا كحليفه الأول.

وكان شافيز قد اقترح فى يوم الأغذية العالمى فى روما (أكتوبر ٢٠٠٢) تأسيس صندوق إنسانى دولى للتخفيف من عبء الديون عن كاهل البلدان النامية وتخصيص تمويل للبرامج ذات العلاقة بالغذاء والماء.

وهو وطنى لاتينى ولذلك أطلق على بلاده «الجمهورية البوليفارية الفنزويلية» على اسم سيمون بوليفار زعيم حركة التحرر الوطنى فى أمريكا اللاتينية فى القرن التاسع عشر الذى قاد معركة استقلال عدد من دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار الاسبانى (فنزويلا استقلت فى العام ١٨٢٩).

وكان شافيز قد اعتبر فى إحدى المظاهرات المؤيدة له قبيل الاستفتاء الأخير، أن تأييده فى الاستفتاء هو بمثابة موقف ضد الامبريالية (١٠/ ٨/ ٢٠٠٤).

و لكن تشافيز ليس وحده فى الساحة، و فنزويلا ليست جمهورية الموز الوحيدة التى انتفضت، فهناك زعماء وطنيون آخرون، قادوا معظم جمهوريات الموز الأخرى نحو الثورة على أوضاعها القديمة.

فقد جاء مثلاً فوز زعيم وطنى آخر على غرار تشافيز هو " ايفو موراليس " برئاسة جمهورية من جمهوريات الموز هى بوليفيا ليكون له وقع الصاعقة فى واشنطن، رغم أن هذا الفوز كان متوقعا من جانب الأمريكيين أنفسهم منذ بعض الوقت، ولكن فوز زعيم وطنى من طراز موراليس الذى ينتمى إلى قبيلة ايمرا الهندية - وفى دولة مثل بوليفيا - كان أكثر مما تتحمله واشنطن.

و قد نشأ فى كوخ من طوب اللبن مسقوف بأعواد من القش، ولم يستطع أربعة من أشقائه السبعة مقاومة الظروف الصعبة.. فماتوا وهم لايزالون أطفالا، واستطاع - هو - أن يبقى على قيد الحياة بصعوبة بعد أن عالجه رجل غير متخصص يتطوع لمعالجة الفقراء بالطرق التقليدية.

اشتغل فى سنوات الصبا فى رعى قطعان اللامة «حيوان أمريكى جنوبى يشبه

الجمل، ولكنه أصغر حجما وليس له حـدبة»، ويحتال على الجوع بالبحث عن قشور البرتقال التى يلقى بهـا المسافرون من نوافذ الأوتوبيسات العـابرة. و يقول موراليس: «كنت أحلم بأن أسافر فى أحد هذه الأوتوبيسات».

وعمل موراليس مزارعا فى حقـول الكـولا بعد أن اضطر إلى ترك دراسته الثانوية كما اشتـغل عامل بناء وخبازا ثم فى قطع أعواد قصب السكر ثـم عازفا على البوق. وفى عام ١٩٨٣، أصبح مسئولا فى نقابة مزارعى الكولا.

وفى منتـصف التسـعينيـات تزعم موراليس حـزب «الحركـة نحو الاشـتراكـية»، وأصـبح عـضوا فـى البرلمان عـام ١٩٩٧. وبسـبب نشـاطه السـيـاسى أسـقطوا عنه العضوية.

وفى عام ٢٠٠٢، جـاء ترتيبه الثـانى فى الانتخابات الرئاسـية، وبعدها أصـبحت «الحركة نحو الاشتراكية» أكبر قوة سياسية فى بوليفيا.

و منذ عودة الديمـقراطية إلى بوليفـيا، بعد سلسلة من الحكومـات العسكرية.. لم يحصل أى رئيس على هذ العـدد من الأصوات الذى حصل عليه مـوراليس وبفارق كبير عن منافسه.

كانت البلاد قـد شهدت عشرات الانقلابات العـسكرية وسط اضطرابات كبرى، وظل رؤساء الجمـهورية يأتون ويذهبون بسـرعة فى بوليفيـا حيث تطاردهم اللعنات وحـركات الاحـتـجاج الشـعـبيـة التى أطاحت برئيـسين منذ عـام ٢٠٠٣ آخرهمـا «جونسالو دى لوسادا» هرب إلى الولايات المتحدة بعد أن عجز عن قمع الثورة.

هذا الرجل الذى كان يحلم بأن يركب الأوتوبيس.. يقطع اليوم بوليفيا كلها طولا وعرضا فى طائرة خاصة، ويواجه مهمة صعـبة هى تحقيق الأمانى التى جعل جماهير بلاده تتشبث بها.

ولم يتـأخـر موراليس فى إبـلاغ مواطنيـه بأنه «حـان وقت الخـلاص».. ليس فى بوليفيا فحسب بل فى أمريكا اللاتينية برمتها.

ولا يخفى موراليس إعجابه بكل من فيدل كاسترو وهوجو شافيز، وفى مقابلة مع التليفزيون الكوبى، قال «كنت أحلم هذه السنة بدعم نضال فيدل والشعب الكوبى ضد الإمبريالية، والآن أتيحت لى الفرصة للانضمام إليه فى هذا النضال سعيا إلى السلام والعدالة الاجتماعية».

وقد زادت شعبية موراليس عندما حذر السفير الأمريكى فى العاصمة البوليفية لاباز «مانويل روشا» من أن انتخاب موراليس سيؤدى إلى إنهاء المعونة الأمريكية لبوليفيا، واعتبر موراليس أن السفير جعل من نفسه - بهذا التصريح - مديرا لحملته الانتخابية!.

ومن الطبيعى أن تشعر الولايات المتحدة بالصدمة، فقد وعد موراليس بأن يكون هو وحزب " الحركة نحو الاشتراكية " بمثابة " الكابوس لواشنطن ".

فهذا الفلاح النقابى الهندى صعد بسرعة واستطاع أن يفاجىء الجميع، ويطرح القضية المحورية فى برنامجه: تأميم موارد الغاز.

وهذا الرئيس الجديد يقول إن الإرهابى الوحيد الذى يعرفه فى العالم هو الرئيس الأمريكى بوش، ويصف حربه ضد العراق بأنها " إرهاب دولة "، ويرفض الرجل الخلط بين المقاومة الوطنية والإرهاب، فيقول: " هناك فرق بين المواطنين الذين يحاربون من أجل قضية، وما يقوم به الإرهابيون، اليوم فى بوليفيا و أمريكا اللاتينية نشهد الإمبريالية وهى ترفع سلاحها ضد المواطنين من خلال التدخل العسكرى والقواعد العسكرية ".

لقد شعر البوليفيون بالملل من سيطرة نخبة تنفذ أوامر واشنطن والشركات متعددة الجنسية، ولذلك فإن القضية الكبرى التى يتمسك بها موراليس هى «الدفاع عن الكرامة والسيادة» وحماية ثروات البلاد من نهب الشركات الدولية، ومن شرور «الجار الشمالى».

ويعبر مواطن بوليفى عادى فى لاباز عن الشعور العام السائد، الآن، فى بلاده فيقول :

" ايفـو موراليس " شيء جـديد، ليس من طراز الزعـماء الفـاسدين الذين باعـوا وطننا، أعتقد أنه قادر على الوفاء بوعوده.. على خلاف الآخرين».و تقول صحيفة " لومـوند دبلوماتيك " ملخـصة الأوضـاع الجديدة فى جـمهـوريات الموز بأن الحكام الموالين لواشنطن لم يعد لهم مكان، لأن كل شيء يدل على ان زمن انقـياد الشعوب قد ولى، للمـرة الاولى منذ الستـينيات , بعـمـا قررت الأنظمة الوطـنية المنتخـبة فى الأرجنتين والبرازيل وأورغواى وفنزويلا و بوليفيا و المكسـيك و غيرها تغيير مسار " جمهوريات الموز " والابتعاد عن واشنطن.

ومن الواضح أن الادارة الأميـركية تحاول انقـاذ ما يمكن إنقاذه بعد أن خـسرت " بيادق اللعبة " الواحـد تلو الآخر , لكن الحذر وعدم الثقة يحركان سـياسات معادية للعـولمة والسوق الحـرة . ومحـور البرازيـل والأرجنتين والأرغـواى وفنزويلا الذى تشارك فيـه كوبا , يقوم بإفشال كل المحـاولات الاميركية لاستـعادة المبادرة.(خطوط الانقسام فى أميركا اللاتينية - صحيفة " لوموند دبلوماتيك " - ١٠ مايو ١٩٩٨).

وبشيء من التفصيل يمكن القول إن انتصارات اليـسار متواصلة فى بلدان أميركا الجنوبيـة منذ العام ١٩٩٨. وإثر الـنصر الكبـير الذى حـقـقه المرشح اليـسارى إيفـو موراليس فى الانتخابات الرئاسية فى ٢٠٠٥. أورد موقع " بى تى سى " على شبكة الانترنت خارطة لأميـركا الجنوبية , تلونت معظم مساحتهـا باللون الأحمر فى إشارة إلى نجاحات اليسار فى غالبية بلدان هذه المنطقة خلال السنين القليلة الماضية , بحيث لم تبق سوى مسـاحات صغيرة بيـضاء , فى شمال غربها , تشـير إلى البلدان القليلة التى لا يحكمها بعد رؤساء يساريون.

وهكذا فإن المنطقة التى كانت دائماً حـقل تجارب للولايات المتحدة , والتى كانت ضحية «الليبرالية الجديدة» وامتداد العولمة الرأسمالية فى مختلف المجالات , تكتشف اليوم أنهـا تدفع ثمن السيـاسات الأميـركيـة , وأن عليها أن تهـتدى إلى إصـلاحات اقتصادية وبنيوية تعيد هيكلة مؤسسـاتها , بعدما أدت الليبرالية المفرطة إلى زيادة عدد الأثرياء وزيادة الفقراء فقراً.

وهكذا فإن ٤٠ بـالمئة من سكان أميـركا اللاتينيـة الذين يبلغ عددهم ٥٥٠ مـليوناً يعيشون اليوم حالة فقر، بعدما سيطرت الشركات الأميركية والأوروبية على أكثر من أربعـة آلاف مصـرف ومنجم و شـركة نـفط واتصالات ونقل فـى القارة , فى حـين يعيش ٢٠ بالمئة فى حـالة فقر مدقع " أقل من دولار واحد فى اليوم ". وتعـتبر منطقة البحر الكاريبى فى أدنى المراتب من حيث مستوى المعـيشة إلى جانب إفريقيا السوداء وتحديداً جنوب الصحراء الكبرى.

فى هذا المناخ يسجل اليسار اختراقات متتالية، منذ وصل هوغو تشافيز إلى الحكم فى عام ٢٠٠٢ فى فنزويلا عبر انتخابات ديمقراطية تحت لافتة محاربة الفقر والجوع والفساد ونفوذ الاحتكارات والشركات الأجنبية.

وتشكل العدوى الفنزويلية التى بدأت تتفشى فى دول اميركا اللاتينية تشكل تحدياً حقيقياً للسياسة الأميـركية فى هذه الدول، لأنها تشكل البديل الجاهز للاتفاقات التى عملت الولايات المتحدة على فرضها لصالح شركاتها الكبرى.

بعـد تشافـيز شكل انتـصار " لولا " فى الانـتخـابات الرئاسيـة فى البرازيل عـام ٢٠٠٢ علامة مـهمة جداً , لأن البـرازيل عملاق سكانى واقتصـادى، به ١٩٠ مليون نسمة , اى ثلث سكان القارة تقريباً , وهى الدولة الخامسة من حيث عدد السكان بعد الصين والهند والولايات المتحدة وأندونيسيا.

بخلاف البرازيل يـمكن القول إن التجربة البـوليفية الجديدة تشكل امـتداداً للنهج الفنزويلى لأن ايفـو موراليـس هو الأقرب فى نهـجه الـفكرى والسيـاسى إلى نموذج تشافيز، علمـاً بأن بلده الذى اشتق اسمه من اسم قائد تحرير وتوحيد أمـيركا اللاتينية فى مطلع القرن التاسع عشر، بوليفار، هو البلد الأفقر فى أميركا الجنوبية، بالرغم من ثرواته النفطيـة والغازية، فالبـلد هو الثانى من حيـث ثروة الغاز الطبيـعى فى جنوب اميركا , بعد فـنزويلا لكن هذه الثروات كانت مسيطراً عليها من قـبل شركات كبرى اجنبية , والـسياسات التى اعتـمدتها الحكومات السـابقة , بتشجـيع من واشنطن، قد

قادت إلى خصخصات واسعة، بما في ذلك شبكات المياه الوطنية , لصالح هذه الشركات.

ومن المفارقات التاريخية أيضاً ان تكون بوليفيا , اليسارية النظام حالياً , هي البلد الذى تمت فيه تصفية الثورى الأميركى اللاتينى البارز , ا رنستوا غيفارا – المعروف بلقب " تشى " على يد قوات حكومية بوليفية مدعومة بخبراء وعسكريين فى المخابرات المركزية , واذا كان مقتله فى تلك الحقبة لم يثر اهتماماً كبيراً لدى فلاحى بوليفيا البؤساء الذين سعى غيفارا لنصرة قضيتهم ولتنظيمهم لتحرير بلدهم من سطوة الأجنبى وأتباعه , فإن صور وملصقات غيفارا منتشرة الآن فى أنحاء البلد.

وكان هذا يشكل نجاحاً كبيراً لكوبا , اتى كان غيفارا أحد قادة ثورتها التى انتصرت فى مطلع العام ١٩٥٩ وقد حرصت كوبا على تكريمه وتخليده بعد تصفيته فعملت على استعادة رفاته من بوليفيا، بعدما تم العثور عليها فى العام ١٩٩٧, وتمت إعادة دفنها فى مدينة سانتا كلارا، الواقعة شرقى كوبا فى حفل تكريم ضخم وحاشد.

كما عمل الكوبيون وأنصارهم والأوسط اليسارية فى أميركا اللاتينية عموماً، على نشر صوره وملصقاته وكتاباته والتذكير بدوره الثورى , ليس فقط فى كوبا وبوليفيا , وإنما فى أنحاء القارة والعالم . بحيث تعززت صورته كرمز ثورى رومانسى عالمى , ونموذج للتضحية بالذات من أجل مستقبل الشعوب المغبونة.

إنه غيفارا العائد إلى القارة وإلى الوطن , بانعطافات سياسية وشعبية حادة , فى وجه الجدران الأميركية , والعدوى تتفشى عماً بعد عام على وقع التجربة الفنزويلية.

و الحقيقة أنه منذ قيام الولايات المتحدة فى أواخر القرن السابع عشر شكلت أمريكا اللاتينية هاجسا أساسيا لصناع القرار فى واشنطن.

ولم يكن القول بأن هذه المنطقة من العالم هى بمثابة الفناء الخلفى للولايات المتحدة سوى تأكيد لأهمية تلك المنطقة. ولكن شهدت السنوات القليلة الماضية

تطورات سياسية فى أمريكا اللاتينية والجنوبية، حيث تحولت دفة السياسة فى أغلب دولها بعيدا عن واشنطن، بل وضد واشنطن فى بعض الأحيان. (واشنطن تدفع ثمن أخطاء المحافظين الجدد فى أمريكا اللاتينية - عايدة السنوسى - مجلة الجزيرة- العدد ١٦٨ - ١١ أبريل ٢٠٠٦).

وقد نشرت صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " الأمريكية تحليلا مهما عن العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية تحت عنوان : " كيف أخطأت الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ؟! " بقلم ألكسندرا ستار المراسلة السياسية لمجلة (بيزنس ويك) سابقا الباحثة فى منظمة الدول الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٥ و١٩٩٨.

تقول الكاتبة الأمريكية: " جاءت جولة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس فى منطقة أمريكا الجنوبية الأخيرة فى لحظة فارقة. فموقف الولايات المتحدة فى هذه المنطقة من العالم يمر بمرحلة جزر واضحة. فهناك ست دول من دول تلك المنطقة منها دول كبيرة مثل البرازيل والمكسيك تشهد انتخابات رئاسية خلال العام الحالى.

فى الوقت نفسه، أظهرت التجارب الانتخابية الأخيرة التى جرت فى كل من بوليفيا وكوستاريكا أن المرشحين الموالين للولايات المتحدة فشلوا فى تحقيق أى تفوق".

وهنا يثور السؤال المهم - تتابع الكاتبة- عن الأسباب التى أدت إلى تدهور العلاقات بين واشنطن ودول أمريكا اللاتينية على هذا النحو ؟

أحد الأسباب الجوهرية وراء تدهور مكانة الولايات المتحدة بين دول أمريكا اللاتينية سياسة الرئيس الأمريكى جورج بوش التى انطلقت فى التعامل مع المنطقة باعتبارها الفناء الخلفى للولايات المتحدة. والحقيقة الواضحة من خلال السياسة الأمريكية الحالية أو تصريحات السفراء الأمريكيين فى دول المنطقة تشير إلى أن الأمريكيين يتوقعون بالفعل تدهور مكانة الولايات المتحدة.

وقد أدى التدخل الأمريكى فى شؤون أمريكا اللاتينية على مدى تاريخ المنطقة إلى إيجاد حساسية مفرطة لدى الشعوب الأمريكية تجاه الدبلوماسية الأمريكية. ثم جاءت سياسات الإدارة الأمريكية الراهنة لتزيد من الشعور المعادى للولايات المتحدة فى وقت تواجه فيه الولايات المتحدة تحديات خطيرة فى تلك المنطقة وغيرها من مناطق العالم.

وتتابع الكاتبة قائلة: " وفى أغلب الأوقات لا تتدخل الولايات المتحدة فى القضايا التى تبدوأحيانا ملحة. وهناك نوع من انعدام الثقة فى المواقف الأمريكية خصوصًا بعد فشل الإصلاحات الليبرإلية جديدة فى تلك الدول خلال الثمانينيات والتسعينيات فى تحسين مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من سكان تلك الدول الفقيرة. ونظرا لفشل تلك الإصلاحات الاقتصادية التى شهدتها تلك الدول خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين انطلاقا من اقتصاديات السوق المدعومة من الولايات المتحدة فى توفير أى وظائف جديدة لملايين الباحثين عن عمل فى أمريكا اللاتينية، فإنه لم يعد أمام إدارة الرئيس بوش الكثير لكى تقدمه لشعوب أمريكا اللاتينية فى أى قضايا أخرى " .

وتقول الكاتبة: " وبدلا من أن تسعى إدارة الرئيس بوش إلى محاولة التقرب من دول أمريكا اللاتينية والبحث عن أرضية مشتركة اتجهت إلى ممارسة سياسة التخويف والضغوط على تلك الدول من أجل تبنى مواقفها. فقد ضغطت الإدارة الأمريكية بشدة على أمريكا اللاتينية من أجل دعم موقفها فى الحرب ضد العراق .

وقد شعرت هذه الإدارة بصفعة قوية عندما عارضت كلا من شيلى والمكسيك عندما كانتا عضوين فى مجلس الأمن الدولى صدور قرار يسمح للولايات المتحدة بشن الحرب ضد العراق (عام ٢٠٠٣) .

ثم جاءت القضية الثانية التى مارست واشنطن ضغوطا قوية على دول أمريكا اللاتينية من أجل تبنى موقف مؤيد لموقفها وهى قضية إنشاء محكمة الجزاء الدولية

التى ترفض واشنطن الاعتراف بها؛ فقد رفضت ١٢ دولة من دول أمريكا اللاتينية لضغوط إدارة الرئيس بوش بهدف عقد اتفاقات ثنائية مع واشنطن تمنح المواطنين الأمريكيين حصانة ضد المقاضاة أمام المحكمة الدوئية.

وكانت النتيجة قراراً من الرئيس بوش وإداراته بقطع المساعدات العسكرية فى مجال التدريب لتلك الدول. ورغم إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية رايس خلال زيارتها الأخيرة لشيلى عن اعتزام الإدارة مراجعة هذا الموقف فإنها لم تقدم أى تعهدات صريحة باستئناف تقديم هذه المساعدات قريبا.

ومضت الكاتبة قائلة: " والحقيقة أن هذه الغطرسة الملحوظة فى الدبلوماسية الأمريكية تجاه هذه المنطقة بدأت تظهر أيضا فى سلوك الدبلوماسيين الأمريكيين. ففى الانتخابات الرئاسية التى أجريت قبل شهور قليلة فى كوستاريكا خرج السفير الأمريكى فى هذه الدولة مارك لانجديل الذى اختاره الرئيس بوش لهذا المنصب بعد أن كان أحد أهم المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية، خرج ليوجه كلمة إلى الناخبين فى كوستاريكا يحذرهم فيها من مغبة التصويت لصالح مرشح مناوئ للولايات المتحدة ويحذرهم من تدهور سمعة كوستاريكا على الصعيد الدولى إذا ما رفضوا التصديق على معاهدة إقامة منطقة للتجارة الحرة فى أمريكا الوسطى. ورغم أن ما قاله السفير ينطوى على قدر من الحقيقة فإن الطريقة التى استخدمها السفير بدت وكأن واشنطن تهدد إحدى الدول المجاورة لها " .

ولم يكن هذا أمرا جيدا فى الوقت الذى كان ناخبوكوستاريكا يستعدون فيه للتصويت فى انتخابات الرئاسة. ورغم أن الرئيس الأسبق والفائز بجائزة نوبل للسلام أوسكار أرياس كان يخوض الانتخابات بقدر كبير من الثقة فى تحقيق فوز ساحق فإن تقديمه باعتباره أحد المؤيدين لاتفاق التجارة الحرة فى أمريكا الوسطى جعل الكثير من الناخبين يتخلون عنه حتى اضطر إلى خوض جولة الإعادة ليحقق انتصارا محدودا للغاية.

أما النموذج الأكثـر وضوحا على خطورة الغطرسة الأمريكيـة فى أمريكا اللاتينية فجـاء من خلال الانتخـابات الرئاسية عام ٢٠٠٢ فـى بوليفيا ، عنـدما خرج السفـير الأمريكـى فى " لاباز " قبل الانتـخابات ليـهدد الناخـبين صـراحة من أن التـصويت لصالح إيفوموراليس يعنى قطع المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبلادهم .

وكانت نتـيجـة التهديد ارتفـاع شعـبية مـوراليس إلى عنان السمـاء حتى خـسر الانتخـابات بهامش بسيط للـغاية. وبعد أربع سنوات وفى الانتـخابات الماضيـة عام ٢٠٠٥ لم يحتج إيفوموراليس المناهض الصريح للسياسة الأمريكية إلى مجهود كبير لتحقيق الانتـصار. هذه الأخطاء من جانب الدبلوماسية الأمـريكية جاءت فى الوقت الذى تحتاج فيه الولايـات المتحدة إلى حشد أكبر دعم دولى لمواقفـها سواء فى حربها العالمية ضـد ما تسميه الإرهاب أوضد المخـدرات والهجرة غير المشـروعة التى تتدفق عليها من دول أمريكا الجنوبية.

كما افـتعلت الحكومة الاسرائيليـة أزمة ديبلوماسيـة مع السلفادور ، وأعلن وزير خارجيتها سيلفان شالوم أن سـفير تل أبيـب فى العاصمة سان سلفادور لن يعود إلى مقره ، حتى تخضـع هذه الدولة " المارقة " للإملاءات الاسـرائيلية النابعة من العنجهية ليس إلا.

والسلفادور هى دولة فقيرة عانت الأمرين من الحرب الاهلية حتى باتت تعتبر من جمهـوريات الموز . كدولة لا سيادة لهـا وضعيفـة أوغير ديموقـراطية أوينتشر فـيها الفسـاد أوهذه العوامل مجـتمعـة قبل مرحلة التـحول . والسلفادور كـانت دائماً من أصدقاء إسـرائيل بدليل أن سفارتها، خلافـا لجميع الدول، بما فيهـا الولايات المتحدة الأمريكيـة، أكبـر حليفـة لإسرائيل، توجد فى الـقدس الغربيـة، وليس فى تل أبيب. ولكن الصلف الإسرائيلى وصل إلى القمة فى الأزمة المفتعلة مع السلفادور.

وتعود خلفـية هذا الخلاف إلى قرار اتخـذته بلدية العاصمة مـؤخرا بإطلاق اسم الرئيس الفلسطينى الراحل [illegible] عرفات، على ساحـة عامة فـيها ، الأمر الذى لم [illegible] دولة عربية

هذا القرار أثار حفيظة الخارجية الإسرائيلية التى أعلنت الحرب الشعواء على هذه الدولة لأنها قررت تخليد اسم الراحل عرفات ، وليس كما قامت إسرائيل بإقامة نصب تذكارى فى مستوطنة كريات أربع الكولونيالية على اسم السفاح باروخ غولدشتاين ، منفذ مجزرة الحرم الابراهيمى الشريف، وقتل المصلين فى المسجد بدم بارد ، هذا النصب الذى تحول الى محج لسوائب المستوطنين واليمين المتطرف ، فى ظل صمت مريب من الحكومة الاسرائيلية.

فى الوقت نفسه ، فإن الرئيس الفنزويلى هوجوشافيز أصبح يشكل تهديدا خطيرا للنفوذ الأمريكى فى أمريكا اللاتينية حيث يستغل شافيز الثروة النفطية الهائلة فى بلاده من أجل إيجاد تكتل إقليمى مناوئ للسيطرة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية.

وقد تحول شافيز بالفعل إلى أحد أهم المناوئين للسياسة الأمريكية فى العالم ربما بسبب موقف الرئيس الأمريكى جورج بوش منه فى بداية حكمه حيث أيدت واشنطن محاولة الانقلاب الفاشلة ضد شافيز عام ٢٠٠٢, ومع ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من ستين دولارا للبرميل زادت الأموال التى تتدفق على فنزويلا أحد أهم منتجى البترول فى العالم. وقد بدأ شافيز فى الاستفادة من هذه الأموال لشراء المزيد من الأصدقاء فى المنطقة. ويقدم شافيز كميات كبيرة من البترول بأسعار مخفضة لدول البحر الكاريبى الفقيرة.

كما قام بشراء ملايين الدولارات من الديون المستحقة على كل من الأرجنتين والإكوادور من أجل تخفيف الضغوط الغربية على الدولتين.

وقد مارست إدارة الرئيس بوش ضغوطا قوية على قادة أمريكا اللاتينية من أجل التنديد بسياسات ومواقف شافيز لكنها لم تجد أى استجابة باستثناء الرئيس المكسيكى فنسنت فوكس. ولم تكن هذه النتيجة مفاجأة لأى مراقب محايد؛ ففى الوقت الذى يستخدم فيه شافيز ثروات بلاده الطبيعية لمساعدة الدول الفقيرة فى المنطقة تستخدم إدارة الرئيس بوش سياسة الترهيب والتهديد فى هذه الدول. إذن فالسياسة الأمريكية هى التى وفرت الأرض الصلبة ليتحرك عليها شافيز.

ويقول الدكتور ألفونس عزيز إن هناك مشكلتين تؤرقان حاليا واشنطن والرأى العام الأمريكى وتتعلقان بالوضع السياسى فى أمريكا اللاتينية ، تتمثل الأولى فى الانحسار الواضح للنفوذ الأمريكى فى هده المنطقة من العالم والتى تعتبرها الولايات المتحدة فناءها الخلفى ، وتتمثل الثانية فى التحول لليسار وبخاصة بين فئات البورجوازية الصغيرة والذى يدفعها إلى مواجهة حاسمة مع الرأسمالية الأمريكية ، ومحاولة شق طريق جديد للاشتراكية . (التطورات السياسية الجارية فى أمريكا اللاتينية- هل تمثل تحولا لليسار؟- د. ألفونس عزيز - صحيفة " الأهالى " - ٢٩ مارس - ٥ ابريل ٢٠٠٦).

ويرى دكتور عزيز أن انحسار نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية لا يرجع إلى مجرد أخطاء فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة أونتيجة اتخاذ قرارات من جانب بعض السياسيين، وإنما يرجع فى الأساس إلى التطورات الجارية حاليا فى الاقتصاد العالمى وخصوصًا فى ما يتعلق بتدنى الوضع الاقتصادى العالمى للولايات المتحدة بالمقارنة بتقدم الوضع الاقتصادى العالمى لأوروبا الغربية، وبالإضافة إلى تعاظم قوة الصين اقتصاديا.

إن مبدأ مونروالذى كان يعد أحد أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ حوإلى مائتى سنة والذى تمثل فى إبعاد أى قوى خارجية عن التدخل فى شئون أمريكا اللاتينية واستندت إليه الولايات المتحدة طوال القرن العشرين لتبرير تدخلاتها المستمرة فى شئون أمريكا اللاتينية ، وفرض الديكتاتوريات العسكرية لضرب الحركات الاجتماعية للطبقة العاملة ، هذا المبدأ فقد فعإليته بفعل تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية، ففى خلال العقد الأخير أصبح الاتحاد الأوروبى المصدر الرئيسى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أمريكا اللاتينية وحل محل الرأسمإلية الأمريكية، ومما زاد من تعقيد الموقف أكثر بروز الصين كقوة كبرى فى التعامل مع أمريكا اللاتينية، حيث وقعت خلال السنتين الأخيرتين اتفاقيات تجارية وعسكرية مع

بعض دول أمريكا اللاتينية، وبموجبها صارت هذه الدول مصدرا أساسيا تمد الصين باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتنمية صناعاتها ، فمثلا زادت واردات الصين من أمريكا اللاتينية إلى حوالى ستة أضعاف قيمة وارداتها منها خلال السنوات الست الماضية، كما تعهدت الصين بضخ استثمارات تقدر قيمتها بحوالى مائة بليون دولار لإقامة الكثير من المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية الأساسية خلال العقد القادم ، ومن أهم الأنشطة الإنتاجية التى تهتم الصين بضخ استثماراتها فيها قطاع البترول فى فنزويلا وقطاعات الغاز الطبيعى وبعض الأنشطة التعدينية الأساسية فى بوليفيا..

ترتب على هذه التطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لأمريكا اللاتينية أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد فى هذه المنطقة من العالم ولا شك فى أن هذه العلاقات المتنامية بين أمريكا اللاتينية والدول المنافسة اقتصاديا للولايات المتحدة تعطى لأمريكا اللاتينية حرية أكبر فى إعادة النظر فى علاقاتها مع واشنطن ويرى البعض أن هذا الوضع الاقتصادى الجديد يضع الأساس للتحول لليسار، بينما يرى البعض الآخر أنه مجرد توجه إلى اليوروالأوروبى واليوان الصينى.

وهناك أيضاً تحديات أخرى من داخل أمريكا اللاتينية ، حيث يواجه الولايات المتحدة تحد آخر من داخل أمريكا اللاتينية نفسها يتمثل فى تصاعد قوة البرازيل اقتصاديا وترجع أهمية هذا التحدى إلى أن البرازيل بحجم سكانها الذى يزيد على حوالى ١٨٠ مليون نسمة وبمواردها الطبيعية الغنية تحتل حاليا المركز العاشر فى الإنتاج الصناعى العالمى، ولقد أدى هذا الوضع إلى مصادمات متعددة بين الولايات المتحدة والبرازيل، وبخاصة فى ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصادرات الزراعية.

كذلك أصبحت البرازيل مصدرا رئيسيا لإنتاج السلاح، وقد عقدت مع فنزويلا والأرجنتين اتفاقيات لإقامة صناعات سلاح مشتركة تنتج الطائرات الحربية ومختلف

أنواع الأسلحة الثقيلة، لإمداد دول أمريكا اللاتينية باحتياجاتها من السلاح، وتمثل هذه الاتفاقيات ضربة قوية لصناعات السلاح فى الولايات المتحدة، حيث تصدر لأمريكا اللاتينية سلاحا بما قيمته حوالى ٣،٥ بليون دولار سنويا.

ولاشك أن الأوضاع السابق الإشارة إليها تمثل تحديا خطيرا للولايات المتحدة وليس من المتوقع أن تستسلم الولايات المتحدة لهذه الأوضاع، الأمر الذى يدفعها إلى القيام ببعض المغامرات العسكرية العدوانية، داخل أمريكا اللاتينية، مثل الانقلاب الفاشل الذى دبرته الولايات المتحدة ضد شافيز فى عام ٢٠٠٢ .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة أعدت خططا لغزوفنزويلا مماثلة لخطط غزوها للعراق للاستيلاء على منابع البترول الفنزويلى، أيضا وقفت الولايات المتحدة وراء إشعال الخلافات على الحدود بين فنزويلا وكولومبيا، وساعدت كولومبيا عى بناء جيش يزيد تعداده على ٢٧٥ ألف عسكرى، وتفكر الولايات المتحدة فى استخدامه لغزوفنزويلا، أيضا تعمل الولايات المتحدة على إشعال الخلافات على الحدود والمنافذ بين بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الخلافات بين بوليفيا وتشيلى وبين بيرووتشيلى، على أمل أن تؤدى هذه الخلافات إلى قيام حروب محلية بين بعض دول أمريكا اللاتينية وبما يضعفها أمام الإمبريالية الأمريكية.

وتطرح التطورات السابق الإشارة إليها سؤالا حول ما إذا كانت تمثل تحولا لليسار أم هى ظاهرة تمثل صعودا لأشكال حكم تقدمية تقودها البرجوازية الوطنية؟ لمناقشة هذا السؤال نلقى الضوء على السياسات التى اتخذتها دول أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين والتى أملتها عليها الولايات المتحدة ومؤسساتها المالية.

أهم ما اتسمت به هذه السياسات التى اتبعتها دول أمريكا اللاتينية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين تخليها عن سياسات التصنيع القائمة على الإحلال

محل الواردات والتى تهدف إلى تطوير فروع إنتاج تساعدها على إحداث تحولات هيكلية تؤدى إلى قيام هياكل صناعية متكاملة، وهياكل اقتصادية متوازنة، واتباع سياسات التصنيع التى تقوم على تنمية الصادرات الصناعية التقليدية بهدف زيادة أرباحها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، ولقد صاحب هذه السياسات تخفيض كبير فى الرسوم الجمركية وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى، بالإضافة إلى خصخصة الكثير من مشروعات القطاع العام مما أدى إلى تشريد مئات الآلوف من العمال وزيادة حدة الفقر ونزول نسبة أكبر من السكان تحت خط الفقر.

وتشير إحدى الدراسات التى أعدها البنك الدولى فى عام ٢٠٠٣ إلى أن حوالى العشر الأغنى من السكان فى أمريكا اللاتينية يحوز على حوالى ٥٠ لدخل، بينما يحوز العشر الأفقر على حوالى ١،٥ فقط من الدخل، ومن أهم الدول التى عانت من الانهيار الاقتصادى والتدهور الاجتماعى فنزويلا والأرجنتين وأورجواى..

هذه التطورات تمثل من وجهة نظر البعض الخلفية التى أدت إلى نشوء ظاهرة التحول لليسار فى بعض دول أمريكا اللاتينية: فنزويلا وبوليفيا والبرازيل والأرجنتين وأورجواى، ومن المتوقع حدوث تحولات أخرى لليسار فى الفترة القادمة فى بيرووالمكسيك ونيكارجوا، وتجدر الإشارة إلى أن التحولات السياسية فى هذه الدول تنطوى على توجهات سياسية مختلفة، إلا أنها تشترك جميعا فى عدائها للولايات المتحدة ورفض توجهاتها وبخاصة فى ما يتعلق بسياسات النيوليبرإلية.

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن التطورات السابق الإشارة إليها باعتبارها تحولا لليسار لا تمثل طريق النضال الطبيعى للطبقة العاملة ، إذ لا تخرج عن كونها انبعاث لظاهرة " الوطنية اليسارية Left Nationalism و الشعوبية العسكرية "Military Populism " والتى كان من أبرز أمثلتها نظام جوان بيرون فى الأرجنتين، وجتوليوفارجاس فى البرازيل .

وللتدليل على صحة وجهة النظر هذه يقول أصحابها : ان فى فنزويلا مثلا فان قسم الاقتصاد الفنزويلى الحاكمة لمسار الاقتصاد القومى مثل الصناعات التقنية

لاتزال حتى الآن تحت سيطرة الرأسمالية المالية، وإن الشركات متعددة الجنسيات لاتزال تسيطر على النظام المصرفى ووسائل الإعلام .

وأيا ما كان تفسير التحولات الاجتماعية الحديثة فى بعض دول أمريكا اللاتينية فهى ظاهرة تقدمية على طريق التطور الاجتماعى على الأقل فى الأجل القصير، وتمثل أملا للشعوب فى المرحلة الحالية من التطور السياسى العالمى، حيث تعانى معظم الشعوب حاليا من قهر القوى الرأسمالية العالمية لها ، إن تدعيم مثل هذه التحولات الاجتماعية المشار إليها والإسراع بخطاها حتما يزيد من حدة التناقضات داخل النظام الرأسمالى العالمى، وحتما يضعف من سطوة الإمبريالية الأمريكية وعدوانيتها.

ومما يؤكد هذه الحقيقة هوأن الفقراء كان لهم الدور الأكبر فى الإطاحة بعملاء واشنطون فى جمهوريات الموز ، وتغيير الخريطة السياسية فى دول أميركا اللاتينية.

فبعد سنوات طويلة من تغييب الطبقات الفقيرة والسكان الأصليين عن صياغة القرار السياسى ، بدأت الجماهير باستعادة دورها بعد أن أدركت أن السياسات المتبعة تتلاءم مع المصالح النخبوية والمؤسسات المالية العالمية ورغبات الولايات المتحدة التى أدت إلى تجويع وإفقار أكثر من ٨٠٪ من فئات الشعب على طول وعرض القارة الأميركية حسب بعض الدراسات.

لذلك نجد أن هذه الطبقات تمردت فى أكثر من دولة على إرادة الطبقة الحاكمة ، وكانت البداية فى فنزويلا عام ١٩٨٩، إلا أن الحكومة آنذاك قمعتها بالحديد والنار وقتلت أكثر من ٣٠٠٠ مواطن فى يومين ثم تبع ذلك تمرد شعبى فى الإكوادور والأرجنتين وبوليفيا وبيرووأورغواى وباراغواى. (- الفقراء يغيرون خارطة العالم السياسية!! - تقرير- قناة الجزيرة - "٢٢" أكتوبر ٢٠٠٣).

أما فى فنزويلا فكان دور الفقراء مختلفا عن دورهم فى الدول آنفة الذكر. فقد أعادوا الرئيس الفنزويلى هوغوشافيز بعد ٤٧ ساعة من الإطاحة به بانقلاب عسكرى

فى ١١ أبريل عام ٢٠٠٢, وفى البرازيل انتخبت الجماهير الرئيس الحالى لويس إيناسيولولا داسيلفا الذى يعتبر أول رئيس للبرازيل من الطبقة العاملة، إذ كان عاملا بقطاع التعدين.

ويقول ريمون قبشى مستشار الرئيس الفنزويلى هوغوشافيز: إن تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية فى دول أميركا اللاتينية هوالذى تؤدى إلى الانفجار السياسى الذى ينتقل من بلد إلى آخر، خصوصًا أن غالبية هذه الدول غنية بمواردها الطبيعية، ومواطنوها فى ذات الوقت مهمشون من استغلال واستثمار تلك الثروات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة التى تعتبر دول أميركا اللاتينية الفناء الخلفى -الذى ينتج احتياجاتها من المنتجات الزراعية - تؤثر بشكل مباشر على كل مرافق الحياة فى دول المنطقة باعتبارها الشريك الأكبر فى عمليات التبادل التجارى.

وقال قبشى إن الحكومات المتلاحقة وخصوصًا الدكتاتورية منها كانت صنيعة واشنطن. لذلك فإن ما حدث فى الأرجنتين والإكوادور وبيروو والآن فى بوليفيا هوبالضبط عكس ما تتوخاه الولايات المتحدة، موضحا أن تعريف أميركا اللاتينية فى الظروف الحالية هو"واقع وسياسات جديدة أخذت فيه الجماهير دورا هاما للمرة الأولى فى تاريخ القارة، وإن ما حدث فى بوليفيا ما هوإلا امتداد لهذا المد الدستورى الديمقراطى الجديد".

وأضاف أن "التغيرات السياسية التى كانت تحدث فى أميركا اللاتينية عن طريق المدفع والدبابة أصبحت تتحقق إليوم عن طريق الممارسات الشعبية للحقوق التى نصت عليها الدساتير"، موضحا أن المشاركة الشعبية أدت إلى قيام تيار جديد يقوده شافيز وداسيلفا، وأنها تنذر بخلق تطلعات جديدة لا تتلاءم مع طموحات الولايات المتحدة للسيطرة على العالم.

وهكذا وبعد سنوات من الهيمنة الأمريكية والاستبداد والديكتاتورية والفقر والفساد والتبعية والانقسامات الداخلية، تحقق لدى شعوب جمهوريات الموز أن

تلك السياسات لا تتمشى مع مصالحها. وظلت هذه الشعوب فقيرة، وتعانى فى سبيل البقاء على قيد الحياة مع استمرار زيادة الفوارق الاجتماعية فى دول تعانى أصلا من اتساع هذه الفوارق.

وهكذا ومع ظهور الأنظمة الوطنية المستنيرة ، والتى جاءت بإرادة شعبية ، ومن خلال انتخابات نظيفة ، لم تعد جمهوريات الموز هى " الفناء الخلفى " للولايات المتحدة وكذلك لم تعد شعوب تلك القارة تخاف من " الجار الشمالى " ، ولم يعد فى وسع مواطنى جمهوريات الموز الانتظار بعد الآن.

ويقول جيمس بينتر محلل شئون أمريكا اللاتينية فى شبكة " بى. بى. سى " الإخبارية إنه يبدوأن الأحزاب والحكومات الوطنية أقوى فى أمريكا اللاتينية منها فى أى مكان آخر فى العالم، فهى تطرح شيئا مختلفا.

وهكذا لم تعد هذه الدول جمهوريات موز ، ولكن "الدرس" الذى أعطاه قادة هذه الدول لأمريكا طرح التساؤل حول نمط التعامل الأمريكى مع حكام منتخبين ديمقراطيا ولهم سند شعبى!

وشتان بين نتائج ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على جمهوريات الموز القديمة، ونتائج الضغوط على الدول العربية .

ولبيان الفارق ، دعونا نسترجع تعليق أحد الرؤساء العرب على محاولة أمريكا فرض الديمقراطية التى تراها على العرب قسراً . كان أطرف تعليق قاله رئيس عربى عندما سئل عن استجابة الحكومات العربية للمطالب الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية، هوما قاله الرئيس إليمنى على عبد الله صالح فى مؤتمر صنعاء للديمقراطية وحقوق الإنسان يوم ١١ يناير ٢٠٠٤ عندما قال: " علينا أن نتعلم من الزمن ونعتبر بالماضى قبل أن يعلمنا الآخرون ، وأن نحلق شعرنا قبل أن يحلق لنا الآخرون" ، على حد تعبيره ! .

والفارق بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية فى التعامل مع السياسة الأمريكية -إذا اقتبسنا مصطلحات الرئيس إليمنى- هوالفارق فى: من يحلق لمن

أولا، ومن لديه القدرة على الصمود ورد الصاع ؟!، أما الفارق الحقيقى فهومدى استناد ظهر كل حاكم إلى شعبه ، بحيث يقف فى وجه الأمريكان ، ومطالبهم وهوعلى أرضية صلبة . (درس فى "الحلاقة" لبوش من جمهوريات الموز - محمد جمال عرفة).

وهذا هوما فعله عدد من قادة دول أمريكا اللاتينية (التى كان يطلق عليها جمهوريات الموز تعبيرا عن ضعفها وتبعيتها لأمريكا) عندما أعطوا درسا مزدوجا للرئيس الأمريكى بوش وللحكام العرب فى "الحلاقة"، أو"الصمود" بمعنى أصح، فى قمتهم بمدينة "مونتيرى" المكسيكية التى انتهت ١٣ يناير ٢٠٠٤، وحضرها ٣٤ من رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية، عندما شنوا على الرئيس بوش وأعضاء إدارته حملة نقد شديدة، وساندوا عدوأمريكا التقليدى فى المنطقة (كوبا) فى مواجهة المطالب الأمريكية بعزل كوبا.

وحتى يتضح الموقف ، ولكى يتضح الفارق بين موقف تشافيز وزعماء جمهوريات الموز القديمة من مواقف وإملاءات واشنطون ورئيسها جورج بوش، وبين موقفنا نحن العرب الذى عبر عنه الرئيس إليمنى .. حتى يتضح أكثر سنعود إلى خطاب بوش فى كلية الدفاع الوطنى بـ"فورت ماكنير" بواشنطن الذى تحدث فيه بإسهاب عن مبادئ ومنطلقات السياسة الأميركية فى ما يتعلق بالمشروعات الأميركية فى "الشرق الأوسط" على مدى العقود القادمة، مدعياً أن الخطر على أميركا هوالإرهاب، وأنه سيستمر فى شن الحرب ضد الدول التى ترعى هذا الإرهاب من خلال أنظمتها الديكتاتورية حسب زعمه. وقد اختار / بوش/ شعاراً أسماه "الحرب ضد الطغيان" كشعار لحملته على الدول المشار إليها.

وبطبيعة الحال أشار أيضاً فى الخطاب إلى عزم الإدارة الأميركية على المضى فى ما أسماه "مساعدة دول المنطقة على التمكن من تطبيق الديمقراطية"، ورفع وتيرة الاقتصاد الحر ودفع عجلة الإصلاح والتغيير إلى الأمام . ولا شك فى أن الديمقراطية التى يطالب بها يجب أن تكون مطابقة للنموذج الأميركى!

ومما يلفت النظر فى الخطاب المذكور أن صاحبه بوش قسم دول المنطقة إلى فئات متعددة : فئة تحتاج إلى التغيير والديمقراطية عن طريق الضغط عليها مع الإبقاء على خيار استخدام القوة المسلحة ضدها مثل إيران وسورية ، وفئة من الدول استجابت للضغوط الأميركية منها ليبيا، ودول تم إخضاعها بالقوة مثل العراق وأفغانستان ، ودول يمارس عليها ضغط متوسط مثل مصر وتونس، وأخيراً اعتبر بوش أن هناك دولاً مرضيًا عنها- من وجهة نظره- وهى الأردن والمغرب والبحرين.. هكذا يصنف الرئيس الأميركى بوش دول المنطقة وكأنها جزء من مزرعته الخاصة ، ووفق أهواء ومزاجية ومعايير ضيقة أقل ما توصف به أنها تتماشى مع المصالح الأميركية على المدى القريب والبعيد ومن بينها تسريع إجراءات تدشين إسرائيل فى المنطقة والتطبيع الكامل معها .

لقد حدد الرئيس الأميركى هدف السياسة الأميركية بوضوح فى مواجهة ما أسماه "الخطر القادم" مثلما تمت مواجهة الفاشية من وجهة نظره .

وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية ومتطلباتها حددت واشنطن مجموعة مطالب يجب على دول "الشرق الأوسط الكبير" تنفيذها ومنها إنهاء التحريض الإعلامى ضد الولايات المتحدة الأميركية أوضد " إسرائيل" ، والتعهد بوقف أية محاولات لامتلاك سلاح دمار شامل ، ويلاحظ هنا عدم التطرق إلى أسلحة إسرائيل وترسانتها النووية، وحماية من أسمتهم واشنطون بالأقليات من أية محاولات لاستهدافها والنيل منها.

وإذا دققنا فى هذه المتطلبات نراها أقرب ما تكون إلى الإملاءات القسرية والأوامر التى يجب أن تنفذ دون مناقشة أواعتراض أوكأن الدول المعنية بها- وهى دول الشرق الأوسط- جمهوريات موز !!

والغريب هنا أن إدارة بوش ترفض علناً الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين ما يحدث فى النزاع العربى الإسرائيلى وارتفاع نسبة العداء لسياستها فى الدول العربية والإسلامية، بل تلمّح بين الحين والآخر إلى رغبتها - مجرد رغبة - فى رؤية دولة فلسطينية فى الضفة الغربية قادرة على البقاء..!

والأمر الآخر المهم على هامش هذه المتطلبات أوالإملاءات كما فضلنا أن تسمى، هوأن الرئيس الأميركى بوش سيسعى فى حربه المذكورة إلى الاستعانة بجهود حلفاء من الدول الأوربية وغيرها، ولكن الشرط أن تكون الأعمال المسندة لهؤلاء الحلفاء محدودة، وبمعنى آخر سيطبق على الحلفاء مبدأ " مونرو" المعروف والذى تم تطبيقه على جمهوريات الموز بأمريكا اللاتينية ، حيث لم يكن يسمح لدول أوربا الغربية أوأية جهة من خارج الأمريكتين بالقيام بدور فاعل فى هذه المنطقة ، ومن هنا سيتكرر هذا الأمر فى العالم العربى ودول " الشرق الأوسط الكبير " ، أى سيتم تحويل دول "الشرق الأوسط الكبير" هذه إلى جمهوريات موز عربية . ! (حقيقة شعار الحرب "ضد الطغيان" - هيمنة على العالم وتطويعه - د. صياح عزام) .

وبالتالى يتضح أن الإدارة الأميركية تسعى باتجاه إعادة تشكيل واسعة لمنطقة "الشرق الأوسط الكبير" وشمال إفريقيا ليس على أساس نظام اتفاقية سايكس - بيكوأى على قاعدة تغيير حدود وخرائط أوتوزيع نفوذ ، بل بإحداث تغيير معتقدات وأفكار فى محيط دولها وشعوبها ، مع أنه لا مانع فى الوقت نفسه من حصول تفتيت أوإلغاء دول فى حال اقتضت الضرورة ذلك

وهكذا يختلف الموقف الفنزويلى أوالبوليفى وغيره من مواقف جمهوريات الموز القديمة عن مواقف العديد من الدول العربية التى قبلت الضغوط الأمريكية إلى حد اعتماد بعض الدول خطة لتغيير المناهج تمشيا مع الضغوط الأمريكية المتكررة ، ومدح مسئولون عرب خطة فرض الديمقراطية التى طرحها الرئيس الأمريكى بوش فى نوفمبر ٢٠٠٣، واعتبر أنها تشكل "دعوة إلى الديمقراطية"!.

بل إن التنازلات العربية عن أسلحة الدفاع الشرعى فى مواجهة الترسانة الصهيونية ، وعلى رأسها الأسلحة الكيماوية ، التى تمتلكها كل دول العالم تقريبا ، وتحتاجها الدول العربية خصوصا لموازنة النووى الإسرائيلى ، جاءت طوعا وبلا مقابل - كما فى الحالة الليبية - بمجرد التلويح الأمريكى لبعض الحكام بمصير

الرئيس العراقى صدام حسين ، وأصبحت القاعدة العربية هى دراسة كيفية إرضاء واشنطن بكل السبل .

ولنجر مقارنة بين ما طبق من مناهج دنيئة على جمهوريات الموز اللاتينية، ولنضف إليها حكمة أر سطوعلى الواقع العربى تاريخاً معاصراً وأساليب عمل.

يختلف الزمن التاريخى من حيث بداياته بين مراحل الاستعمار الغربى فهناك بدأ منذ نهايات القرن الخامس عشر، وكانت على يد إنكلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال بينما كانت الأمة العربية تحت السيطرة العثمانية، وفى مطلع القرن العشرين بدأ استعمار منطقتنا من قبل الدول الاستعمارية العريقة فى هذا المجال فرنسا وإنكلترا، واستُبدلت بأسبانيا والبرتغال إيطاليا التى سطت على ليبيا .

لقد سبقتنا شعوب تلك المنطقة إلى تذوق اللوعة الأمريكية بينما تبعناها نحن وبشكل واضح وسافر بعد حرب السويس عام١٩٥٦ ، وبدء نظرية ملء الفراغ لايزنهاور بعد خروج فرنسا وإنكلترا من المنطقة ، واللتين كانتا تدعمان وبشكل مطلق " الكيان الهجين المشوه إسرائيل "، وبخروجهما تولت أمريكا ذاتها الدعم وتمادت وغالت به فهوعامل مضاف إلى كل العوامل التى تمارس على الدول المراد السيطرة عليها.

وطبق الاستعمار الغربى بكل تنوعاته وأشكاله نظرية " فرق تسد " فكانت الكيانات المصطنعة والحدود المرسومة بالمسطرة مستقيمة لأنه يندر أن تكون بين هذه البلدان حدود طبيعية تحدّ من تمازجها واتصالها ، وكرست الخطوط ورُسخت فبدل الوحدة والعودة إلى الأصل وإلى المنطق بدأت الخلافات الحدودية ، وفى اجتماعات ثنائية رسمت الحدود ورسخت لمزيد من تكريس التجزئة .

ثم جاء العصر الأمريكى الذى لعبت فيه أمريكا - عملياً - دور المستعمر القديم، وراحت تفرض ما تراه من سياسات على الدول العربية ، بما يخدم مصالحها وحليفتها إسرائيل . وكان اللافت للنظر أنها نفس السياسات التى تم تطبيقها على جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية .

ألم تقد أمريكا العالم الغربى لفرض حصار حول حكومة حماس المنتخبة من قبل الشعب الفلسطينى المعدم الجائع ، وتزرع الفتنة بين فتح وحماس لتصل حدة الصراع على السلطة بينهما حد الاقتتال ، دون مراعاة حرمة الدم الفلسطينى ، وبما يخدم إسرائيل فى النهاية ، ويصب فى مصلحتها .

ورفضت فى أواخر القرن الماضى نتائج الانتخابات فى الجزائر والتى كادت أن تنجح أونجحت بها " جبهة الإنقاذ " ، وكان الانقلاب العسكرى ، ولكنه وتواضعاً اعترف القائمون به بأن الانقلاب غير دستورى لكن أمريكا " العريقة فى الديموقراطيات والدساتير والإجراءات الممكنة للحرية " أكدت يومها أن الإجراء بمنع الشعب من إعطاء رأيه كان دستوريا وسؤال يطرح نفسه : أى دستور يكرس الطغيان ويمنع التعبير ؟!

وفى بلد عربى وأثناء الانتخابات "الديموقراطية" تم سد المنافذ المؤدية إلى صناديق الاقتراع فتحايل المواطنون عليها عبر السلالم والأسطح وصولاً لها.

وعن الرأى المعارض كثيراً ما ينتهى حال المعارضين كنهاية المتمردين فى"جمهوريات الموز" !

فى الوقت نفسه ، ضاعت وحدة الرأى والموقف السياسى القومى . فبينما كانت شعوب العالم العربى تغلى وتتفاعل مع المقاومة فى جنوب لبنان ، بجميع انتماءاتها السياسية من إليمين وإليسار والوسط ، وبينما كانت عواصم العالم العربى والإسلامى وحواضره ومراكزه السياسية والاقتصادية والعلمية تعج بالمسيرات والتظاهرات تعبيراً عن تعاطفهم مع حزب الله ، لم ينعكس ذلك على موقف موحد للحكومات العربية . وبدا أن أمريكا كانت تعلم جيداً ، أن هذه الحكومات لا تملك الجرأة على مخالفة القرار الأمريكى بموقف وقرار مخالف .

ومن هنا يتبين أن هناك هوة شاسعة تفصل معظم الأنظمة العربية عن شعوبها لنجد فى أحيان كثيرة أن ما توافق عليه الأنظمة تعارضه الشعوب ، وما تعارضه الأنظمة تطالب به الشعوب .

والسبب الأساس فى هذه الهوة الشاسعة بين معظم الأنظمة وشعوبها هووهم الشعور بأن الخارج (أمريكا) عامل مهم لبقاء الأنظمة فى السلطة ، وأنها لن تستمر فى مواقع الحكم والقرار ، إلا بدعم سياسى واقتصادى أمريكى ، ومن ثم كانت علاقة هذه الأنظمة بالولايات المتحدة من الأسباب المهمة ، لعزلة هذه الأنظمة عن شعوبها التى ترفض علاقات التبعية للخارج ، وترى أن هذه العلاقات لا تخدم مصالحها ، وإنما تصب فى مصلحة أمريكا وحليفتها إسرائيل ! !

وكتب الكاتب أسامة فوزى عن جولة له مؤخراً فى ما كان يعرف بجمهوريات الموز بأمريكا اللاتينية يقول : عندما تلقيت قبل اشهر دعوة لزيارة "جمهوريات الموز" لم أتمكن من رفضها لأن هذه الجمهوريات أصبحت " سبة " نستخدمها نحن العرب كلما أردنا أن نضرب مثلا بهزالة دولنا العربية ، وبالتإلى فإن فضولى كصحافى لم يكن ليضيع هذه الفرصة التى لا أظنها قد أتيحت لغيرى ! !

وبعد ذلك ، ينقل الكاتب مشاهداته فى هذه الدول ، وسأنقل منها ما رآه فى إحدى هذه الدول ، حيث يقول : عندما نقلتنا السفينة بعد يومين إلى كوستاريكا إحدى أهم "جمهوريات الموز" التى نسخر منها نحن العرب اكتشفت أن الدولة الصغيرة المحاصرة بالمحيط الهادئ والبحر الكاريبى ، والتى يبلغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة تحتل الدرجة الأولى بين دول العالم فى نسبة المتعلمين فيها إذ تقل نسبة الأمية فيها عن ثلاثة بالمائة . واكتشفت أن رئيس جمهورية الموز هذه امرأة وصلت الى الحكم عن طريق الانتخاب ، ونائب الرئيس امرأة ايضا .

واكتشفت أن فى هذه الدولة التى نسخر منها نحن العرب جامعات ومعاهد يزيد عددها عما هوموجود فى جميع الدول العربية مجتمعة .

واكتشفت أن شعب كوستاريكا الذى نسخر منه مشمول بالضمان الصحى والاجتماعى ، وحق التعليم ، وأن شواطئ الجزيرة كلها " حق عام " لجميع سكان الدولة ومواطنيها لا يجوز أن يتملكها اشخاص ! !(- جمهوريات الموز العربية - أسامة فوزى - صحيفة " عرب تايمز ") .

وبعد أن يبين الكاتب أسامة فوزى كيف تحول المشهد فى جمهوريات الموز من النقيض إلى النقيض ، يخلص فى نهاية مقاله إلى الحقيقة المفزعة ويقول : " وقررت بعد العودة إلى أن أكتب فعلا عن "جمهوريات الموز" ليس لتشجيع العرب على زيارتها ، وإنما لحثهم على التوقف عن السخرية من هذه الجمهوريات وشعوبها ، بعد أن تبين أن الدول العربية هى التى يجب أن توصف بأنها " جمهوريات الموز " لأن دول أمريكا الوسطى ، التى نسخر منها كلها تقريبا دول مستقلة يصل رئيسها إلى سدة الحكم عن طريق الانتخاب ، وليس على ظهر دبابة ، وفيها برلمانات وقوانين، وشطبت الأمية من بلادها ، لدرجة أن كوستاريكا مثلاً نموذج يحتذى به فى جميع برامج إليونسكو، التى لم تتمكن حتى إليوم من محاربة الأمية والجهل فى دول عربية منها ما لا يزيد عدد سكانها الأصليين عن ربع مليون نسمة يمتلكون مئات المليارات من دخل النفط ، ومع ذلك نسبة الأمية بين السكان تزيد عن ستين بالمائة"!! (- ما هى الثوابت الوطنية ؟ومَن يحددها - ابراهيم ابراش - الحوار المتمدن - العدد: ١٧٢١- ١ نوفمبر ٢٠٠٦).

ويقول الأستاذ الكاتب إبراهيم أبرش: إننا نعيش زمناً قد يكون الأسوأ فى التاريخ العربى الحديث .. زمن اختلت فيه المعايير وتسطحت المفاهيم وابتُذلت الشعارات ، فلم يعد المواطن يعرف الفرق بين النصر والهزيمة ،بين المناضل وغير المناضل،بين الثورى والرجعى ،بين أنظمة الثورة وما يفترض أنه نقيضها ،بين الاستقلال والتبعية ،بين الحرية والاستبداد ،بين الديمقراطية والفوضى،بين الدولة والقبيلة ، بين الجهاد والإرهاب ،بين الإسلام كدين تسامح وجماعات دينية تذبح وتقتل أصحاب نفس الديانة ،بين الشرعية الدولية وشريعة الغاب ، بين السلام والاستسلام ، بين الحليف والعدوالخ .

ويقول الكاتب : فى هذا الزمن حيث يعيش المواطن العربى منقسما على ذاته،مترددا حائرا، ضائعا،لم يعد الوطن بالنسبة له إلا محل إقامة إجبارية ، لوفُتحت

أمامه أبواب الهجرة ما تردد بالهجرة ،فى هذا الزمن تغيرت الأولويات وتداخلت المهام النضالية :الوحدة الوطنية أولا أم الوحدة العربية أم الوحدة الإسلامية؟ النظام السياسى أم الدولة ؟التحول الديمقراطى أم مواجهة الاستعمار الجديد والهيمنة ؟ رغيف الخبز أم الحرية ؟ فلسطين أولا أم السلطة أولا الخ.

ثم يتساءل الكاتب : فى هذا الزمن ، كيف يمكن جمع كلمة الأمة (بالمفهوم الوطنى أوالقومى أوالإسلامى) حول أهداف أومصلحة مشتركة ما دامت الأمة منقسمة وغير متفقة على الثوابت والمرجعيات ؟ غير متفقة على مفهوم الهوية الوطنية ومفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم الدولة ومفهوم الدين ؟والانقسام ليس فقط بين سلطة ومعارضة بل داخل المعارضة انقسامات وعداوات أكثر مما بين أى منها والسلطة،عندما تختلف الأمة على الثوابت والمرجعيات يصبحُ مِن المباح لكل من هب ودب أن يتحدث باسم الأمة أوالشعب ليمارس ما يريد باسم مصلحة الأمة .

ويصل الكاتب إلى نتيجة مؤسفة يعبر عنها بقوله : " فى ظل هذاه الأجواء يُفصَل الوطن ويُصاغ حسب مشيئة وإيديولوجية كل حزب أوجماعة أوحتى شخص،وباسم المصلحة الوطنية الموهومة تخرج مظاهرات وتحدث ثورات وانقلابات، وباسم المصلحة الوطنية الموهومة يُمارس العنف الدموى تجاه أطراف من الخارج أومن داخل البلد يصنفهم النظام الحاكم كأعداء للوطن وللمصلحة الوطنية،وباسم المصلحة الوطنية الموهومة يُصادر القرار الوطنى الحقيقى لمصلحة ارتباط بهذه الجهة أوتلك، سواء كانت إسلامية أوعربية أوأجنبية ،وباسم المصلحة الوطنية الموهومة تُبدِد النخبة الحاكمة ثروة لوطن على شراء أسلحة لدعم أجهزتها الأمنية وجيشها لمحاربة مَن تصنفهم أعداء الوطن ، فيما هى أسلحة لمحاربة المواطنين ومن يمثل تمثيلا صحيحا المصلحة الوطنية الخ ".

ويمضى الكاتب : " عندما تصبح ما كانت تعتبر مسلمات طوال عقود أى الثوابت والمرجعيات :الهوية والوطن والدولة ومفهوم المصلحة الوطنية، محل تساؤل

ونقاش، فهذا معناه وجود أزمة عميقة تتعدى كونها أزمة سياسية عادية نتاجاً للحراك الاجتماعى والسياسى الناتج عن ملامسة رياح الديمقراطية ، وتتعدى كونها أزمة ناتجة عن التحولات فى مصادر شرعية النظم السياسية، ، بل هى أزمة أعمق من ذلك وجدت مع ولادة الدولة (الوطنية الحديثة) ، دول سايكس- بيكووالدول التى أنتجتها موجة التحرر من الاستعمار .ولأنها أكثر من كونها أزمة سياسية كالتى تشهدها كثير من دول العالم فإنها تأخذ طابعا عنفويا وطائفيا وقبليا وتضع (مؤسسة) الدولة فى مهب الريح " .

حالة العنف غير المسبوقة وإطلالة الثقافات المضادة ، من قبلية وطائفية ، برأسها ، وتهديدها لوحدة الشعب والدولة ، وضعف الولاء للوطن ، والارتباط بمرجعيات خارجية الخ ، كلها أمور تتجاوز كونها تعبيرا عن حرية الرأى والتعبير أوحق الاختلاف ، لتندرج فى سياق آخر وهوأن ما دُرج على تسميتها بالثوابت والمرجعيات الوطنية ليست ثوابت ومرجعيات الأمة بل هى ثوابت ومرجعيات نخبة حاكمة أخفت لعقود أزمة الدولة العربية القُطرية " .

ويقول الأستاذ ابراهيم أبرش فى نهاية مقاله القيم: إن كانت الأمة منقسمة حول الثوابت والمرجعيات ومفهوم المصلحة الوطنية ،وإن كانت آليات العمل الديمقراطى وخصوصا إن كانت موجهة أمريكيا ، لا تعطى ضمانة بالتوصل لثوابت ومرجعيات وطنية تعبر عن مصالح الأمة وتطلعاتها ... فالحل فى نظرنا هوالتوافق والتراضى بين القوى السياسية الرئيسة على هذه الثوابت بما يضمن مبدأ التعددية الثقافية اللاطائفية واللاعرقية التى تحترم التمثيل الصحيح لكل فئات المجتمع على أساس مفهوم المواطنة.ترسيخ مبادئ المواطنة والاعتراف بالآخر والتعددية الثقافية هى مدخل الديمقراطية وليست نتاجا لها ،الديمقراطية لا تصنع الوحدة الوطنية بل هى نتاج لها.

والحقيقة أن كاتب هذا المقال ليس وحده الذى يدق ناقوس الخطر ، ويحذر من عواقب هذه الأوضاع المتردية فى عالمنا العربى ، فهناك عشرات الكتاب والمفكرين والباحثين يفعلون نفس الشىء كل يوم .. وقد بلغ الحال بالبعض إلى درجة اعتبار

العالم العربى الآن أسوأ من جمهوريات لموز ، وراح البعض يطلق عليه ألقاباً وأسماء أخرى .

وسوف أسوق هنا مقالاً ساخراً للكاتب الأستاذ محمد حلمى هلال لنر كيف يرى البعض الصورة قاتمة .. يقول هلال فى مقاله : " هناك فرق بين جمهورية الموز وجمهورية البطيخ ، جمهوريات الموز فى أمريكا اللاتينية ، أما بلاد البطيخ فهى تنقسم إلى جمهوريات وممالك وتقع كلها فى منطقة الشرق الأوسط ، يطلق عليها البعض اسم العالم العربى ، جمهوريات الموز تنتخب رؤساءها أما جمهورية البطيخ فيمكنها أن تتحول من جمهورية إلى ملكية أوالعكس ، بل من الممكن تحويل الجمهورية إلى سلطانية ، ميزة أخرى من ميزات جمهورية البطيخ أن الدستور ، بطيخة ، مثله مثل المواطنين ، الدستورمملوك بالكامل لصاحب الجمهورية ، يمكنه العمل به أوتعطيله- الدستور وليس الشرعية - تغييره أوتعديله ، تقصيره أوتطويله ، يمكنه تفصيل اى مادة دستورية تمنحة مايشاء من سلطات . ولأن الثقافة السائدة فى أغلب جمهوريات البطيخ هى ثقافة الخضوع والخنوع والقهر ، فقد عزف الرعايا عن الذهاب إلى الانتخابات ، تركوها لرجال الأعمال وزبانية الفساد (جمهوريات موز أم جمهوريات بطيخ ؟!- محمد حلمى هلال- ٩ يوليو٢٠٠٧).

انظر باحث وكاتب ومفكر عربى آخر هومحمد دلومى كيف يصف الوضع العربى الراهن : حاولت جهد المستطاع أن أتسرد بموضوع معين وكلما تمعنت الواقع العربى بكل تداعياته، أجدنى مشتتا بين كل مشكلة ومشكلة فمن أين أبدأ وأين أجد رأس الخيط فى كومة خيوط عربية ليس لها آخر من أول ... ؟(الوضع العربى بالشقلوب - محمد دلومى - الحوار المتمدن- ٢٤ مارس ٢٠٠٧) .

وسنقدم هنا نموذجين لجمهوريات الموز العربية هما العراق والسودان على سبيل المثال لا الحصر .

العراق الآن هوأكبر جمهورية موز عربية ، بل تجاوز كل معالم جمهوريات الموز

التقليـدية . لقد أصـبحت هذه الدولة نموذجـاً غير مـسبوق لهـذا النمط من الدول .. احتلال .. تبـعية .. حرب أهلية .. خراب اقـتصادى .. فقر .. فسـاد .. ومآسٍ أخرى كثيرة .

ولم تعد المشكلة المستعصية هى مجرد تأمين حياة الناس وأمنهم أوقيام نظام حكم فى العـراق تحت الاحتـلال أوبديل له بعـد انتصـار المقاومـة، بل أصـبحت القـضيـة الأخطر أننا أمام نهاية دولة ومجتمع وتجربة تاريخـية إنسانية لبناء أمة، وأننا عشنا منذ بداية الاحتلال ومـازلنا نعيش عملية مـخططة لهدم كل شىء ثابت ومسـتقر مع منع كل محاولة لإقـامة بناء مستقر مـستقبلا، حتى يمكن القـول بأن الولايات المتحدة لم تأت لتدمـر نظام صدام حسين ولا حـتى لتسرق البـترول ولا لتستـبيح الجغرافـيا بل لتدمـر التاريخ وتنهى كل شىء يبنى مـستقـبل العراق ، أولتـدمر العراق نفـسه وكله ولتنهى التجربة الإنسانيـة للشعب العراقى تاريخا وحضارة، وكذلك لتمنع مـستقبلا إعادة بـناء العراق من جـديد، حيث كل شىء يمكن البنـاء عليه إنسـانيا وجـغرافـيا وتاريخيا وحضـاريا يجرى تدميره بتفكيك كل عوامل الثبـات والاستقرار فى داخله – على طريقة تفجير "الذرة" من الداخل لتصـبح كل مكوناتها هباء منثورا، بلا عودة للالتئام إذ هى تنفجر وتدمر غيرها فى ذات الوقت.

فى الاقـتصـاد بات العراق فى أسـوأ وضع فى كل شـأن من شئـون المال والحيـاة الاجتمـاعية والاقتصـادية، إذ كل شىء أصبح سداح مداح !. لقـد اصبح فى العراق الآن حوالى ٥ مليون عراقـى تحت خط الفقر بعد أن كانت حياة الـعراقيين فى الدول العربية مثالا بين الأمم والشـعوب فى الرفاه الاجتماعية، كما أصـبح الفساد عاما فى كل جانب من جوانب الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية إذ كل مـجال باتت العصابات تتقاسم فيه ثروة العراق بما فى ذلك حطام مصانعه وتراثه لتتاجر فيها خارج العراق.

أما البـترول الثروة القـومية للعـراق فقد أصـبح نهبـا لعصابات المافـيا الخارجـية والداخلية إذ جرى إيقـاف عدادات استخراج النفط حـتى يجرى النهب والسلب بلا حسـيب أورقيب– حتى من عـدادات تعد كميـة المنهوب والمسروق – ولم يعـد احد

يعرف ما يستخرج ولا ما يصدر، فكل شيء فى شأن البترول بات بلا ضابط ولا رابط.

وفى التعامل مع المجتمع العراقى فقد دمر الاحتلال كل أجهزة الدولة العراقية البوليس والجيش والوزارات والهيئات والمؤسسات ثم أطلق عقال الطائفية والتفتيت والتشرذم لتبنى كل جماعة مؤسساتها الخاصة وليصبح العراق بلا دولة ولا هيكل مجتمع، والأهم الآن اننا بتنا ندرك من خلال ما نكتشفه فى كل يوم، أن الغزووالاحتلال جاء لينهى وجود العراق نفسه، وأننا أصبحنا مطالبين بمراجعة ما جرى منذ دخلت القوات الامريكية إلى بغد د لنعيد اكتشاف الجوهر الرئيسى للفكرة التى من أجلها أتى التتار الجدد، حيث إن ما جرى من إشاعة السرقة ونهب الحضارة وتفكيك المجتمع، لم يكن الا عمليات هدم ممنهج لكل ما شيده العراقيون عبر التاريخ، وخطة لإنهاء وجود العراق كله.وأننا كنا ومازلنا أمام محاولة مخططة لضرب كل أساس يمكن البناء عليه ما بعد انسحاب الاحتلال، أو أننا أصبحنا الآن فى مواجهة محاولة للقضاء على مستقبل العراق.

لقد بدأت الولايات المتحدة بعد احتلالها بالإعلان عن إعادة تشكيل جهاز الدولة العراقى (الذى هدمته) من جديد، وأنها لن تقبل فى العراق الجديد بظهور ميليشيات مسلحة لأى فئة أوطائفة بينما كانت هى 'من تحت لتحت" من يسهل ويفتح كل الطريق لتشكيل ميليشيات، ثم ها هى تعود الآن لتقول إنها لن تسمح بوجود ميليشيات مسلحة فى العراق وإن الميليشيات يجب أن تضم فى الجيش العراقى فى محاولة منها لجعل جيش العراق، فى المستقبل، جيشا لا تجانس فيه ولا قدرة له ، إذ هى تستهدف بناءه على قاعدة الفرقة الداخلية لا الوحدة الوطنية وعلى الولاء العرقى والطائفى لا الوطنى.

وهى بدأت بجعل الطائفة أساس اللعبة السياسية وأساس تشكيل العراق الجديد (الذى هوالاسم الكودى للعراق المدمر) واتجهت الآن للقول بأنها لن تسمح بتولى طائفيين للوزارات السيادية دون أن تقصد جعل جهاز الدولة وطنيا أوغير طائفى

ولكن بقصد إلهاب الصراع الطائفى وتأجيجه على الوزارات السيادية ولتجعل الجميع فى حالة صراع وربما فى حالة تحايل للفوز بتلك الوزارات، ليستمر الوضع فى حالة سداح مداح !

وفى العملية السياسية أيضا، بدأت الولايات المتحدة احتلالها للعراق بالاعتماد على العملاء المباشرين القادمين على ظهور دباباتها، ثم أدارت ظهرها لهم واستدارت تفتش عن متعاونين لم يأتوا على دباباتها، بما جعلهم معارضين لها، ثم اكتشفت أيضا أن ذلك لا يحمى احتلالها ولا حتى انسحابها فباتت توجه عملاءها والمتعاونين معها إلى إجراء حوار مع بعض المقاومين أملا فى شق صفوف المقاومين أوفى تقليل التعاطف الشعبى معهم أوحتى لحفظ ماء الوجه خلال انسحابها، فتحول المشهد السياسى العراقى إلى مشهد سياسى سداح مداح.

وفى الجوانب النفسية للإنسان العراقى - وكان الله فى عون هذا الشعب - صبح يجرى تسييد لغة الدم والعنف والقتل تصبح الأساس فى كل تعامل وفهم وفى حل كل صراع حتى أصبح الوضع " سداح مداح " .

فى الطائفية لم يعد الخطر الذى يعيشه العراق بسببها هومجرد الفرقة المؤقتة ، وإنما نحن الآن أمام إقرار للطائفية والعرقية كأساس تشكيل نفسية الإنسان الفرد بعلاقته مع الفرد الآخر ومع المجتمع ككل ، كما نحن أمام رسم بالدم لخطوط الصراع دون لغة الوطن فى علاقات القوى أوفى اقتراب الإنسان من الآخر. نحن لم نعد فقط أمام محاولة حثيثة لفصل الأكراد عن بقية الشعب العراقى والتلاعب بأوضاعهم الإنسانية خدمة لمصالح استعمارية فى تفكيك العراق وبقية دول المنطقة، ولم نعد فقط أمام محاولة فصل الشيعة عن السنة وتحويل ما يجرى فى العراق إلى مخطط قابل للتوسع والانتشار لتفتيت وتقسيم محيط العراق ولكننا أصبحنا أمام محاولة لمنع أية إمكانية مستقبلية لإعادة توحيد العراق، وأمام محاولة لإفقاد التاريخ كل ما بناه من خلال وحدة الجغرافيا، وكل ذلك بلغة الدم.

الآن تتحول التقسيمات الطائفية إلى حالة تتحدد خطوطها بالدم بين الفرقاء أوأن ما يجرى الآن هورسم خطوط بالدم بين الفرقاء حتى يكون الدم عائقا لأى بناء فى المستقبل، وذلك هومغزى أن لم يعد يمر يوم إلا ويكشف النقاب عن قتلى من المواطنين - على الهوية - جثثهم ملقاة فى الشوارع وعليها آثار تعذيب، فى حالة يسعى الاحتلال أن تصبح أمرا معتادا، لتحديد الخطوط بالدم.

فى كل ذلك ومهما كانت مرارات الحاضر فإن الفكرة الجوهرية التى تقابل كل محلل ومتابع، هى ماذا ينتج كل هذا الذى يجرى من مستقبل للعراق، وكيف يمكن تصور مستقبل العراق فى ظل هدم كل أسس بقاء هذه الدولة والشعب وبأثر رجعى، وبعد أن أصبح كل شىء فى العراق الآن سداح مداح.

هذا الوضع "السداح.. مداح "- كما يصنفه الكاتب المصرى الأستاذ طلعت رميح- وهوترجمة متقنة لـ " جمهورية الموز " لم يصب كل شىء بالسيولة والاضطراب ولم يفكك العراق الدولة والمجتمع فقط ولم يخلق آلاف الصعوبات أمام الحياة الراهنة فى العراق ولم ينتج عنه قتل مئات الآلاف من الأشخاص وخلق آلاف إليتامى والأرامل، وإنما هوضرب كل أساس بناء المستقبل العراقى على اى أسس يمكن معها تحقيق الاستقرار أوالتطور أوالبقاء، ووضع المجتمع العراقى على حافة انتهاء التاريخ القديم كله والدخول فى مرحلة جديدة مبنية على مقومات التفكيك والقتل والقتال.

أما بالنسبة للسودان ، فتشير كل الدلائل إلى أن السودان قد تحول إلى ثانى أكبر جمهورية موز عربية بعد العراق . بل هناك من يقول إن الأوضاع فى السودان كدولة قد تجاوزت مصطلح جمهوريات الموز إلى ما هوأخطر .

والحقيقة أن هذا القول قد لا ينطوى على أية مبالغة فى ضوء ما يجرى على أرض هذه الدولة فى هذه الآونة ، ويعلم وحده إلى أين ستتجه الأمور فى المستقبل . فالسودان يعتبر من أكثر الدول التى اخترقت اقليميا ودوليا فى العقد الماضى وتشهد

على ذلك محاولات التسوية فى الجنوب والشرق والغـرب - حيث تمت جميعها من خلال وسـاطات خـارجيـة- كان للأمـريكان والإسرائيليـين الدور الرئيسـى فيـها ، وبعبـارة أخرى بات حل الأزمـات السودانيـة السودانيـة رهنا إلى حد كـبير بـالقوى الخارجـية التى تقـودها أمريكا وإسـرائيل فى إطار مخـطط قديم ، للأسف سـاعدت أطراف سودانية على إنجاحه !!

فى البـداية سنجد جسـد الوطن الأم وقد تمزق تمامـاً ، بعـد أن سلخ منه جنوبه ، وتجرى الآن مـحاولات لسلغ غربه " دارفـور " على طريق تقسيم هـذا القطر العربى إلى كـانتونات صـغيـرة ، فى إطار مخطط أمـريكى إسـرائيلى لا يخفى على أحـد ، وللأسف يساعد السودانيون بطريقـة غير مباشرة ، ومن خلال سياسات غـير مسئولة القوى الخارجيـة لتنفيذ مخططاتها ، التى كانت قد بـدأتها من زمن بعيد ، والآن تجنى ثمارها . وبعد أن نجحت فى الجنوب ، راحت تنتقل لمناطق أخرى .

وهنا نجد السودان الممزق ، ووحدته الوطنية الضائعة تجسد ربما ما هوأسوأ مما كان عليه الحال فى جمهوريات الموز بأمريكا اللاتينية .

فما حدث من تمرد الجنوب بإيعاز ودعم كامل من أمريكا وإسرائيل ، وما تبعه من حـرب أهليـة، ثم إبرام اتفـاق تقـاسم السلطة والثـروة بين الجنـوب المسلم والجنوب المسيحى ، ثم تآمـر الجنوبيين فى الائتلاف الحاكم الآن على الشـمال ، وتضامنهم مع أمريكا لتدويل أزمـة دارفور ، واتخاذها ذريعة للتـدخل الأمريكى تحت غطاء دولى ، وشعارات كاذبة منها " حماية حقوق الإنسان " .. كل هذا ليس بخاف على القارئ!

وبعد فصل الجنوب عملياً ، وتمزيق جسد السودان ، تحولت أمريكا وإسرائيل إلى الغرب " دارفور " ، وكل ما يجـرى الآن للضغط على نظام حكم عمر البشـير لقبول قوات أممية هومحـاولة من الأمريكيين واليهود لإيجاد موضع قـدم فى جزء آخر مهم من السودان بعد أن استقر مقامهم فى الجنوب الموالى .

ولكن من وراء هذه الحـملة وإلامَ تدعو؟ .. نظرة سـريعة لداعمـى ومؤيدى هذه

الحملة تبين الدور البارز للإنجيليين اليمينيين المسيحيين، والجماعات الصهيونية الرئيسة من أجل «إنقاذ دارفور».

وفي مقال لـ " جيروزاليم بوست " نشر في ٢٨ أبريل ٢٠٠٦ تحت عنوان " اليهود الأمريكان على رأس المخططين للتظاهر من أجل دارفور " ، يصف الكاتب الدور البارز للمنظمات الصهيونية في تدبير وتنظيم مظاهرة العام الماضي (أبريل ٢٠٠٦).. وفي إعلان عن نفس المظاهرة على صفحة كاملة في الـ " نيويورك تايمز " ظهرت توقيعات عدد من المنظمات الصهيونية واليهودية من بينها «الاتحاد اليهودي في نيويورك» (UJA) والمركز اليهودي للشؤون العامة .. بالإضافة إلى تجمع من ١٦٤ منظمة قاموا برعاية تلك المظاهرة من بينها الاتحاد الوطني للإنجيليين، والتحالف الوطني للإنجيليين، ومجموعات دينية أخرى كانت من أقوى داعمي ومؤيدي إدارة بوش في غزوها للعراق، وقامت جماعة كنساس الإنجيلية «شروق السودان» بترتيب الحافلات ومولت تقديم ٦٠٠ وجبة غذائية للمتظاهرين.

المظاهرة كانت برعاية بوش.. نعم لم تكن هذه مظاهرة ضد الحرب، فقد تقابل منظموها مع الرئيس بوش الذي قال لهم قبل المظاهرة: «إنني أرحب بمشاركتكم، وأريد أن أشكر المنظمين على وجودهم هنا».

وحظيت المظاهرة بتغطية إعلامية واسعة من قبل أجهزة الإعلام الأمريكية، والتي ركزت على مشاهير المشاركين في المظاهرة، من أمثال جورج كلوني، وباراك أوبيما السناتور الأمريكي، ونانسي بيلوزي (زعيمة الأقلية الديمقراطية آنذاك) ومساعد وزير الدولة للشؤون الإفريقية جندي فريزر.. وحاكم ولاية نيوجيرسي جون كورزين «والذي أنفق ٦٢ مليون دولار حتى يتم انتخابه».

هنا تزايدت حملات وضغوط وسائل الإعلام الأمريكية من أجل غزوالسودان، وهي نفسها التي روجت لفرية أسلحة الدمار الشامل!! اتجهت نفس وسائل الإعلام الأمريكية إلى دارفور وبدأت في فبركة التقارير عن «جرائم الحرب» التي يقترفها العرب في حق الأفارقة في دارفور.

وتتضمن الحملة على دارفور العديد من الأهداف الاستعمارية الأمريكية ومن أهمها:

- استكمال مخطط تمزيق وتقسيم السودان على أساس عرقي وطائفي وديني.

- مزيد من التشويه للعرب.

- تحويل الأنظار عن الجرائم الكارثية في العراق، والانتهاكات البربرية لحقوق الإنسان والتي من بينها قتل وتشويه عشرات الآلاف.

- تحويل الأنظار عن تمويلها ودعمها للحرب «الإسرائيلية» على الفلسطينيين.

- ثم فتح جبهة جديدة لإحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة.

ولأن السودان أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، وتتمتع بموقع إستراتيجي على البحر الأحمر، وتقع مباشرة إلى الجنوب من مصر، وتشترك في الحدود مع سبع دول إفريقية أخرى وتبلغ مساحتها مساحة أوروبا الغربية تقريباً. إلا أن سكانها لا يتجاوزون الـ٣٥ مليون نسمة.

كما أن الموارد الطبيعية المكتشفة حديثاً في السودان هي التي جعلته محط اهتمام الاحتكارات الأمريكية، حيث يُعتقد أن السودان تمتلك احتياطياً بترولياً ينافس احتياطي دول بترولية كبرى، وبها مخزون ضخم للغاز الطبيعي وبها ثالث أعلى مخزون لليورانيوم عالي النقاوة في العالم، وبها أعلى رابع مخزون للنحاس في العالم.

وحتى في دارفور كلما اتفقت الحكومة السودانية مع مجموعة أوعدة مجموعات، خرجت أخرى بإيعاز ودعم من أمريكا... ودائماً يضغط الوسيط الأمريكي ن أجل مزيد من التنازلات من قبل الحكومة السودانية لصالح المتمردين.. وتستخدم أمريكا أيضاً أصدقاءها في إفريقيا لدعم المتمردين بالتمويل والتدريب.(- الدور الأمريكي في دارفور - سارة فلاندرز - ترجمة: جمال خطاب ٢٤ يونيو٢٠٠٧).

ويكشف الكاتب الأستاذ محمد جمال علاقة الخطة الأمريكية لجعل أزمة دارفور

معول هدم لوحدة السودان ، بعدما نجحت في الجنوب ، فيقول : على طريقة أفلام العميل السري جيمس بوند، نجحت بريطانيا والولايات المتحدة في فرض قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الذي ينص على نشر قوات دولية في دارفور، ويدعو"حكومة الوحدة" السودانية للموافقة على القرار، رغم أنه قرار غير قابل للتنفيذ عمليا لرفض حكومة السودان نشر أي قوات والتعهد بمحاربتها. (العملية١٧٠٦ خطة ضرب السودان من لداخل - محمد جمال عرفة- موقع "مشكاة " على الانترنت- ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦) .

ولأن الجميع بمن فيهم واشنطن وحتى الصين وروسيا -اللتين امتنعتا فقط عن التصويت على القرار ولم تعترضا عليه رغم توقع السودانيين استخدام الصين للفيتو- يعلم جيدا أن القرار لن ينفذ لاعتبارات كثيرة منها الرفض السوداني الحاسم، ومنها صعوبة توفير مثل هذه القوات (٢٢,٥٠٠ ألف جندي)، خصوصا أن القرار الدولي يتعامل مع السودان وفق الفصل لسابع من ميثاق الأمم المتحدة بما يعني التدخل عسكريا ونزع سلاح السودانيين ومحاربة من يرفض أوامر القوات الدولية في دارفور؛ فقد طرح الإصرار على صدور القرار تساؤلا حول "الأهداف الأخرى" التي تسعى إليها واشنطن؟.

ومن الواضح أن هذه الأهداف تتمثل في السعي الأمريكي لضرب وحدة السودان من الداخل، خاصة أن أجهزة الاستخبارات الغربية تدرك تماما أن السودانيين ليسوا على قلب رجل واحد، وأن هناك انقسامات تبدأ من داخل التيار الإسلامي الحاكم، ولا تنتهي عند الأحزاب الشمالية وبعضها بعضًا، ثم الشمال والجنوب، والشمال والشرق، بل وداخل المؤسسة الحاكمة ذاتها، بين الرئيس (البشير) ونائبه الأول (سلفاكير).

ورغم أن السودان دولة فيها كل مقومات التقدم موجودة وأغنى دول العالم نسبيا أراضي فائقة الخصوبة وثروات من كل نوع فإنه غارق في الفساد والفقر ويموت

جوعا وحربا ونزوحا فى بلد كان قبل بضعة عقود فقط سلة الخبز بالنسبة للعالم .

ثم نأتى إلى سمة أخرى من سمات جمهوريات الموز تتبدى فى السودان وهى ديكتاتورية السلطة . فقد عانى السودان كدولة جمهورية منذ حصوله على الاستقلال من غياب الديمقراطية حيث أدار الجيش المشهد لأكثر من ستة وثلاثين عاماً من سنوات الاستقلال التسع والأربعين.

والجدير بالذكر أن النزاعات والخلافات المستمرة بين الاحزاب السياسية السودانية كان لها الأمر البالغ فى عدم الاستقرار السياسى للبلد والذى ادى الى فشل الحكومات الحزبية فى القيام بإصلاحات جذرية للبلاد، ولاسيما فى استكمال منطلبات الاستقلال ودعمه بالتنمية الاقتصادية واستقلاله عن السوق الرأسمالية الاجنبية فضلاً عن عجزها عن معالجة أهم مشكلة خلفها الاستعمار البريطانى والمتمثلة بمشكلة جنوب السودان .

وقد اسفرت تلك الخلافات والصراعات الفكرية وتعدد المنظورات إلى مستقبل السودان عن حدوث انشقاقات بين القوى والأحزاب السياسية .

وقد أدت الأوضاع السياسية المتدهورة وعدم القدرة على حل مشكلة الجنوب واتساع رقعة المعارك فيها الى تدهور هيبة وسمعة الحكومة الديمقراطية فى نظر الجماهير السودانية الامر الذى مهد الطريق امام الجيش للقيام بانقلاب عسكرى ومن ثم الاطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً من قبل الشعب بعد ان ثبت عجزها فى مواجهة تلك المشكلات والأزمات التى بلغت حداً لايطاق إلا أن التدخل العسكرى لا يعد البديل عن ضعف الحكومات الديمقراطية المنتخبة. اذ لا يمكن تصحيح خطأ ما بخطأ أكبر منه وذلك لأن أفراداً من القوات المسلحة سبق لهم أن اطاحوا بحكومات ديمقراطية منتخبة وحكموا لفترات طويلة ومنهم جعفر نميرى الذى حكم لمدة ستة عشر عاماً وقبله الفريق ابراهيم عبودموا أى حلول جذرية لمشكلات السودان، بل زادوا من بؤس الشعب السودانى واتسعت الهوة بين أبناء الشمال والجنوب .

فالعسكريون السودانيون وعبر تدخلاتهم الكثيرة في السياسة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م وحتى انقلاب البشير اعتقدوا وهم على خطأ، بأن الديمقراطية لاتصلح لمجتمعهم الذي يعاني من التخلف الشامل على كل المستويات. لذلك توجهوا إلى بناء أنظمة عسكرية دكتاتورية غابت عنها كل مظاهر الحكم الديمقراطي. فالمجتمع السوداني الذي يعاني من مجموعة أمراض سياسية واجتماعية واقتصادية لايمكن معالجتها بمرض اكبر (الانقلاب العسكري اوالحكم العسكري).

ويمكن القول إن أسباب إخفاق التجربة الديمقراطية في السودان تعود الى عدة أمور أهمها:

١ - التسلط القبلي والطائفي ، حيث لايمكن إقامة حياة ديمقراطية تعتمد على الأحزاب السياسية الا بعد التحرر من الطائفية ونفوذها. اذ يجب ان تبتعد الاحزاب السياسية عن تاثير الولاءات الطائفية لانها المعوق الاساس للحياة الديمقراطية في السودان.

٢- مشكلة جنوب السودان وتصاعدها، وفي هذا الصدد يمكننا القول: إن أي تطبيق للديمقراطية في السودان يتعرض للأزمات نفسها التي تعرض لها في الماضي ما لم تحل مشكلة المديريات الجنوبية وتعاد الثقة بين أبناء السودان في الشمال والجنوب.

٣- التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في السودان الذي كرسه الاستعمار منذ دخوله الى البلاد ، من خلال تفشي الأمية بمعدلات عالية، والجهل بالتقاليد البرلمانية ووسائل التمثيل النيابي، وعدم نضج المؤسسات الديمقراطية، إلى جانب انقسامات الأحزاب السياسية، وآثار التدخل الاجنبي في اقتصاديات البلاد عن طريق الاحلاف والقروض لذا توجب الاخذ بالاحتياطات اللازمة لسد الطريق امام الدسائس والمؤامرات الاستعمارية، والعمل السريع لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعب السوداني.

إن عدم التوصل إلى وضع دستور دائم للبلاد ينظم السلطات العامة ويحدد العلاقة فى ما بينها، كان من الأسباب المهمة التى أدت الى تقويض ديمقراطية تسمح لهم بحرية الرأى والتعبير بشكل توافق عليه الدولة ليس فرضاً عليها من قبل ابناء الشعب بل واجباً تفرضه طبيعة الحكم فى الدولة. (التجربة الديمقراطية فى السودان - الدكتورة منى حسين عبيد - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد) .

وتبقى الديمقراطية هى الخيار الوحيد لبناء وإرساء دعائم بناء سياسى مستقر تزيح عن السودان والسودانيين كابوس الانقلاب والأنظمة العسكرية، والنظام الديمقراطى الصحيح هوالنظام الوحيد لحل جميع مشاكل السودان حلاً جذرياً واستيعاب كل القوى السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية وبالتإلى تحقيق الاستقرار السياسى.

وهكذا الصورة فى عالمنا العربى فما زالت على حالها منذ عقود من الزمان ، ورغم استحداث بعض المظاهر الديمقراطية فى عدد من الدول العربية فإنها أقل من المأمول بكثير، كما أن الهدف منها لم يكن السعى لديمقراطية حقيقية ، ولكن معظمها كان إما وقتياً للتنفيس عن غضبة شعبية، وأما موجهاً للخارج لمواجهة الضغوط المرحلية، ثم العودة للمربع صفر.

وفى حين يسعى العالم المتحضر إلى تطوير نظامه الديمقراطى لا يزال عالمنا الشرق أوسطى يبحث عن الأدوات والأساليب الملتوية لخنق الديمقراطية ومؤسساتها المدنية ووأدها واستبدالها بأنظمة مشوهة .

وقد واكب الاحتلال الأمريكى للعراق وحديث الإدارة الأمريكية المتكرر عن نموذج ديمقراطى عراقى" يكون نبراسا لدول المنطقة العربية تهتدى به ، سعى عدد من الدول العربية للقيام بتغييرات ديمقراطية شكلية ، من قبيل إجراء انتخابات برلمانية تعددية جديدة، أورفع بعض قيود حرية الصحافة، أووضع دساتير جديدة، فضلا عن تغييرات أخرى فى ما يتعلق بإلغاء قوانين مقيدة للحريات، أوإنشاء هيئات حكومية لحقوق الإنسان.. وهوما أثار التساؤل حول ما إذا كانت هذه التغييرات

أمورا روتينية أم جاءت ضمن محاولات التجميل العربية لاتقاء مبضع الجراح الأمريكى الذى أشار بوضوح إلى نيته إجراء عمليات أخرى مرتقبة فى الجسد العربى ؟!

ففى توقيت واحد تقريبا ألغت كل من قطر والأردن قيودا على حرية الصحافة ، تم بموجبها إلغاء منصب الرقيب ووزارة الإعلام رسميا فى قطر. وألغيت مواد قانونية تسمح بحبس الصحفيين فى الأردن ، كما قررت قطر وضع دستور دائم ينص على بعض الحقوق والحريات الهامة.

وأجريت انتخابات عامة فى بعض الدول . ولكن فى هذه الانتخابات لوحظ أن هناك درجة ما من الغزل بين الحكومات وذوى المعارضة ، حيث دارت أحاديث فى اليمن عن تحالفات انتخابية بين الإسلاميين والاشتراكيين، واحتمالات عودة التحالف الحكومى بين حزب الحكومة "المؤتمر الشعبى" وحزب المعارضة الإسلامى الرئيسى "الإصلاح" بعدما حقق الأخير اختراقات هامة فى نتائج الانتخابات، وبوادر "ترضية" بين الحزب الإسلامى الرئيسى فى الأردن "جبهة العمل" والحكومة نتج عنها مشاركة الحزب فى الانتخابات المقبلة لأول مرة منذ مقاطعته للانتخابات عام ١٩٩٧، فضلا عن حالة من المصارحة بين الحزب الحاكم فى مصر "الوطنى" وأحزاب المعارضة يقودها أمين عام الحزب الجديد صفوت الشريف ، تستهدف حصار نفوذ القوى الإسلامية ، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين .

وواكب ما سبق خطوات أخرى على طريق إلغاء قوانين مقيدة للحريات فى بعض الدول العربية ، أبرزها مصر التى قامت بإلغاء محاكم أمن الدولة العليا ، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة ، إضافة إلى إنشاء مجلس لشئون حقوق الإنسان تابع للحكومة المصرية لأول مرة ، فضلا عن الحديث عن تعديل ميثاق الجامعة العربية ، والوثيقة التى قدمتها مصر فى هذا الصدد .

خطوات "التجميل" العربية هذه لا تعنى بالطبع أن التحول الديمقراطى الكبير

قادم، أوأنها خطوات ديمقراطية بالمعنى الدقيق للكلمة ، لأن غالبية هذه الإجراءات إما ناقصة أولا أثر لها يُذكر على الحياة السياسية.. ولكنها فى المحصلة النهائية قد تكون خطوات على هذا الطريق، أوتأتى لأهداف حكومية عربية أخرى مجهولة ربما تكون السعى للاستقواء بالداخل على أى محاولات غزوأوفرض قرارات خارجية، وربما تكون أشبه بالانحناء حتى تمر العاصفة !

فليس سرا أن غالبية هذه الانتخابات والخطوات الإصلاحية العربية تواجه العشرات من علامات الاستفهام، وفى التحليل الأخير لن تقدم أوتؤخر، أوهى أشبه بعمليات تجميل لجسد مترهل يحتاج إلى جراحة كاملة.. فلا الانتخابات العربية تُجرى بنزاهة وحيدة كاملين، ولا القوانين التى يتم إلغاؤها ستمنع استمرار تقييد حرية الصحافة أومحاكمة المدنيين أمام محاكم استثنائية، لأن هناك ترسانة أخرى بديلة من هذه القوانين سيئة السمعة!.

كما بدأت الولايات المتحدة من جانبها مؤخرا بمطالبة الأنظمة العربية ذاتها بإجراءات غير ديمقراطية، مثل قمع قوى إسلامية فاعلة ومنعها من الانتخابات، والتدخل فى مناهج التعليم والشريعة فى دول عدة ، مما يضعف مصداقية الخطاب الأمريكى عن الديمقراطية فى العالم العربى ، ويشجع الحكومات على الاكتفاء بالتجميل دون الجراحة.



2

الفصل الثانى

الأبوة والتأليه و"نعم" الكارثية" !!

الفصل الثانى
الأبــوة والتــأليــه
و"نعم" الكارثية" !!

من أكثر العوامل التى تساهم بنصيب الأسد فى صناعة الطغاة هى تكيف وتعايش بعض الشعوب مع الطغيان وبدرجة لا يمكن السكوت عليها غير أنّ من يقاسون ويلاتها، اعتادوا على التعايش معها، مع استمرار المعاناة وتفاقم الأوضاع، ومع تدنى الحريات، وغياب العدل الاجتماعى وتفشى الفساد وسوء توزيع الثروات الوطنية!!

وتكمن المشكلة فى انعدام الإرادة الشعبية، وتركها مصيرها فى أيدى أنظمتها لتتمادى فى تقييد الإرادات الوطنية ورهنها لسياسات خارجية، إذ لا مشكلة فى الإمكانات والثروات، ولا فى العقول والخبرات وحجم الطاقة البشرية، بل هى مشكلة عدم التوظيف الصحيح لما تملكه الأمّة من خيرات مادية وبشرية.

يتساءل الكاتب الفرنسى " إيتيين دى لابواسييه" فى كتابه الشهير"العبودية المختارة" وهى رسالة حاول فيها تحليل آلية الاستبداد وكيفية التخلص منه : لماذا تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد .. لماذا يستسلم مواطنوهذه الشعوب له قانعين بما يفعل بهم، وكأنهم أمام قدر محتوم لا يملكون منه فكاكا، وكأن القدر قال قولته لهم ثم مضى وهم ينفذونها.

ويقول إن الاستبداد لا يعرف شرقا أوغربا بقدر ما يعرف شعوباً تتيح للمستبد أن يخرج فجور نفسه على الآخرين. الفقر والنشوء فى البيئات المعدمة تجعل الاستبداد موجودا ومعشعشا فى المكان، فالفقر يفقد الإنسان العافية

والجرأة والصحة النفسية فيصير قابلا لأن يمارس الاستبداد عليه، وقابلا لأن يكون آله تمارس الاستبداد أيضا؛ خصوصًا إذا اقترنت الفاقة بالجهل ..هنا تثور عدة تساؤلات، منها:

ما العوامل الضاغطة على الشعوب التى تجعلها تقبل الاستبداد، وتجعل الشعب يتسلط بعضه على بعض فيكون مادة لممارسة الاستبداد ويعيد إنتاج الاستبداد مرة أخرى؟.

وكيف يقوم الطغاة على مر التاريخ بمحاولات حثيثة لضرب كل القوى المقاومة، وصهر الشخصية الخاصة التى ميز الله بها الإنسان فى بوتقة " ثقافة القطيع"؟ .

وما سر الطاعة التى يبديها البعض للآخرين مثلما هوالحال فى الجيش والشرطة؟ وهل تعود إلى أن مفهوم الطاعة غرس فيهم غرسا مع بداية التحاقهم بتلك المؤسسات وتجريدهم من حق الاعتراض؟ وإذا كان الأمر يفهم فى تلك المؤسسات، فلماذا يتعداهما إلى طوائف كبيرة من بعض الشعوب؟.

وهل الشخصية الإنسانية لبعض الشعوب تتعرض لعوامل هدم متتالية تقود إلى جعلها ذات قابلية لكى يمارس عليها الاستبداد؟.

الواقع أن البيئة القاسية الرتيبة الضيقة تنتهى إلى مرابض العبودية، ونشير إلى مقولة الأفغانى للفلاح المصرى: " أيها الفلاح الذى تشق الأرض بمحراثك، لم لا تشق به قلب مستعبدك"، سمع البعض هذا الكلام الذى يجعل الدماء تغلى فى العروق ثم ابتسم ومضى، بل إن البعض انحدرت بهم العبودية، فحاول أن يؤسس للعبودية ويجعلها نظاما لأنه يرى أن العبيد لا يلدون إلا عبيدا، بل إنه يعتبر أن قتل العبد لا يكون إلا بإعطائه حريته.

الخبرة التاريخية تؤكد أن دعوات الأنبياء -عليهم السلام- كانت دعوات تحررية، فهناك من ساند جلاده ضد محرره، ولعل ذلك يرجع إلى أن الجلاد قد يملك المال، أوأنه اصطنع فريقا من الشعب ليتسلط على آخر، أوأنه ربط مصالح فريق باستمرار النظام، فحول قطاعا من الشعب إلى مرتزقة، ومثال

ذلـك من الحياة استئناس الإنسان لفصـائل من الحيوان ليذبحـها بعد ذلك، فالمسـتبد يسـتـأنس طبـقـات من الشـعب ليـذبح بهـا أخرى، كـمـا هوالحـال فى فـرق الأمن والإعدامـات والجلادين، فـهؤلاء " الطبـقات المسـتأنسة"، ومـثلما يتم مـع الوحوش الكاسرة، فـإذلال تلك الوحوش جـعلها تفعل الحـركات المضحكـة من أجل الطعام القليل، فالحرمان كسر عنفوان قوتها وألبسها أثواب الخضوع.

ويلاحظ أن هناك بعض الطوائف من الشعب قد يتمسك بوضعيته المهينة وتنقلب فى ناظريه إلى مقياس للأشياء، حتى يرى أن السـيد الحقيقى هوالقاسى العنيف الذى لا يرعى حرمة ولا ذمة وهذا ما يتوجب الخضوع له، وربما يكون التكيف مع الضغوط هوما يجـعل الشعوب والنفوس تقـبل الاستبـداد والجور وتخلق مسهـلات بداخلها لقبـوله رغبـة فى إرادة الحياة والعـيش والتمـسك بما بقى منها من أنفـاس وإن كانت كريهة؛ بل ربما أبدعت النفس فلسفة تبرر خضوعها، وهوما قاله المتنبى :

قد تعيش النفوس على الضيم حتى ××× لترى فى الضيم أنها لا تضام

ويلعب تبلد المشاعر دوراً فـى قبول الاستبداد وعـدم مقاومته، وتلعب البـيئة دورا فى قبول الاستبداد، فـبيئة البغاء تحطم كبرياء المرأة وتحولها من سيـدة يبتغيها الرجل، إلى كائن آخر يسعـى لاصطياد من يفترسها لقاء قـدر من المال، وتحزن إذا لم تجد، بل ربما ترفض الزواج، فالبيئة الفاسـدة تقلب الموازين وتحول الإنسان إلى عجـينة قابلة للتشكل والضغط عليها، وتقلب مـوازين القيم، رغم أن هناك من الحيوانات مثلا من لا يتناسل داخل الأسـر أوفى القضبـان، ولكن الطبيـعة البـشرية قد تقـبل ما ترفـضه الطبيعة الحيوانية فلماذا يرضى البشر ذلك؟

"العبودية المختارة" من النصوص المهمة فى الفلسفة السياسية، ويستطيع المطالع له أن يتوقف عند عدد من المقولات المفـصلية المهمة فيه، منها ما يفسـر الاستبداد مثل:" إنه لبؤس ما بعده بؤس أن يخضع المرء لسيد واحد، يستحيل الوثوق بطيبته أبدا مادام السـوء فى مقـدوره أبدا متى أراد" و" إن تعـدد الأسيـاد تعدد للبـؤس الذى ما بعـده

بؤس" و" من الصعب الاعتقاد ببقاء شيء يخص الجماعة حين ينفرد واحد بكل شيء".

طرح "لابواسييه" تساؤلا مهما وهو: "كيف أمكن لهذا العدد الهائل من الناس أن يحتملوا أحيانا طاغية واحدا لا يملك من السلطان إلا ما أعطوه، ولا من القدرة على الأذى إلا بقدر احتمالهم الأذى منه، ولا يستطيع إنزال الشر بهم لولا إيثارهم الصبر عليه بدلا من مواجهته؟" وما توصل إليها " لابواسييه" هوأن "ضعفنا نحن البشر كثيرا ما يفرض علينا طاعة القوة" فالشعوب هى التى تكبل نفسها بنفسها؛ والشعب هوالذى يقهر نفسه بنفسه، هوالذى يملك الخيار بين الرق والعتق، غير أن هناك من أخذ الغل ووضعه فى رقبته ويديه، الحرية الشيء المهم الذى إذا ضاع تبعه بقية الأشياء، والذى يبقى من الحرية تفسده العودية وتفقده رونقه ومذاقه.

ولكن كيف يفقد الإنسان والشعب حريته ثم يرضى أن يعيش بغيرها؟ هل الأمل فى حياة قادمة قد تكون كريمة؟ هل الجبن والخوف؟ هل عدم الشعور بأثر الفقد لأنه لم يعرف معنى أن يكون حرا؟ هل العدوهوالطاغية المستبد أم الذات الخانعة؟ ولماذا تشعر الشعوب المستهلكة فى العبودية أن المستبد يرقبها بعينيه ويتابع حركتها حتى إنها لتفقد القدرة على الفعل؟

إن فى النفس البشرية بذرة من العقل تحن إلى الفضيلة إذا تعهدت بالنصيحة الطيبة والقدوة الحسنة، ولكن إذا غلبتها الرذائل خمدت جذوتها وماتت، والمستبد الذى يفترس الضعفاء مثل قاطع الطريق سواء بسواء.

الإنسان لا يولد حسب " لابواسييه " حرا وحسب بل يولد مفطورا على محبة الذود عن الحرية..حتى إن الحيوانات لونطقت لقالت " عاشت الحرية"، وهل الإنسان مثل الأسماك إذا تركت مجال حريتها فى الماء ماتت؟.

ما أتعس ذلك الشعب الذى يبتلى بحاكم دكتاتورىٍّ ظالم على رأس سدة حكم تلك البلاد! ماذا استفاد العراق، وشعب العراق من حكم طغمة يتخذون من أنفسهم مهداً، وسلمًا لارتقاء فرد مغامر مجنزن مستبد مطلق، استحوذ على السلطة،

ومقدرات الوطن، ومصائر الناس لعشرات السنين. لم يحقق لهم سوى الظلم، والتنكيل، والاضطهاد، والتشرد، والتهجير، والإعدامات، والحروب، والويلات، والدمار، والخراب، والبكاء، والدموع، والعبرات؟. على من تقع مسؤولية ظهور مثل هؤلاء الحُكّام الطغاة؟ هل القدر هوالمسؤول؟ أو أن المسؤولية تقع على عاتق شعب تلك البلاد؟ هل يعقل أن هذا الفرد الذى يجد نفسه متمتعاً بالسلطات اللا محدودة هوذلك "السوبرمان" الخارق الذى يستطيع وحده أن يقهر الملايين العديدة من مواطنى بلده، ويُنصب نفسه دكتاتوراً مطلقاً وزعيماً أوْحد؟ أو أنّ هناك الكثيرين من الوُصوليين المُنْتفعين المُفتقرين للوعى والضمير من أبناء الشعب والوطن الخونة، يقدمون له الدعم على حساب إذلال الشعب ودماء أبنائه؟ أليْسَتْ الشعوب هى من تصنع لنفسها الزعماء الطغاة؟ بسبب جُبْنها وجُهْلها وانتهازيتها، وسعى كل مواطن لتأمين مصالحه الشخصية، ضارباً المصلحة العامة، وخير مواطنيه عرض الحائط، مُرَدِّداً المثل الردىء(ألف أمٍّ تبكى ولا أمّى) ....

وبذلك يُفْسح المجال، وتعْطى الفرصة على طبق من ذهب لكل المغرورين المغامرين المستأثرين لِيَبْنوا صروحهم على رفاة آلاف المواطنين المُخْلصين الأبرياء، دون أن يلاقوا أى معارضة أومقاومة شعبية عارمة ... الديمقراطية هى أكبر نعمة للشعوب كى يمارسوا فى ظِلّها حياة كريمة آمنة مستقرة، تحفظ وتحترم حرية الفكر، والرأى، والكلمة. والديمقراطية لا تأتى هبة من السماء، بل على الشعوب تقع مهمة تحقيقها وصيانتها واستمراريتها. والديمقراطية هى وليدة المعرفة والعلم والثقافة والوعى والتقديس وحب الناس وحب الوطن، والإيمان بحقوق الإنسان وكرامته. أول الشعوب التى عرف الديمقراطية هم فلاسفة الإغريق(اليونانيين) القدماء. لكن أول الشعوب التى طبقتها عملياً فى نظام الحكم والسلطة هم الرومان. وإن كانت تُخْرق أحياناً على مر الزمن، من قبل بعض الأفراد الأنانيين، مدعومين ببعض الزمر الإنتهازية الفاسدة كالموظفين أصحاب المراكز العليا المتشبثين، وفئات التجار الغشّاشين، وأصحاب الأعمال المُسْتغِلّين، والإقطاعيين الظالمين. بعد الثورة الفرنسية

١٧٨٩ ثبَتَتْ أسس الديمقراطية وتركَّزتْ، ونمتْ، وتطورتْ، وانْتشرتْ، وسادتْ بين معظم شعوب الأرض الواعية وحتى الآن. ما عدا بعض الشعوب الأخرى المتخلفة (من العالم الثالث) التى لا زالت ترزح تحت سيطرة الكثير من الحكام الطغاة المُسْتَبدّين الذين يتسلطون على مقاليد الحكم الفردى، مُنْتهكين ومُسْتهترين بحقوق الشعب الأساسية. الدكتاتور (ومنها اشتقت كلمة الدكتاتورية ومن مظاهرها "الأوتوقراطية، والثيوقراطية، والأوليجارشية") هولقب رومانى ومعناه حاكم مطلق الصلاحيات. وكان يمنح من قبل مجلس السناتورات لشخص أولمجموعة أشخاص، فقط فى حالات وأوقات الأزمات الطارئة الخطرة، كى تمكنه أوتمكنهم من اتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة اللازمة لدرء هذه الأخطار المُحيقة، والدفاع عن أمن البلاد ومصالحه، ولمدة محدودة مقدارها ستة أشهر قابلة للتجديد إذا تُلْزِم الظروف والأحوال ذلك. لكن خلال مرور الزمن أصبح الدكتاتور لقباً لأى حاكم عسكرى أومدنى مُطْلق يصل إلى السلطة ويستأثر بها طويلاً، ليقمع حريات وحقوق الشعب. مدعوماً غالباً بالنزعات القبلية والدينية والطائفية والحزبية والمصالح الفردية لضعاف النفوس الأنانيين الفاسدين. والدكتاتور، كما نَوَّهْتُ، هوشخص أنانى مغامر متخلف، يَتمَلَّكه حب الظهور، والتعالى ويتطلع ليصبح أسطورة تاريخية، فيُغْرى الكتاب والفنانين ورجال وسائل الإعلام أويُرْعبهم بالتهديد كى يمجدوا عصره ويُحْمدوا أعماله ومنجزاته التافهة، وفى هذا السياق يقوم أيضاً بإنشاء النُصُب الضخمة، وإقامة تماثيله الشخصية التى ستخلد ذكراه السيئة، أويحاول التهديد والعدوان على جارات بلاده الضعيفة بذرائع وطنية مُلَفقة. وكذلك من أبرز صفاته احتقار الجماهير، والاستهتار بحقوقهم الأساسية. ويسعى الدكتاتور لتشكيل جماهير المواطنين ضمن القوالب التى تخدم مآربه وطموحاته وغروره، وذلك باستخدام جميع الوسائل الدنيئة التى تمكنه من التسلط على رقاب المواطنين، من ترهيب أوترغيب، كعرض عليهم بعض المكاسب والمغريات التافهة، فى حين يبذر بلا حساب على أعوانه ومقربيه، أويتصنع شخصية كارزماتية "ثَوْرِيَّة" بارعة فى الخطابات

الخادعة، يداعب، ويدغدغ بها الوتر الحساس لإثارة مشاعر وعواطف البسطاء والسذج والغوغائيين. غالباً ما يكون الدكتاتور عنيداً لا يدع المجال لأحد أن يتدخل فى شؤونه ورغباته أويعترض على قراراته، كما يرفض الإنصات إلى آراء الآخرين. ليس له أمان ولا صديق، ويرتاب فى كل الناس حوله، فلا يعتبرهم إلاّ غدّارين ومجرد وسائل وأدوات، يستخدمهم لإعلاء شأنه ومقامه وبقائه فى الحكم مدى الحياة. أما معارضوه الجريئون المتعندون، فإنه يقمعهم بواسطة البوليس السرى، والإعدامات، والسجون والتهجير القسرى. الدكتاتور ليس له ثقة بعامة الجماهير، لذلك فهودائماً يُعَيِّنُ أقرباءه وزبانيته المقربين (وإنْ كان يتوجس من ولائهم) فى المواقع والمناصب العُليا والحساسة، حتى لولم يكونوا أهلاً لها، وجميعهم يحيطون أنفسهم بمجموعات انتهازية انتفاعية سافلة، سواءً تحت قناع الحزبية، أوالدينية أوالطائفية أوبالإغراء، فيُرَوِّجون فلسفتهم السياسية ويتفاخرون بسمورسالتهم وصوابية رؤيتهم ومشروعية مواقفهم الوطنية والقومية، وسلامة نهجهم ومبادئهم التقدمية، تحت الإرشاد والقيادة الحكيمة لزعيمهم، وقائدهم الأوْحد. وويل للذين يتشككون أويريبون!. معظم البلدان العربية ترزح الآن تحت أنظمة دكتاتورية صارمة. والسبب أن أغْلبية هذه الجماهير تفتقر إلى الوعى، وحب الديمقراطية، وفهم جوهر الديمقراطية، إضافة إلى أنه ما زال لعهد الخليفة المقدس الأبدى جذور فى دواخلهم النفسية الجينية الوراثية. إلى جانب الفقر والعوز، لم تألف هذه الجماهير فى التاريخ إلاّ الحاكم الفردى.

ويتذرع الاستبداديون وفلاسفتهم المُغْرضون المُخادعون بأن الأنظمة الديمقراطية هى غير مجدية، لا تستطيع كبح شر الناس، لذلك يلزمهم عصاة الخيزران للتأديب والتهذيب.

وهكذا فمن المفترض أن يشعر الخاضع للعبودية بنوع من الأشواق للحرية حتى لا تفسد طبيعته البشرية، فالحيوانات برغم عدم إدراكها فإنها تبدى الكثير من الاحتجاج

إذا حاول الإنسان سلبها حريتها، فهى تقاوم.. وتهرب.. وتهاجم.. ولا تستسلم.. حتى تخور قواها وتفقد حيلتها، والغريب أن بعض الشعوب التى فقدت حريتها لاتشعر بالأشواق إلى استردادها، بل إنها تسارع بالخدمة للمستبد حتى ليبدوللناظر إليها أنها كسبت العبودية وألقت عن كاهلها ثقل الحرية.

فالرغبة فى البقاء فى أجواء الحرية والبعد عن بيئة الاستبداد تلهم الإنسان الذكاء وتجعل مشاعره يقظة غير متبلدة، حتى الحيوانات تشعر بألم الخضوع وفقدان الحرية، بل إن الحيوانات البرية لا تبدى قدرا من لخضوع دون سابق مقاومة..لكن بعض الشعوب ولدت على أرض الاستعباد وشربت من ألبان الاستبداد فماتت فطرتها، فمضاعفة الاستبداد لا تأتى إلا بمضاعفة الاستعباد وطرد أفكار الحرية من الأذهان حتى تصير معانى الحرية من الآثار البائدة فى نفوس الشعوب.

والسؤال هو: كيف تتجرع الشعوب سم الاسترقاق دون أن تشعر بمرارته؟ لاشك أن الإجابة على هذه الإشكالية قضية كبرى، وتلعب البيئة المحيطة دورا فى إيجاد قبول لهذا التجرع.. فالعبودية مرة كل المرار، فطبيعة الإنسان أن يكون حرا لكنه يتطبع بطبائع ما تفسد فطرته العاشقة للحرية، وأدرك بعض الطغاة على مدار التاريخ أن العلم والثقافة تعيد إنبات أشواق الناس للحرية وتبغضهم فى الاستبداد.. غير أن الناس تحت وطأة الاستبداد يمكن تحويلهم إلى جبناء جشعين يموت وخز الضمير لديهم..لأن الحرية تزول بزوال الشهامة والنخوة.

الخضوع هوأشبه بالنوم العميق للإرادة الإنسانية التى لا توقظها الأشواق..فالأحرار يتقاسمون ألم الانكسار ونشوة الانتصار، أما المستعبدون فيفقدون الهمة ويقتلهم الهم، والطغاة دائما يسعون إلى تخنيث الشعوب.

الاستبداد يسعى دائما لقتل إنسانية الإنسان ولذا عندما تخف قبضة الاستبداد أويزول المستبد فجأة فإن عقال هذه الشعوب والجماعات ينفلت وتصبح الأمور فوضى عارمة تستهين بالحرية والقانون وينتج هذا الجومستبدين صغارا فى كل منطقة

يمارسون الاستبداد..كذلك يضفى المستبدون على أنفسهم بعضا من الصفات الدينية والكهنوتية فبعضهم يحتجب عن الناس ولا يظهر إلا فى مناسبات قليلة وبصورة أسطورية، وكأن الشعوب تخدم سيدا غامضا يأتى من الغيب، وبعضهم يستخدم أسلحة الفتوى والعصمة الإلهية التى تعتبر طاعة الحاكم طاعة لله تعالى، وهناك من يوظف الدين وأسانيده فى خدمة الاستبداد..وحيل الطغاة كثيرة على مر التاريخ وتؤتى ثمارها مع الشعوب الجاهلة.

ولكن هل أساس الطغيان وعماده الجند المدججون بالسلاح والسجون والتنكيل بالخصوم؟

يرى لابواسييه أن تلك مظاهر خادعة لا يلجأ إليها إلا الضعيف، لأن هناك دائما قلة قليلة جدا من المستفيدين من وجود الطغيان التى تشد الشعوب إلى مقود العبودية الذى يتولاه المستبد سواء كان فى حالات تزاوج بين السلطة والثروة أوالاستفادة من مزايا السلطة المادية، فهؤلاء يغذون القسوة فى قلب الطاغية ويحرضونه دائما على استخدام العنف والإرهاب ضد مخالفيه ومجتمعه، فالحاكم المستبد يأخذ بقرنى البقرة أما هم فيحلبونها بكل شراهة، وهنا تتكون مجموعات من الجراثيم وهم هؤلاء الحالبون الجدد فى كل عصر يجتهدون لتبقى الأوضاع على ما هى عليه، وهؤلاء يربطون الملايين بالخضوع للطاغية فى شكل حزب مسيطر مهيمن أوشكل طائفة يتولى زعامتها..وعندما تطول سلسلة الأرقاء تثقل الكارثة المحيطة بالمجتمع ويصبح الفساد قرين الاستبداد وبديلا عن ثورة الشعوب وغضبها وتصبح البيئة تفرخ باستمرار فسادا واستبدادا وعنفا ضد دعاة الحرية، وتصبح العبودية للمستبد عملا يدر أرباحا طائلة وأملاكا واسعة.

يبقى أن الديمقراطية والحرية شجرة أساسها وعى الأمة، وبدون وعى لا تنفع الإجراءات الديمقراطية مثل الانتخابات وغيرها بل إن هذه الآليات تؤدى إلى ترسيخ الاستبداد..غير أن المستقبل سوف يفشل الذين يمارسون الإكراه ضد

شعوبهم، لكن السؤال متى ذلك وكم ستدفع الشعوب ثمنا لهذا الأمر..فالحرية ليست كلمات جوفاء، تغتال الحقائق تحت ضغط الشعارات فيكسب القاموس كلمات الحرية ويخسر الواقع معانيها.

والآن نأتى إلى " نعم الكارثية " حيث يدلنا التاريخ حول الكيفية التى تشارك الشعوب من خلالها فى صنع الطغاة باستمرائها لكلمة " نعم "، على طول الخط، دون إطلاق " لا " مدوية فى وجه الطاغية المستبد، بمعنى أنها حذفت " لا " من قاموسها السياسى، وأصبحت " نعم " التى تعبر عن الاستسلام والانهزامية هى الغالبة !!

" نعم " لفظة استمرأتها الشعوب، أوزُورت بها إرادتها إما حقيقة بالنطق بها، مجاراة للباطل المهيمن، وممالأة للطغيان لقاهر، وإما حكماً بإقرار المبطل أوالسكوت عنه .

وسواء هذا أوذاك فهى لسان حالهم وإن لم تلفظها شفاههم لسكوتهم واستكانتهم، وهوانهم وانهزامهم!!

وكذلك يريد الطغاة بشعوبهم ؛ أن تكون كقطعان الماشية لا تخرج عن طبيعتها البهيمية فى السُّخرة والإذعان والذلول تفقد أخص خصائص الإنسان، وهوالعقل المميز والاختيار الحر، ولذلك فإن الطغاة لا يطيقون من شعوبهم لفظة "لا" ليس لأنها تفيد المخالفة فحسب، ولكن لأنها أيضاً تنذر بخروج الأمة عن الطبيعة البهائمية التى يسلس معها قيادها ولولشيطان رجيم!! أوبالأحرى: لا يريدون لها أن تكون على أصل فطرتها واستقلال إرادتها، قادرة على أن تقول "لا" فى موضعها الصائب، إنكاراً للباطل، ورفضاً للفساد .

فكيف تَمَكَّنَ الطغاةُ من استذلال شعوبهم ؟ وكيف سلبوها حرية وإباءً ولدت بهما ؟ وكيف جعلوها مستسلمة للقهر والقمع والتجويع دون نكير ؟ كيف أرادوا لها أن تكون كأمة نعم ؟

فى دول العالم الثالث غالباً ما تكون خطة قديمة ورثوها عن مستعمر ماكر خبيث، حيث لم يجد سبيلاً لقتل روح المقاومة، إلا فى تغليب البهيمية على الإنسانية، ومن ثم كان إغواء النفوس وغمسها فى الشهوات هوأهم وأخطر شراك الطغاة التى يتذرعون بها للإيقاع بشعوبهم فى مستنقع القهر والامتهان والاستعباد ودفعها إلى مهاوى الرذيلة ؛ هوأقصر الطرق إلى استخنافها ورضاها الدنية فى دينها ودنياها!!

والطغاة يتصرفون على هذا النحوبوعى مدرك لمردوده، فإفساد الشعوب وإلهاؤها من شأنه تأمين فساد الولاة وأذنابهم وأسيادهم، وإطلاق أيديهم فى مقدرات الأمة بلا حد ولا ضابط، والعبث بحقوقها دون رقيب ولا حسيب، وإسقاط اعتبارها ككائن حى له وجود محترم وإرادة حرة، إذ إنها بزعمهم ـ والحالة هذه ـ لا صلاحية لها إلا فى أن تُحكَم، فهى ـ بنظرهم ـ مجرد عنصر فى مُركب الطغيان، بل قدْرُها ـ عندهم ـ أن تُرْعى رعىَ السوائم، وفى أحسن الأحوال يرونها قاصراً، لم تشب عن الطوق، فهى فى حكم المحجور عليه، الذى لا اعتبار لتصرفاته، ويلزم أن تفرض عليه الوصاية!!

الطغاة يتعاطون السياسة مع شعوبهم بمعناها اللغوى المحض، لا يتجاوزون فى ذلك تعاطى السائس مع دوابه، فالسياسة لغة ـ كما يقول ابن منظور ـ : هى " فعل السائس . يقال : هويسوس الدواب . إذا قام عليها وراضها، والوالى يسوس رعيته".

ويختزل الطغاة أممهم فى أشخاصهم وكأنما استُئْصلتَ أرحامُها ـ بعدهم ـ فعقمت أن تلد مثلهم، وإنما هم ـ على التحقيق ـ نماذج عاقة ومشوهة، لا تعبر عن عموم أبنائها الأسوياء، يريهم شياطينهم من أنفسهم ما لا نرى، ويلقى النفاق فى روعهم أنهم فلتات الزمان، وتشحنهم عقد النقص بوهم التفوق والعبقرية، ويصدقون أوهامهم فراراً من الشعور بالدونية، فينفلتون بكل حمق يؤكدون على فذاذتهم المزعومة، فلا يزيدهم انفلاتهم إلا رعونة على رعونة، غير مكترثين

بصيحات التحذير، ولا بإتلافات انفلاتهم المرير، لا عقل يردهم عن سفههم، ولا حدًّ يحجزهم عن غيهم، فيخبطون فى أوطاننا على غير هدى، وبمنطق فرعون!!

ويرغب الطغاة فى شعوب لا تُحسن قول "لا"، بل ولا تعده من قاموس لسانها وأصل بيانها، شعوب تلهج فقط بـ "نعم"، أوتقبل ـ على الأقل ـ بأن ينسب إليها ـ زوراً ـ تسعة وتسعون نعماً بالمائة دون نكيرٍ أوضجر.

ولأن الأمم الـ"نَعَمَ" هى سلالات بشرية ربما ترجع إلى أصول حيوانية فى نظريات الطغاة فربما كان الأنسب للمستوحش منها من الناطقين بـ "لا" جيوشاً من الهمج الرعاع،أشبه برعاة البُهْم، وسلخانات للتعذيب تعلق فيها المستوحشات غير المستأنسات كالذبائح، ومعتقلات للموت البطىء ربما يفقدون فيها القدرة على الكلام بالمرة، فتذهب "نعم" و"لا" جميعاً ! ثم تمهر بطاقاتهم الانتخابية بتوقيعاتهم، لينفرد الطاغية بأغلبية مطلقة لم يُسبق إليها، لأنها أغلبية بإجماع الناخبين الأحياء، والأموات أيضاً!!

ويرى البعض أن هناك ثمة علاقة بين نظرة الطغاة تلك إلى شعوبهم، وصفقات أطعمة القطط والكلاب المحفوظة التى تستورد لتباع للناس الـ "نعم" على أنها وجبات غذائية إنسانية، بعد أن تغير أغلفتها؟!

وهناك شعوب تكتفى بفلسفة الإدانة التبريرية أوالتغطية الإدانية، فتستتر بجريمة صمتها خلف بشاعة جناية الطاغية، وكأن جريمته تعفيها من المسؤولية الجنائية عن ترك دورها فى الرقابة عليه !

ويتم استخدام سكوت الشعوب للتدليل على موافقتها للباطل ومخالفة الحق، وقد بلغها ذلك فسكتت، بل واحتُجَ بسكوتها على من أبرأها مما نسب إليها زوراً وبهتاناً، ذلك على الإقرار ـ فرضاً ـ بأنه لا يُنسب لساكت قول، فكيف إذا كان من ذهب إليه يشترط عدم علمٍ من نسب إليه بما نُسب؟ ومن اعتبروه موافقة قالوا: السكوت يحمل على الموافقة دون غيرها متى ما قامت القرينة على ذلك، وانتفت

الموانع المانعة من اعتباره أمارة على الموافقة، وتتحقق القرينة وتنتفى الموانع باشتهار الرأى، ووصوله إلى من نسب إليه، ومُضى وقت كافٍ للنظر والتأمل فى المسألة .

إذن الشعوب يمكن أن تسكت على باطل، وتقبل أن تنسب الموافقة إليها والمتاجرة بذلك والتدجيل به على البسطاء .. وتسكت عن توظيف سكوتها من قبل الطغاة فى الاحتجاج به على من نفى موافقتها، واعترض على تزوير إرادتها.

ومن هنا تتحدد مدى مسؤولية الشعوب عما حل بها، وما تتابع عليها من جراء ما حل بها.

والسؤال الآن إلى متى تستمر الشعوب فى إدمانها لـ " نعم " .. إلى متى تهرب الشعوب من مواجهة أزماتها . ؟!

إنها الكوميديا السوداء كما يبدو الآن .. حيث يرى البعض أن خطاب الأزمة الذى يتبعه بعض الطغاة أوالمستبدين هوعلى الأغلب أقرب إلى "الكوميديا السوداء" ومن نوع "المضحك المبكى". اعتادت الخطابات السياسية على تشخيص مشكلات الواقع بمصطلح الأزمة، فثمة أزمة سياسية وأخرى اقتصادية ثم ثقافية وهكذا.

وبالطبع فإن المشكلة لا تكمن فى التشخيص، بحد ذاته، وإنما فى طبيعته. إذ لايكفى القول مثلا بأن فلاناً مريض، وكفى، وإنما ينبغى تفحّص طبيعة هذا المرض ودرجته (دائم أم عارض أوعضوى أم سطحى)، للانتقال إلى مرحلة تأمين البيئة والعلاج المناسبين، ثم توفير سبل الوقاية من الوقوع فى ذات المرض مجددا.

واللافت أن هذا الحديث لم يقتصر يوما على المحكومين، إذ ندر أن تجد حاكما لم يعترف بالمعضلات والأزمات والمشكلات التى يعيشها شعبه، منذ عقود من الزمن، ولكن من دون أن يتقدم أحد للمبادرة بتقديم العلاجات المناسبة؛ وإذا كان ثمة من مبادرة من أحد ما فإن هذه المبادرة كانت تأتى، على الأغلب، طارئة وجزئية وسطحية، كونها توظّف فى غايات ضيقة ووفق حسابات معينة.

ويستنتج من كل ذلك أن الأزمـات فى دول الأنظمة المستبدة مـن النوع العضوى، فالأمـراض والطفيليـات تعضّ فى جسـد الأمة وتفـتك بها، ودليل ذلك الـتردّى فى الأوضاع المعـيشيـة والاقتصـادية وفى مستـوى التعليم وفى حـال الضياع والإحـباط والفساد والتـفكّك التى باتت تسود مجتـمعات هذه الأنظمة منذ فجـر التاريخ وحالة الانكشاف والعـجز والتشتت، التى تعـانيها هذه الدول، وكيف تصبـح حقل تجارب للمشاريع الخارجية، والوصاية الدولية، تحت هذه الذريعة أوتلك.

فما يثير الانتباه فى هذه الخطابات، مثـلا، أنها غالبا ما ترى الأزمة نوعا من مؤامرة خارجية، حاكتها الامبريالية، لتجزئة الأمة وإضعافها، طمعا بثرواتها وأراضيها، أوفى إطار "صراع الحضـارات"؛ فى حين أن هذه الخطابات تقف عاجزة عن تفسـير تفشى النقـر والفساد وتهمـيش المجتمعـات . كما أن هذه الخطابات تحـاول أن تسطّح حال الأزمة لحجب دور العوامل الذاتية فى توطّن الأزمات وتفاقمها.

ويعكس مـؤشّـر المشـاركـة فى السـيـاسة المبـاشـرة ظاهرة اللامـبـالاة والسلبـيـة والاغـتـراب، التى تسـود المجـتـمـعـات . ومن كل ذلك يمكـن التـوصل إلى عـدة استنتاجات، لعل أهمها:

أولاً: أن الأزمات هى ظاهرة طبيعية لأية دولة ولأى مجتمع، والمسألة الأساسية لا تكمن فى وجود الأزمة وإنما فى كيفية التعـامل معها، وتجاوز آثارها السلبية، وربما فى كيفية استثمارها لتحفيز الطاقات واستنفار الإمكانات، لتحويلها من معطى سلبى إلى معطى ايجابى، إن أمكن.

ثانيـاً : ظل العـرب ينظرون إلى تفـوق إسرائيل من ناحـيـتى التـفوق العـسكرى وعلاقتـها بالغرب وخصوصـا بالولايات المتحدة، فى حين جرى التـغطية على أوجه التفوق النابعة من العوامل الداخلية لهذه الدولة.

ثالثاً : ليـس ثمة مفـر من مواجهـة العوامل الداخليـة التى تقف وراء الإخفـاقات العربيـة: السياسيـة والاقتصادية والاجـتماعية والـثقافية، إدراكـا لحقيقـة أن إسرائيل

تطورت أصلا فى ظل الصراع مع العرب، برغم من التناقضات السياسية والاجتماعية والثقافية التى تعشعش فيها وبرغم من أن عمر هذه الدولة لا يزيد عن بضعة عقود من الزمن. ولابد هنا من التذكير بأن إسرائيل لا تتباهى، فقط، بقوة جيشها وبترسانتها من التسلح فهى تتباهى أكثر بمستوى رفاهية سكانها وبديمقراطيتها (بالنسبة لليهود) وبتقدمها العلمى والتكنولوجى وبقوتها الاقتصادية.

فإلى متى سيبقى بعض العرب يتهربون من أزماتهم فى حين أنهم يغرقون فيها، أكثر فأكثر يوما بعد يوم ؟!

كلمة "مستبد " مشتقة من كلمة يونانية تعنى " رب الأسرة "، أو" سيد المنزل " أو" السيد على عبيده "، ثم خرجت الكلمة من هذا النطاق الأسرى إلى عالم السياسة لكى تطلق على نمط من أنماط الحكم المطلق تكون فيه سلطة الحاكم على رعاياه ممثلة لسلطة الأب على أبنائه فى الأسرة أوالسيد على عبيده .

لكن حقيقة الأمر أن هذا الخلط بين سلطة الأب وسلطة الحاكم على رعاياه ما هوإلا عملية تأويل لطغيان الحاكم بتمثله كالأب بالنسبة للأسرة، لأن سلطة الأب أخلاقية، فقراره مطاع واحترامه واجب فى أسرته، لكن نقل هذه السلطة إلى السياسة واعتبار الحاكم أبا والمواطنين أطفالا أمر غير مبرر، ثم إنها تسمى السلطة السياسية وليست السلطة الأبوية.

فسلطة الأب على الأبناء ليست سلة تشريعية، وأى ابن يبلغ الثامنة عشرة من العمر تنتهى عندها سلطة الأب ويستقل الابن، لكن هذا الاستقلال لا يعنى عدم احترام الأب، فاحترام الأب واجب دينى وأخلاقى، بينما الحال مختلفة تماماً فى السلطة السياسية، فهى تتحول فى المجال السياسى إلى أن الحاكم الذى يمارس هذا النوع من السلطة مستبد .

ويرجع مصطلح الاستبداد إلى أرسطوالذى قارنه مع الطغيان وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد.

فيستولى الطاغية حسب وجهة نظر أفلاطون على السلطة عنوة، ويسعى للتخلص من خصومه بعد استيلائه عليها، لكنه يبدأ بكسب شعبية الناس ويوزع الأراضى، ويشن الحروب لكى يبقى الشعب بحاجة إليه، وهى وسيلة احتقار الناس، ومن مصلحة الطاغية استمرار الحروب.

ويلاحق الطاغية جميع الناس الذين يمتازون بالشجاعة وعزة النفس والحكمة والثروة لأنهم يشكلون خطرا عليه، يحيط به جماعة مستعبدة تتقاضى أجورا عالية لكى تحميه وتمتدحه، لذا فهويعيش على حساب الناس الذين يرزحون تحت أسوأ العبوديات، وهؤلاء انتقلوا من الحرية إلى العبودية، أى من الديمقراطية إلى الطغيان.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهى: كائن حيوانى ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هومن أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية، العلاقة بين الحاكم والمحكومين هى علاقة السيد بالعبد.

مونتسكيوفى كتابه روح القوانين يتخيل الاستبداد بأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام ويسير كل شىء بإرادته ومخاتلاته. ويسير هذا الشخص إمبراطوريته بالخوف.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهى نفس الفكرة الأرسطية التى يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهى بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أوكالعبيد.

لقد عُرِف الاستفراد بالسلطة والتحكم فى رقاب الناس والاستئثار بخيرات مجتمعهم، فى تاريخه الطويل بأسماء مختلفة ليس الاستبداد إلا واحدا منها. وربما عُد مفهوم الطغيان من أقدم المفاهيم التى اختلطت بمفهوم الاستبداد. حيث استُخدما للإشارة إلى أنظمة الحكم التى تسرف فى استخدام القوة فى إدارة السلطة، والسيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد، أوباعتبارهما "مترادفين غامضين للحكم القسرى التحكمى المتعارضين مع الحرية السياسية واحكومة الدستورية وحكم القانون".

وإلى أرسطويعود التمييز بين هذين المفهومين، حيث اعتبر الطغيان حالة مرضية بالنسبة للشعب فالطغيان ليس شيئا آخر إلا سلطة مطلقة تحكم، وهى بمعزل عن كل مسؤولية وفى منفعة السيد وحده، ولا يوجد قلب حر يحتمل الصبر على هذا، فحكم الطغاة -بحسب أرسطو- هوحكم فردى يقوم على العنف ويستهدف مصلحة الطاغية الخاصة.

وقد ظل مفهوم الطغيان هوالسائد فى الفكر السياسى الغربى حتى جاء مونتسكيووأبرز مفهوم الاستبداد، "ولكن الشائع استعمال اللفظين كمترادفين لتلك الصورة القاسية من الحكم الفردى.. ويطلق اصطلاح الطغيان ومقابله على الدول البوليسية برغم وجود قانون فيها، لأن السيادة ليست للقانون بل لإرادة الحاكم.

ويميز البعض بين مفهوم الاستبداد ومفهوم الطغيان من زاوية صفتى "القهر والجبر" اللتين يشتمل عليهما مفهوم الطغيان، فى حين أن الاستبداد لا يتضمنهما فى معناه بالضرورة، "فالاستبداد من حيث هوتصرف غير مقيد وتحكمى فى شؤون الجماعة السياسية، يبرز إرادة الحاكم وهواه، ولا يعنى بالضرورة أن تصرف الحاكم ضاغط بعنف على المحكومين، غير مبال بقواعد العدل والإنصاف، كما يفرق آخر بينهما بالقول إن المستبد "من تفرد برأيه واستقل به، فقد يكون مصلحا يريد الخير ويأتيه، أما الطاغية فيستبد طبعا مسرفا فى المعاصى والظلم، وقد يلجأ فى طغيانه إلى اتخاذ القوانين والشرائع ستراً يتستر به، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور، والظلم، والفتك برعيته، وهضم حقوقها. وقد يكيف فظائعه بالعدل فيكون أشر الطغاة، وأشدهم بطشاً بمن تناولتهم سلطته.

وفى العصر الحديث استخدم مفهوم الدكتاتورية ليدل "على حالة سياسية معينة، تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد، يمارسها حسب مشيئته، وهناك من عبر عن الاستبداد بمفهوم التسلطية الذى هومفهوم حديث نشأ مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية "بحيث تخترق المجتمع المدنى بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع.

ومن المفاهيم الحديثة التى تفيد معنى الاستبداد مفهوم الشمولية، وهويتفق مع المفاهيم السابقة فى سيطرة فرد أومجموعة أفراد على الحكم، ويختلف عنها فى أنه يسعى إلى صهر أفراد المجتمع فى بوتقة أيديولوجية واحدة.

والاستبداد كما تشير معاجم اللغة هوالانفراد. استبد به: انفرد به. واستبد الأمر بفلان: غلبه فلم يقدر على ضبطه. واستبد بأميره: غلب على أمره فلا يسمع إلا منه. استبد فلان بكذا: أى انفرد به.

وعندما نصف الاستبداد بـ "السياسى"، فإننا نعنى به الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسى من قبل فرد أومجموعة أفراد دون بقية المواطنين. ويكتسب الاستبداد معناه السيئ فى النفس ليس من صفة الانفراد وحدها، ذلك أن جذر الكلمة لا يفيد أى معنى سلبى أوغير سلبى، بل يستفيده من كونه اغتصابا واحتكاراً لحق مشترك مع آخرين. فالاستبداد السياسى يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساوين فى الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركةإدارة شؤون المجتمع السياسى دون الآخر. فهوفعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على "شيء" هوحق مشترك مع الغير؛ فالمستبد يستولى على "الشيء" دون وجه حق. فالسمة الجوهرية فى الاستبداد هى "الانفراد دون وجه حق.

ونحن لا نربط بين الاستبداد وذلك الضرب من الحكم الذى لا يخضع الحاكم فيه للقانون، بحيث يصبح القانون هوالمعيار الذى يُعتمد عليه للتمييز بين أنظمة الحكم الاستبدادية وغيرها من نظم الحكم؛ "فإذا كان الحاكم لا يلتزم بقانون، وإنما قوله وفعله هما بمثابة القانون فهوحكم استبدادى. بل نرى أن صفة الاستبداد غير مرتبطة فقط بقانونية الفعل، أى بكون الفعل يسير وفقاً للقانون أويمضى مخالفاً له، ذلك أن تمييز فعل الاستبداد من غيره لا يكفى فيه مجرد النظر فيما إذا كانت تصرفات الحاكم تسير على مقتضى القانون أم لا، فنقول إن الحاكم المستبد هوالذى لا يلتزم بالقانون؛ إن الالتزام بالقانون لا يكفى وحده لنفى صفة الاستبداد عن الحكم، فأغلب

"المستبدين اليوم يقهرون الناس ويستعبدونهم استعبادا قانونيا، تنفيذاً لحكم أصدره قضاة، وتطبيقاً لقانون وضعه مشرعون، فى نطاق دستور موضوع.

نظرتنا لفعل الاستبداد لا يجب أن تتوقف عند قانونية فعل الحاكم رغم الأهمية الكبيرة للقانون وسيادته، بل لا بد لها أن تفحص بصورة أعمق فى القانون ذاته، فالنظام القانونى الذى يسمح لفرد أولمجموعة من الأفراد أن ينفردوا بإدارة شؤون المجتمع -بأى وسيلة- دون بقية المواطنين هوحكم استبدادى، ولوجاء هذا الانفراد باستفتاء شعبى كما فى بعض دولنا العربية .

وهكذا فإذا كان الاستبداد -كما أسلفنا- معناه الانفراد، فإنه يتضمن دون شك معنى نفى الآخر، وعدم الاعتراف به مشاركا فى الحق العام، فهواعتداء واغتصاب وطغيان.

فالاستبداد السياسى فى المقام الأول تقويض لمبدأ المساواة التى لا تقوم حياة اجتماعية سياسية سليمة بدونه. فعندما يستبد فرد أومجموعة أفراد بالحكم دون بقية أفراد الشعب، فإن فعلهم هذا عبارة عن استبعاد الشعب من أن يكون مشاركا فى الحكم الذى هوحقه المستمد من مبدأ المساواة.

إذن الطغيان والاستبداد وجهان لعملة واحدة، فهوليس شيئا آخر منفصلا عنه، ذلك أن معنى الطغيان هومجاوزة القَدْر أوالحد، والاستبداد السياسى ابتداء هوتجاوز للحد (الحد الفاصل بين الخاص والعام) فهوطغيان.

وقد نميز بين فعل استبدادى وآخر، لكننا لا يمكن أن ننفى عنه صفة الطغيان، فليس العنف أوالقهر أوعدمهما هما اللذان يعبران عن طبيعة الاستبداد فيجعلان من فعل ما طغيانا، وانعدامها يجعلان منه استبدادا. العنف فى ما نرى لا يغير جوهر الاستبداد السياسى، أى كونه طغيانا، فهذه الصفة -الطغيان- ملازمة لفعل الاستبداد سواء تم بالترغيب أوبالترهيب، واستخدام الجزرة أم العصا. فالعنف أوالقهر والجبر

لا يعبر عن طبيعة فعل الاستبداد، بل يشير إلى الوسيلة التى ينشئ بها المستبد فعله، والعنف أيضاً أشكال ودرجات؛ فأيها نعده طغياناً وأيها لا نعده؟

بعبارة أخرى، إذا كانت السلطة -ونعنى هنا السلطة السياسية- تفيد "الحق فى الأمر، وهذا الحق نابع ومؤسس على علاقة تراض وقبول بين طرفى الأمر، أى بين الآمر والمأمور، فإن الاستبداد هوتجريد الأمر من الحق الذى يؤسسه ومن ثم تحويل السلطة إلى سيطرة، وعلاقة الأمر والطاعة، إلى علاقة إكراه وإذعان. فالاستبداد يحول العلاقات بين أفراد المجتمع من علاقات تحكمها وتنظمها قوة الحق إلى علاقات يضبطها محض القوة. والاستبداد باعتباره علاقة قوة مجردة من كل حق يقوم فى مبدئه على الغلبة والاستيلاء. فالفعل المؤسس للاستبداد هوفعل الاستيلاء، أى "انتزاع الحكم والقبض عليه من دون تفويض من المجتمع أوضد إرادته .

وعودة إلى تأليه الحكام، سنجد أن الشرق كان هومنبع أوأصل فكرة كون الحاكم إلها، فى مصر وفارس والهند والصين، وينظر إلى الملوك والأباطرة باعتبارهم آلهة، عليه اكتسى لبس الاستبداد فى تراثنا زياً دينيا إلى أن انتهى بالعهد الحديث إلى تأليه الحاكم، ولدى الشعب الاستعداد للركوع إلى هذا الحاكم، وطلب الإسكندر الأكبر من اليونانيين تقليد الشرقيين وانتهوا معه إلى اتفاق (أن تقتصر هذه العادة الآسيوية على الآسيويين فقط) أى عادة السجود والركوع للحاكم. ولم يفكر الإسكندر فى تأليه نفسه إلا فى الشرق، فهوموطن تأليه الحكام والمنبع والأصل للاستبداد.

الملك فى مصر، شخصية إلهية مقدسة تتمتع بعلم إلهى، يجب أن ينفذ كل ما يقوله، لا حاجة للقوانين لأنها كلها مجسدة فى شخصيته، فكان فرعون هوالمشرع والمنفذ.

بلاد ما بين النهرين الملك هوالكاهن الأعظم، نائب الآلهة ومندوبها، الملك وكيل آلهة المدينة. يطلقون فى بلاد فارس ملك الملوك على الإمبراطور وهوصاحب السلطة المطلقة فى كل البلاد والناس يسجدون له ويؤلهونه. ويستمد الإمبراطور فى

الصين سلطته من السماء، والشعب خلق ليجر مركبة الإمبراطور وهوقدره المحتوم وفقاً لرأى هيجل. ويتفق أفلاطون وأرسطوفى أن الطغيان ينبثق من الصراع بين الأغنياء والفقراء فى ظل الديمقراطية. إن مصير الفكر والسياسة طول التاريخ الإسلامى يرتبط بالقوة والقهر. مثلما يرى ابن خلدون. لذا فإنه فى ظل الظلم والاستبداد يصبح الإلزام السياسى:

إن الحاكم هوظل الله على الأرض. إن ظلمه على سوئه، يبقى أقل شراً من انهيار المجتمع.

وشارك ابن تيمية الغزالى فى هذه الفكرة إذ جعل الأول قوة الإكراه جوهر الحكم، وهى ضرورة لكى يعيش ،لبشر معا، وهى التى تحول دون تفكك المجتمع. والحاكم عليه أن يفرض الطاعة على رعاياه، فظلم الحاكم خير من فتنة المجتمع.

وتقوم نظرية حق الملوك المقدس أونظرية الحق الإلهى كما صاغها المؤرخ الفرنسى بوسويه على "أربعة أركان رئيسية: أولها أن السلطة مقدسة، فالملوك هم خلفاء الله فى الأرض وعن طريقهم يدير شؤون مملكته.. ولذلك لم يكن العرش الملكى عرشا ملكياً وكفى بل كان ذلك العرش عرش الإله ذاته. وثانى هذه الأركان أن السلطة الملكية سلطة أبوية إذ الملوك يحلون محل الله الذى هوالأب الحقيقى للجنس البشرى.. وحيث كانت الفكرة الأونى عن القوة لدى الإنسان هى الفكرة التى يملكها عن القوة الأبوية.. فقد كان الملوك على غرار صور الآباء. وثالث الأركان، والناتج المنطقى والطبيعى عن الركنين المتقدمين، هوأن السلطة الملكية لا يمكنها أن تكون سوى سلطة مطلقة لا شئ يقيدها أويحد من إطلاقها، فليس للملك أن يقدم تبريراً لما يأمر به إذ بغير هذه السلطة المطلقة يكون عاجزاً عن فعل الخير وعن المعاقبة على الشر.

وينبغى لسلطته أن تكون من القوة بحيث إنه ليس لأحد أن يأمل فى الإفلات من قبضته. وأما الركن الرابع والأخير فهوأنه لا ينبغى لهذه السلطة أن تكون موضع

اعتـراض عليهـا من طرف الخاضـعين لهـا ولا يجوز لهـا أن تكون موضع تـذمر من المحكومين.

وإذا فرضنا أنه ظهـر من عَنَتِ الملوك على الرعيـة ما ينوء به حملهـا وبدا من فعل الملوك ما رأت الرعـية فيـه ظلما هائلاً فإنه ليس لـتلك الرعية أن تعـترض على عنف الأمراء إلا متـى كان الاعتراض فى شكاوى ملؤها الاحـترام والتعظيم، من غيـر فتنة ولا شغب، وفى دعوات لهم بالرشد والهد ية.

الطغيـان تدمير لـلقيم الأخلاقـية للإنسان، والطاغـية فى عـرف الجميع، أسـوأ ما يوجـد على الأرض سـواء أكـان فردا أم جـمـاعـة، ولكل شعـب الحق فى مقـاومـة الطاغية، ولنرفض فكرة كون أمراء العـالم آلهة والشعب تابعا ذليلا، فلم تقل الأديان ذلك، ولا يمثل الحاكم الله على الأرض.

وقد جـاء صدام حسـين فى مطلع الثمانيـات وأعلن نفسـه من نفسه قـائداً للأمة العربيـة وحاميـاً للبوابة الشرقـية فشنّ الحـرب على إيران الخمـينى، وفى هذه الحرب انقسمت النخب العربية من مثقفين وسياسيين وأعضاء نقابات وأحزاب إلى قسمين، حيث انضـم الإسلاميون الراديكاليون إلى إيـران المسلمة ضد صدام العلمانى، وانحاز القوميون والماركسيون والتقدميون كافة إلى صدام!

وبعد ثمانى سنوات من الحرب التى أتت على الأخضر واليابس فى المنطقة، وكان جنون العظمة قد تلبس به وبلغ مداه، غزا الكويت فى مغـامرة مجنونة ليس لها سابقة فى التاريخ المعاصـر وعندها شهد العرب نقـساماً لا مثيل له أبداً من الـنخب العربية ذاتها فلقد هبّ القـوميون والماركسيون والإسـلاميون هبة واحدة رافضيـن الاستعانة بالقوات الأجنبية لإخراج صدام من الكويت ونادى الأولون بقوات عربية والآخرون بقوات إسلامـية، وتباكى الجمـيع على وحدة العرب وحرمات الإسـلام التى تنتهك، لكن أحدا منـهم لم يُدن من كان السبب فـى ذلك! وطوال السنوات التى حكم فيـها صدام العراق تجاهل الموالون له جرائمه ضـد مواطنيه من قتل وسحل وجدع للأنوف

وقطع للآذان وإبادة بالمواد الكيماوية ودفن فى مقابر جماعية وملاحقة الخصوم واغتيالهم داخل العراق وخارجه، إن منطق الصمت هذا يتسق مع الثقافة التى تربوا عليها وهى ثقافة تأليه الزعيم وتجاهل أخطائه.

إن الزعامة والخطابة صنوان لا يفترقان، وغالبا ما استغل الزعماء المقدرة الخطابية وحاجة الجماهير إلى خطاب يذكى فيهم الحماس ويبدد شعورهم بالهزيمة والانكسار، فيعمدون إلى إثارة مشاعرهم بشعارات زائفة عن النصر وهزيمة الأعداء التى لم تحقق للعرب أدنى حد من النصر، وكثيراً ما يتفاعل الزعيم مع الجماهير فتعلونبرته وتنتفخ أوداجه وتزداد حماسته تحت تأثير الهتاف والفداء بالروح والدم، فينزلق القائد الملهم والزعيم الفذ إلى تعبيرات ومفردات ليس أقلها التخوين والعمالة للغرب يسم بها العرب الذين لا يوافقونه على مغامراته، تلك المفردات التى هيمنت على الخطاب السياسى العربى منذ ستينيات القرن الماضى وهوالخطاب نفسه الذى دأبت على استخدامه الأنظمة العربية الثورية خصوصا تلك الأنظمة التى مازالت تصف نفسها بجبهة الصمود والتصدى، علماً أنها لم تتصدّ يوماً إلا للدول الشقيقة.

ومن غير المستغرب أن تتفاعل الجماهير العربية مع القائد الملهم وتنهدر بين يديه وتحت قدميه متجاوبة مع الشعارات التى يهتف بها كلما لوح بقبضته مهدداً ومتوعداً إسرائيل وأمريكا ومن يقف معهما فى 'لمنطقة، لكن ما لا نفهمه هوتلك الانتقائية المقيتة التى تهيمن على خطاب الكتاب والصحفيين والسياسيين والمحللين الاستراتيجيين وغيرهم فى إنكار أخطاء الزعيم وتنزيهه وتنزيله منزلة الآلهة، أولئك الذين يختزلون قضايا الأمة ويختصرونها فى شخصية القائد الفذ والزعيم الملهم، فالذاكرة السياسية العربية ذاكرة انتقائية فهى فى الغالب تستحضر ما تريد وتدافع عمّا يخدم مصالحها ويعزز صورة الزعيم لدى الشارع المغيّب تحت وهج الشعارات.

فتزوير التاريخ والقفز على الحقائق يستمدان بقاءهما من شعور هؤلاء الناس بالمرارة والخيبة، إضافة إلى الاستهانة بآلام الضحايا وبيع الضمائر الذى أصبح ظاهرة

فى هذا الزمن، لهذا يتسابق هؤلاء على إضفاء صفات البطولة والقداسة على أولئك الزعماء، فقداسة صدام تبيح له كل الجرائم التى ارتكبها فى حق الشعب العراقى .

أولئك هم المزورون الذين تستضيفهم دوما بعض القنوات الفضائية فيبالغون فى التضليل والكذب إلى الحد الذى يجعلهم يصدقون أكاذيبهم، ويصبح اللقاء التلفزيونى حفلا خطابيا مدججا بكم كبير من الألفاظ التى تمجد الزعيم وتضفى عليه سمات البطولة والقداسة!

بعد سقوط صدام فى أيدى القوات الأمريكية فى العراق : هل سقوط صدام إيذان بسقوط الفكر الذى أفرز الديكتاتورية العربية وقاد الأمة إلى شر الهزائم؟ أهوإرهاص بولادة وعى عربى جديد؟ وعى يرفض تأليه الأشخاص وينبذ عبادة الزعيم، وعى يحض على إقامة مجتمعات ديموقراطية تسود فيها مبادىء الخيروالحق والعدل، وعى عربى جديد يتواءم والمتغيرات التى تشهدها المنطقة فى مستوى الأفكار والسياسات، ويعمل على تغيير كثير من المفاهيم التى لابست العمل السياسى العربى؟

بعد مضى ثلاث سنوات على تلك الحادثة، وما شهدناه وسمعناه بعد مقتل صدام، يجعلنا نقول بكثير من الاطمئنان أنّ لا شيء تغير وأنّ بعض العرب ما زالوا أوفياء بل أسرى لثقافة بائسة تستعصى على التغيير، لقد كان ينبغى لأولئك أن يجعلوا ما قام به صدام من إجرام وما قام به الآخرون من مغامرات غير محسوبة العواقب طريقا إلى نهج جديد فى العمى والنشاط والتفكير، نهج يرفض التسلط والاستبداد والظلم والكذب والتضليل وسحق كرامة الشعوب، وأن يجعلوا هاجسهم الأول الدعوة إلى إرساء مبادىء الحرية والعدالة، وفضح المزيفين والمخادعين والمضللين وكل من يسعى إلى تحقيق مآرب خاصة على حساب الوطن والمواطنين، إن نهجا كهذا حرى بتأسيس مفهوم للعدالة يعتمد معيار الانحياز

للضعيف لا للقوى، وتأييد المظلوم لا الظالم، ونصرة البرىء لا المجرم، ومساندة الأمين لا الخائن.

ويشير الدكتور زكى نجيب محمود الفيلسوف والمفكر الراحل إلى ملامح القيادة الفكرية لدى الأمم، ويرى أن فى انجلترا وفرنسا تكون القيادة للمفكرين من رجال الأدب والفن والثقافة والفلسفة، وفى ألمانيا تترك القيادة الفكرية فى أيدى أساتذة الجامعات، فالناس هناك يثقون بأصحاب التخصصات العلمية، وفى أميركا تكون قيادة الفكر للخبراء، أولئك الذين مارسوا العلم تطبيقا. ووفق هذا المعيار رحت أسأل نفسى: هل العرب يدركون الفارق بين القيادة السياسية والقيادة الفكرية؟

وباستثناءات محدودة يمكن للمتأمل أن يكتشف أن القيادة الفكرية العربية ـ فى الغالب ـ قد سرقها الانقلابيون العسكر منذ عقود ماضية، فجمعوا القيادتين السياسية والفكرية معا، وغدا الفكر رهنا لحالة السياسة يتحرك فى كنفها، ويستظل بظلها، ويتلون بألوانها، وأصبح المفكر يدور فى فلك المتعسكر السياسى، ويأتمر بأمره. وبالتالى لم نستغرب حينما تحول بعض هؤلاء العسكر والمتعسكرين إلى أدباء ومفكرين يؤلفون الروايات ويصدرون الكتب، كما فعل صدام وغيره، فالطغيان لا يمكن أن يرتاح لصوت يعلوعلى صوت أحادية غروره.

وأتذكر هنا إجابة لأرسطوحينما ألقى أحدهم على مسامعه السؤال:

ـ من يصنع الطغاة؟

فرد أرسطوعلى الفور قائلا:

ـ ضعف المظلومين.

الأمة التى تدير رؤوس الطغاة غرورا بخضوعها وتبعيتها وهوانها، فترسل بهم إلى الهاوية عبر زفة من هتاف ساذج ومتشنج وغوغائى.. أمة لا تتعلم من أخطائها، ولا تتعظ بتجاربها، ولا تحفل بظلمها.



3

الفصل الثالث

خــــــداع النـفـس ونــفـــاق الـــذات !!



الفصل الثالث

خـــداع النـــفس ونفـــاق الـــذات !!

من أخطر الوسـائل التى يسـتخدمـها الطغاة لاسـتئناس الشـعوب هو" التـضليل الإعلامى " الذى يلعب دوراً كـبيراً فى غـسيل الأدمغة، وإطلاق الأحـلام، والترويج للحكام، وتزييف الحـقائق، وتضخـيم المنجزات، وضرب كل من يـنتقدها أويتـحفظ عليها، وكم مـن شعوب أثبت التاريخ أنها كـانت ضحية للتـضليل الإعلامى الداعم للطغيان، وإن كان هذا لا يعفيها من المسئوليـة باعتبارها مشاركة فى ما حدث لها من تضليل !

وفى نفس الإطار هناك " التعـتيم الإعلامى " الذى يسـتغل غفلة الشعـوب وعدم سعيها الدءوب لمعرفة الحـقيقة، واكتفائها بما يقدم إليها، والمصيـبة هواعتماد قطاعات عريضة منها على ما تقرأه فى صحف الحكومة !

يقول الخـبير الفرنسى كـريستيان كـود فروى : " كلما واتتنى الفرصـة كى أشاهد برنامـجا أو أقرأ مـقالا أكـون على دراية كاملة وسـابقة بمضـمونه، أصـدم برؤية كم زيفت الحقيقـة، فكل أساليب التضليل والدعاية بكل أنواعها والتـعتيم الإعلامى التى كان يستعملها هتلر فى زمانه أجدها قد وظفت بعناية فى المقال أوالبرنامج " .

ولعل أخطر شىء فى مجـال التعتـيم الإعلامى هوأن تتحـول الوسائل الإعلامـية العمومية ذات الجماهيرية الواسعـة إلى محطات دعائية هدفها تغليب مصالح النخب وتطويع الجماهير وخلق مواطن سلبى غير قادر على الفعل والمبادرة .

عرف الدكتور فيليب تايلور فى كتابه الممتاز " قصف العقول" الدعاية على أنها المحاولة المتعمدة لإقناع الناس بكل الوسائل المتاحة بأن يفكروا ويسلكوا بأسلوب يرغبه المصدر.

إنها وسيلة من أجل تحقيق غاية مرسومة. وتتنوع الأساليب ا لمستخدمة تبعا للتكنولوجيات المتاحة. ولا يهمنا إن كان السلوك المطلوب ينتج عن الجهد المبذول أولا فذلك هوالفرق بين الدعاية الناجحة والدعاية الفاشلة، فالنجاح ينبغى أن يحسب قياسا إلى النوايا.

ويقول الأستاذ هربرت . أ . شيللر فى كتابه " المتلاعبون بالعقول" عندما تُكرَّس وسائل الإعلام شكلا ومضمونا للتضليل، وعندما يجرى استخدامها بنجاح وهوما يحدث دائما فإن النتيجة تتمثل فى السلبية الفردية أى حالة القصور الذاتى التى تعوق الفعل.

وذلك فى الواقع هوالشرط الذى تعمل وسائل الإعلام والنظام ككل بنشاط جم على تحقيقه من حيث إن السلبية تعزز وتؤكد الإبقاء على الوضع القائم، وتتغذى السلبية على ذاتها مدمرة القدرة على الفعل الاجتماعى الذى يمكن أن يغير الظروف التى تحدّ من الإنجاز الإنسانى.

ويقول البرازيلى باولوفرير وهوأحد الفلاسفة المنظرين لحالة الإنسان المقهور فى نظريته التربوية الخطيرة " تربية المقهورين " إن تضليل عقول البشر هو" أداة للقهر " فهويمثل إحدى الأدوات التى تسعى النخبة من خلالها إلى " تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة فباستخدام الوسائل المتاحة التى تفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود بل وتضفى عليها أحيانا طابع خلابا يضمن المضللون من خلاله التأييد الشعبى لنظام اجتماعى لا يخدم فى المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية.

وعندما يؤدى التضليل الإعلامى للجماهير دوره بنجاح تنتفى الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة.

على أن تضليل الجماهير لا يمثل أول أداة تتبناها النخب الحاكمة من أجل الحفاظ على السيطرة الاجتماعية. فالحكام لا يلجأون إلى التضليل الإعلامى -كما يوضح فرير- إلا " عندما يبدأ الشعب فى الظهور ولوبصورة فجة كإرادة اجتماعية فى مسار العملية التاريخية " .

أما قبل ذلك فلا وجود للتضليل بالمعنى الدقيق للكلمة بل نجد بالأحرى قمعا شاملا. إذ لا ضرورة هناك لتضليل المضطهدين عندما يكونون غارقين لآذانهم فى بؤس الواقع.

وهناك عدة أساليب يمكن القول بأنها دعائم أساسية للتضليل أوالتحريف الإعلامى كسياسة متبعة فى بعض وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أوالمقروءة التى تعتمد التضليل لتحقيق أهدافها وذلك لتيقنها أنها تعمل عكس الحقيقة وأن الحقيقة تحول دون نجاحها فى إقناع الناس برسالتها الإعلامية ومن بين هذه الأساليب نجد:

التحريف: وهوما تقوم به القنوات الإخبارية من تحريف للكلمات بالقص والحذف وتغيير مسار الخطاب حسبما يريدون خدمة لهدف رسموه سابقًا يريدون إيصاله للمتلقى.

التكتيم أوالتعتيم أوالحذف: تعمد وسائل الإعلام إلى إخفاء المعلومات التى يؤدى نشرها إلى تعذر أوصعوبة فى تحقيق أهدافها المرسومة لها (طبعا هناك أحداث يومية يتابعها الإنسان بعينيه ولكن لا وجود لها على القنوات الإعلامية) .

التنكير: يقوم الكاتب بصياغة الأخبار والمعلومات بصيغة المبنى للمجهول، أوما يسمى كذا، أوما يطلق على نفسه كذا، أوالمدعوفلان بن فلان، بحيث يظهر الشخص أوالجهة مدار الحديث نكرة وكأن الناس لا يعرفونها وكأنها جهة وهمية غير واقعية وتطلق على نفسها ألقابا لا تحق لها.

لفت الأنظار: عند وقوع أحداث كبيرة تهدد تحقيق الأهداف المرسومة تلجأ وسائل الإعلام إلى أسلوب لفت الأنظار بحيث تغير مجرى الحديث وتسلط

الأضواء على متعلقات أخرى غير أصل المعلومات لتحصر التفكير فى ما يخفف من الآثار المترتبة على الأحداث الواقعة.

التجاهل: يحب الجمهور أن تتفاعل المؤسسات والهيئات والشخصيات مع القضايا التى يهتمون بها ويحتاجون إلى معرفة معلومات عن الجهات المتعددة ومواقفها المتلاقية والمختلفة إزاء تلك القضايا، وهنا تعبث وسائل الإعلام الممارسة للتضليل الإعلامى بالأمر وتتجاهل المو قف التى يعرقل نشرها تنفيذ أهدافها الرامية إلى التأثير فى الرأى العام بشكل معين.

الكذب أوالتشويه: عندما تعجز وسائل الإعلام عن تحقيق مرادها بالتأثير فى الرأى العام تلجأ إلى التشويه ونشر الأكذيب وتلفيق الأخبار غير الحقيقية.

الإيهام والتدليس: لمنح نفسها مصداقية تمارس وسائل الإعلام التدليس على المتلقين وتقوم بإيهام الجمهور أنها تأتى بالأخبار من مصادرها الأصلية بحيث يظن القارئ أوالمستمع أوالمشاهد أن الوسيلة الإعلامية حصلت على المعلومات من مصدرها الأصلى.

دس السم فى العسل: وهذه أخطر الأساليب المستخدمة فى التضليل الإعلامى فتأتى وسائل الإعلام التى تمارس دس السم فى العسل وتصنع الخبر على أسس سليمة وتضع فيه ما نسبته ٩٠٪ من الصدق والحقائق الدامغات بينما تدس فيما تبقى السم الزعاف.

التكرار: من الثوابت فى النظريات الإعلامية أن الإعلام يحقق نتائج إيجابية لصالح المخططات الإعلامية بجهود تراكمية يرفد بعضها بعضا ويتأتى ذلك من خلال تكرار الرسالة الإعلامية بوسائط متعددة ووسائل مختلفة.

ولكن مع التدفق المعلوماتى الهائل من الفضائيات والإنترنت والصحف وأدوات الاتصال يحتاج الإنسان والمتلقى فى الوقت نفسه إلى مؤهلات وأدوات منهجية جديدة يجب عليه امتلاكها للخروج من الحصار الذى تفرضه المؤسسات الإعلامية

على الأفراد والمجتمعات بل وعلى الدول، إلى درجة لا تكاد تختلف عن الحصار بالتكتم والحظر.

يقول المفكر الأمريكى نعوم تشومسكى: "نحتاج إلى سلوك طريق الدفاع الفكرى عن النفس لحماية أنفسنا من الخداع والسيطرة، فالحكم سواء كان ديموقراطياً أواستبدادياً يقوم على الرأى، وكذلك الإنتاج والاستهلاك".

ويحتاج الإنسان إلى قدر كبير من 'التمحيص والذكاء فى التعامل مع الطوفان الإعلامى والمعلوماتى الذى تغرقنا به وسائل الإعلام المتنوعة، ليس فقط من أجل تمييز الصواب من الخطأ والكذب من الصدق فيها، ولكن لتجنب حالة خطرة تُستدرج إليها المجتمعات والحكومات والمؤسسات العاملة فى الإصلاح والتنمية وحتى الأفراد أيضاً، وهى أن تخضع الاهتمامات والبرامج والاتجاهات والفتاوى والمواقف والأفكار على مستوى الأمم والأفراد والمجتمعات والحكومات فى العمل والتفكير والترويج والإنتاج والاستهلاك والتجارة والرأى وأنماط الحياة والتفكير والطعام واللباس والسكن حتى فى الدواء والعلاج لاتجاهات إعلامية ذات دوافع هى ابتداءً سياسية أواحتلالية أوترويجية، فيتحول الإعلام إلى مصدر أساس للسياسات واشتقاق البرامج والخطط، وتغيب حينهـ' القضايا والأولويات الكبرى والمهمة، لأنها لا تملك الاهتمام الإعلامى أولأنها تخضع لحرب من التجاهل والصمت .



4

الفصل الرابع

بطانة السوء..شرعنة الطغيان واســــتنســاخ الحكام!!



الفصل الرابع

بطانة السوء.. شرعنة الطغيان

واستنساخ الحكام !!

غالباً ما تكون حاشية السوء هى حكومة الطاغية، فى ظل نظام استبدادى بامتياز، يعمل المستبد على إحاطة نفسه ببطانة تزين أفعاله، وتضخم خصاله، إن كانت له خصال، وتخفى معايبه، و تكون كبش فدائه وقت الحاجة، أو سترة بشرية واقية من رصاصات النقد، أو الذخيرة الحية إذا لزم الأمر وهكذا الحال فى عالمنا العربى !!

والحقيقة أنه ما من بطانة إلا ولها "حقوق" على المستبد تتعاظم بقدر الخدمات التى تقدمها إليه، وبقدر إدراكها لحاجته إليها، وتكثر الطلبات، وإن كان للمستبد مخرج مع أصحاب المؤهلات العلمية فينوط بهم من مسؤوليات الدولة ووظائفها ما يسمح لهم بمزيد ابتزازه، فإن الداء العضال يكون مع الذين يفتقدون تلك المؤهلات من بطانته، وعادة ما يكونون من ذوى القربى، أو من رفقة الصبا والشباب، وهم الذين يعرفون من سيرة المستبد ما يجعله يخشى غضبهم ونقمتهم بإفشاء ما يعلمون.

لذلك تراه لا يتوانى فى الاستجابة لمطالبهم التى قد تعجز عن تلبيتها خزائن قارون، فيطلق أيديهم للتصرف حسب ما يشتهون، ويحصنهم من المؤاخذة القانونية، ويسمح لهم بالولوج إلى الميادين، التى يمنعها القانون على عامة الناس، مثل المتاجرة فى الآثار وغيرها من الممنوعات، أو احتكارهم لبعض السلع الاستهلاكية أو

الترفيهية، أو التمتع بتسهيلات مصرفية لا محل لها فى التصرف السليم، أو الاستحواذ على عقارات منقولة وغير منقولة بغير أى وجه حق.

وإذا أضفنا قبل ذلك أن المستبد، ككل مستبد، ومهما بلغ من عتو واستكبار وتجبر، ومهما ازينت الأرض فى عهده، وأخذت زخرفها، وظن أنه قادر عليها، ومهما خيل له من خنوع شعبه وصمته على بوائقه، فإنه مع ذلك لن ينام لحظة واحدة قرير العين، مطمئن البال، بل يحسب كل صيحة إنما هى عليه، لذلك تراه يخشى قيام من غره طول صمتهم، وعميق استكانتهم، وتأمينا لما بعد زوال حكمه، وكسر شوكته، تراه عاملا على نهب ثروات البلد لتخزينها أو استثمارها أين يظن أنه سيكون فى مأمن من كل ملاحقة أو مساءلة.

و عادة ما يقرب الحاكم إليه مجموعة من الناس يستعين بهم لإدارة البلاد، تسمى هذه المجموعة من حول الحاكم الحاشية أو البطانة.

وقد اخترع رؤساء الجمهوريات العربية قبل أن تبدأ الألفية الثالثة وظيفة أخرى لبطانة السوء، وهى القيام بدور " القابلة " أو " الداية " التى تخرج من رحم الحاكم مولوده السياسى أو " وريثه " الذى يحكم فى وجوده أو من بعد رحيله، وكأن الحاكم هو البديل الوحيد لنفسه والخيار الأبدى لشعبه !!

ولما كان الإنسان أو الفرد مفطوراً فيه الخير و الشر والهداية والضلال ومتروكًا له الاختيار فى أعماله فهو الذى يحدد من يقرب إليه من الناس لمعاونته فى الحكم ليتخذ منهم بطانته أو حاشيته. والبطانة خلاف الظهارة و بطانة الرجل خاصته.

وبطانة الرجل: صاحب سره الذى يشوره فى أحواله وأدخله فى أمره وخُص له دون غيره وصار من أهل دخلته .

والبطانة هم الدخلاء، الذين يدخلون على الحكام فى مكان خلواتهم ومحلات انفرادهم، ويُفضون إليهم بأسرارهم، وهم موضع ثقة الحكام، حيث يصدِّقهم فى ما

يقولون له، ويخبرونه به مما خفى عنه من أمـر رعيته، ومن ثم يقوم بالعمل على هدى مما ألقوه له إن خيراً وإن شراً .

وجرت العادة أن يتخذ الطاغية حاشـية تضم من يعتقد أنهم القادرون على تدعيم سلطاته، و تقوية قبضته على شعبه، و ضمان بقائه فى كرسيه للأبد .

ولكن هذه الأجـهزة تتحـول الى أداة تضليل للحاكم قـبل غيـره، لأن من طبيـعة الطغيان أن بطانة الطاغية تسمعـه ما يريد أن يسمع لا ما يجب أن يسمع .. ومثل هذا الحاكـم يقصى الناصـحين الصـادقين ويتـهم ولاءهم، ويقرب المنافـقين والمنـتفعـين ومحترفى الكذب. وهكذا يزداد الحاكم عمى على عـمى حتى يجد نفسه ذات صباح مضرجاً بدمائه أو، إذا كان محظوظاً، قابعاً فى سجن ينتظر المحاكمة على جرائمه.

وتتنوع أهداف بطانة الـسوء من حـجب الناس عن االحـاكم. فـمنهم من يريد أن يقوى نفوذه ويكون هو صاحب الأمر والنهى. فـالحاكم لا يعرف غيره، ومن ثم ينقل أوامره إليـه. ويكون عليه هو إبلاغ تلك الأوامر إلى بقـية المرؤوسين. فـيبلغهـا إليهم وكأنه هو من أصدر تلك الأوامر.

ومنهم من يحاول استـغلال قربه من الحاكم فى تحقيق المكاسب الخـاصة من جراء علاقته به. فهو يلهث وراءه لانتزاع توقيعاته بالموافقة على قرارات، ليجمع من ورائها من الأموال التى ما كان يحلم أن يجمعها فى حياته بعيدا عن الحاكم.

ولذلك فهذه النوعية من بطانة السـوء لا تطيق أن ترى أحدا غيرها أقرب منها إلى الحاكم . ذلك أن دخول أى فـرد إلى دائرة الحاكم، ففى ظن تلك البطانة أنها ستُحرم من مكانها بقرب هذا الحاكم، ومن ثم فستُحرم من النعيم الذى تعيش فيه.

و بطانة السـوء هم من يخـدرون الشعـوب فلذلك يقـفون بالمرصـاد إلى أى فئة تحاول إصلاح أو تقويم الحاكم المستبد .

و هكذا يختص المستبدّ النموذجى بحاشية نموذجية من الأصحاب والأقرباء وأبناء العشيرة والحـراس الذين يقودون المؤسسات ويروّجون للحكم، وتمتـد أصابعهم إلى

سائر مفاصل الدولة والمجتمع، وهم جزء أساسى من حاجاته المستبدة ومقوّماته ومرتكزاته وقوته ووسائط ملاهيه، وملاذات طاعته.

وقد يكون بينهم سياسيون وعسكريون وكتّاب وأدباء ورجال دين، جنباً إلى جنب مع بطانة توفر المسرة وتشارك المستبد هواياته وحاجاته. ومعظمهم منافقون مستعدون لفعل أى شيء، يجيدون ثقافة التملق والمداهنة التى ترضى المستبد وينتشى بصنوفها.

وهنا مفارقة عجيبة، وهى أن أىّ حاكم يُنَصَّبُ يكون أمامه خياران عند اختياره بطانَته، فهو بين إما أن يختار أهل ثقته، وإما أن يختار أهل الخبرة. و المستبدون كثيراً ما يقربون أهل الثقة، ويبعدون أهل الخبرة! أتدرون لماذا؟ .. لأن أهل الثقة بهم يضمن المستبد الاستمرار فى كرسيه ومنصبه.. لأنه وإن أخطأ ومال عن الحق لن يجد منهم مقوّماً أو آخذاً بناصيته إلى الحق، ولن يجد من يأخذ بحُجُزِه عن ذلك الطريق المعوج، لأنهم شركاء له فى الخطيئة، فنظرهم قَبْلاً لمصالحهم لا لمصلحة ذلك الحاكم أو الرعية أو الوطن، فما دامت العطايا والهبات تتدفق، فليفعل الطاغية ما يحلو له، وهذه جريمة أهل الثقة الكبرى.

ولم تُصَبِ الأمم فى حكامها إلا من حراء تقريب أهل الثقة وإبعاد أهل الخبرة، وهم الصنف الآخر الذى يتحاشى الطغاة تقريبهم، لأنه فى ظل تقريب أهل الخبرة يعيش الطغاة فى رعب من فقدان كراسيهم، لأن أهل الخبرة إن رأوا من ذلك الحاكم أو ذاك تقصيراً، نحّوه واستبدلوا به غيره ممن هم أصلح منه، لذلك أُبعد أهل الخبرة، وقرب أهل الثقة على جهلهم وفسادهم وعدم اكتراثهم بمصالح الأمة.

إن الحديث عن العدل فى عهد أى طاغية يصبح دون جدوى، لأن من يتحدثون عن العدل عادة هم أفراد حاشيته، لذلك لا يستطيع أحد من هؤلاء أن يتكلم بصدق عن الحق آو ينقد الحاكم لانه ولى نعمته.

وما يسرى على الطاغية و بطانته أو حاشية السوء المحيطة به، يسرى على سائر قطاعات الدولة، فتجد الوزير فى دول الطغاة لهم حاشية سوء، و هكذا من هم دونهم فى المناصب، لتصبح حاشية السوء هى سمة مميزة لجميع أوجه النشاط المختلفة.

ولا يكمن الخلل الذى تعانيه كثير من دول الأنظمة المستبدة فى نوعية المسؤولين الذين يتسلقون الهرم السياسى و الاقتصادى .. إلخ هناك فحسب، بل إن جزءاً كبيراً من هذا الخلل يعود إلى طريقة انتقاء هؤلاء المسؤولين لمساعديهم فى كل مؤسسة حكومية.

إنها سياسة "الديك والدجاجة" فالمدير العام يريد أن يكون طاووساً لا ينازعه أحد فى الأمر ولهذا يلجأ إلى اختيار "الحلقة الأضعف" ثم يوصى بتعيينه وكيلاً له، ونائباً عنه، لينفذ كل تعليمات المدير دون مساءلة أو إبداء للرأى.

مع الزمن، يتقاعد الطاووس أو ينتقل إلى مكان آخر فتأخذ "الدجاجة" الدور، وتتحول إلى طاووس آخر وتنتقى من جديد "حلقة أضعف" وهكذا يظل أصحاب الأفكار النيرة فى الظل، محرم عليهم أن يروا النور أو أن يرتقوا فى هذا السلم لا لشىء إلا لأنهم يحملون رأياً مختلفاً عن رأى " الطاووس".

وهكذا نجد أن وجود بطانة سوء هى صفة من صفات الاستبداد السياسى، و أحد أدوات إنتاج الطغاة، حيث تنفذ أوامر المستبد وتعتبره إلها حقيقياً .

و هذه البطانة تشكّل طبقة لابد منها لكل حاكم مستبد، فهى تؤيده فى كل شىء، ومن صفاتها أنها تأخذ سلطاتها من سلطاته.. فتتكلم باسمه.. وتأخذ من الناس ما تشاء باسمه.. وتزرع الرهبة فى القلوب باسمه... وتتمتع باسمه بامتيازات يحرم المستضعفون فى الأرض منها تماما.. وتنشر الدعاية للطاغية على أنه الإله وأن كل ما يريده هو عزتهم ومنعتهم لأنه يعلم مصالح الناس أكثر منهم .

وقد صدر مؤخرا فى العاصمة الفرنسية باريس كتاب جديد مترجم عن

الانكليزية بعنوان : " بلاط القيصر الاحمر " للمؤرخ البريطانى سيمون سياج مونتيفور يشرح فيه كيف تمكن طاغية الروس جوزيف ستالين من تشكيل بطانة السوء المحيطة به على شاكلته لتتناغم مع أفكاره وتطلعاته؟ .. وكيف نكل بمعظم المقربين منه، حتى انه زج والديه بالسجن لفترة ليست بالطويلة، وتعمد استبعاد ابنه البكر (فاسيلى) عن السلطة، ولم يسع الى اطلاق سراح ابنه الآخر (اياكوف) الذى كان أسيرا لدى الألمان؟

هذه الأسئلة وأخرى غيرها كثيرة حاول المؤرخ البريطانى سيمون سيباج مونتيفور الإجابة عنها فى كتابه الذى ضم معلومات تاريخية ضخمة مستلة من ارشيف الكرملن الذى لم يسبق له ان نشر سابقا، حاول فيه المؤلف اعادة تشكيل الحياة اليومية للدكتاتور الذى كان مسؤولا عن موت عدد من ابناء جلدته اضافة الى اصدقائه والمقربين منه.

فهذا المؤلف الذى عرف عنه حرصه الشديد فى تدقيق المعلومات التاريخية سلط الضوء أيضا على الزمرة الستالينية المحيطة بأبى البروليتاريا الذى كان يقضى عطله الهادئة فى حمامات الاستحمام الواقعة على سواحل البحر الأسود، بينما كان الاتحاد السوفيتى يعانى من موجة مجاعة مرعبة خلال عام ١٩٣٠.

ولا تأتى أهمية الكتاب الجديد من كونه يسعى الى فضح الانحلال الاخلاقى وتدنى الثقافة السوفيتية الوليدة فحسب، بل هى ايضا محاولة من المؤلف لاعادة كتابة السيرة الذاتية لستالين والزمرة المحيطة به على ضوء اكداس المعلومات الجديدة من ارشيف الكرملن التى لم تنشر اضافة الى الوثائق والمقابلات الخاصة التى كان يجريها سيد الرعب السوفيتى. على ان مونتفيور لم يكن يرمى ابدا الى التقليل من شأن ستالين ومسؤوليته التاريخية ازاء الانحلال الاخلاقى والاعمال اللاإنسانية التى قام بها، بوصفه شخصًا تعمد سياسة متزمتة عوجاء، او انه كان يعانى من جنون او عقلية بليدة وحشية غير متحضرة، كما صوره خصومه التروتسكيون .

فالمؤلف وعلى العكس مما ذهب اليه خصومه يؤكد بان جوزيف ستالين، الذى خلف لينين فى قيادة الدولة البلشفية كان شخصا متعلما وسعى بكل الوسائل الى تثقيف نفسه بشكل ذاتي، وكان يواصل القراءة بشكل مهم حتى جعل الآخرين يعتقدون بانه يمتلك ثقافة ادبية واسعة وحقيقية، وكان ايضا يحب المسرح والسينما ويكن شيئا من الاحترام للمثقفين كيما يتجنب شرهم ويضمن عدم قيامهم بمضايقته.

فستالين- حسب ما يذهب اليه المؤلف- لم يكن ذلك البليد والشخص غير الحساس الذى تزاوجت قساوته وفظاظته الاسطورية مع انفعالاته السطحية لينتج عنها ذلك الدكتاتور المرعب. فلقد كان ستالين فى حقيقة الامر يحسب حسابات دقيقة لما يريد فعله وكيفية الوصول إلى أهدافه ومراميه.

ولعل الكاتب لخص مضمون كتابه واستنتاجاته عن ستالين بالحكاية الاتية التى مفادها: (كان ستالين يوما ما يمر فى احد شوارع العاصمة الروسية موسكو، حينما اشار باصبعه الى صورة تمثل طفلة صغيرة وهى تقوم باطعام حمل صغير. ليقوم باليوم التالى برسم نفسه وهو يطعم الحمل الصغير وبدت على وجهه ابتسامه عريضة).

لقد ساق المؤلف مونتفيور هذه الحكاية فى مستهل كتابه ليشير الى ان ستالين قد عمل على خلق حاشية وزمرة مقربة منه على شاكلته تماما وعن وعى وقصد تامين. فجميع المقربين من ستالين كانوا يتصفون بمشاعر سوداوية وكآبة عميقة واضطرابات نفسية عنيفة وسادته استحواذية وانحرافات جنسية وميل كبير لتناول الكحول حتى الثمالة.

على ان سيد الكرملن لم يكن على هذه الحدة العنيفة من البطش والقساوة والتزمت السياسى الاهوج، الا عندما هجرته زوجته (ناديا) واقدمت على الانتحار، فهذه الحادثة جعلت ستالين يشعر بالمهانة وبحرج عميق عملت على مضاعفة قسوته وبطشه ويعتمد على نفسه فقط اكثر فاكثر ليغدو دكتاتورا مرعبا، على الرغم من انه

كان يرتدى قناع لينين الجنائزى عندما كان يتجول فى انحاء الاتحاد السوفيتى كيما يكسب نفسه سلوكا مثاليا.

وبلغ به الحال أنه كان يتبجح متفاخرا بان اجراءات التصهير والمحاسبة يمكن ان تطال الجميع وفق العدالة والمبادىء الثورية بضمنهم ابواه اللذان اودعهما السجن لفترة واستبعد ابنه الفاسق الماجن فاسيلى من استلام أى موقع فى السلطة أو دخول الكرملن، كما ان ستالين لم يعمل على اطلاق سراح ابنه الاخر اياكوف الذى كان اسيرا لدى الالمان والذى انتحر فيما بعد، وبذلك أفهم زمرته المحيطة به بأن عليهم أيضا أن يضحوا بكل شىء فى سبيل الثورة حتى بصحتهم الجسدية والعقلية ايضا!!

لذلك نجد ـ وحسب ما يذهب إليه المؤلف ـ الستالينيين المقربين من الدكتاتور باتوا يتصفون بسوداوية واختلال نفسى واخلاقى يبعثان على الدهشة، واصبح الكرملن يضم زمرة من العصابيين تتناغم ايقاعات حياتهم اليومية مع الانحراف الجنسى والافراط فى شرب المسكرات والتعطش لسفك الدماء!!

ولعل استعراض المؤلف لشخصية قائد البوليس السياسى ايكور ايجوف دليل على ما قاله: فلقد كان ايجوف منحرفا وشخصا معربدا وغاية بالعنف وكان يحلو له ان يتسابق مع مساعديه فى دفع رماد السكائر الى ابعد نقطة ممكنة ليقوم الخاسرون بنزع سراويلهم بعد نهاية السباق!! على ان الحرب جعلت ستالين اكثر حقدا وانفعالا ولا يحترم غير القوة، رغم انه كان يطلب بشىء من الاحتقار المتعالى ان يقوموا بكيل المديح الى اعضاء اللجنة المركزية بدلا من التركيز على شخصيته هو، غير انه فى قرارة نفسه كان مولعا بدكتاتوريته ويحرص على ان يمثل الدور القيادى التاريخى الذى يتصوره مرددا فى الوقت نفسه امام ابنه فاسيلى قائلا: (ان ستالين ليس أنا، فستالين يمثل رمزا للسلطة السوفيتية) لذلك نجد ستالين مثل هتلر تماما، فلقد كان الدكتاتور يعشق ابطال التاريخ وبشكل خاص ايفان الرهيب ونابليون وكان مهووسا فى احتلال مكانة كبيرة فى التاريخ البشرى. من جانب آخر كان ستالين على قدر كبير من الغطرسة والكبرياء ومتزمتا بشكل كامل بمعتقده الايدلوجى .

وكـان رفاقـه فى السلاح على شـاكلتـه رغم انه كان يتـلذذ فى جلساته فى سـرد تفاصـيل عملية اقـدامه على اعدام بعض رفـاقه الذين غضب عليـهم، واصفا نفـسه (بالفـارس الصليبى المدافع عن الشـيوعـية) فلقـد شرح سـتالين ذلك فى احـد الايام عندما قال لقـائد البوليس السرى: إن البلاشفة يشـكلون نوعا من النظام العسكرى ـ الدينى المتفانى فى خدمة البروليتاريا.

بيد ان ستالين كان فى الوقت عينه وبشكل عام اقل انحلالا وشذوذا وانغماسا فى جلسات السكر والـعربدة ذلك لان مثل هذا الوضع يشـوه شخصـيته امـام الاخرين، لذلك كان شـره وانحلاله يكمـنان فى تلذذه بالمعاناة التى كـان يفرضـها على جـميع مقـربيه دون استثناء. ويخـلص المؤلف سيمون سـيباج مـونتفيور إلى القـول: (إذا ما نظرنا عن كـثب، سنجـد ان هؤلاء الشيـوعيـين الذين كـانوا ظاهريا منفـتحـين على البهجة والسعادة والمستقبل الانسانى المشرق كانوا فى حقيقة الامـر غارقين بالتعاسة والذل بشكل يتـعذر تصـوره). وهو السـر الغريب الذى اكـتشـفه المؤلف من خـلال مجمل ما اطلع عليه من ارشيف الكرملن السرى.

وقد درج المتـحدثون فى مـسألة الطغـيان السيـاسى ولا سيـما أثناء حديـثهم عن نموذج فرعون فى القرآن على الذهاب بأن القرآن قد كشف اللثام عن تحالف دنس بين أطراف ثلاثة فى الدولة الطاغية. وهذه الأطراف هى:

"الحاكم المتـجبر فى بلاد الله ويمـثله فرعون، والسـياسى الوصولى الذى يسـخر ذكائه وخبـرته فى خدمة الطاغية وتثبـيت حكمه وترويض شعبه للخـضوع له ويمثله هامان، والرأسمـالى أو الإقطاعى المستفيـد من حكم الطاغية، فهـو يؤيده ببذل بعض ماله، ليكسب أموالاً أكثر من عرق الشعب ودمه ويمثله قارون .

فقـد ذكر القـرآن الكريم فرعون مـصر فى زمن مـوسى عليه السـلام ذلك الحاكم الظالم الذى أرسل له نبيان ولـم يؤمن قال تعالى " ثُمَّ بَعَثْنَا مِن بَعْدِهِم مُّوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْماً مُّجْرِمِينَ ".

وقد اتخذ فرعون بطانة سيئة فالملأ هم الوجهاء والرؤساء حول فرعون أى البطانة التى اتخذها فرعون وجعلها خاصته.

ولكن خرج من هذه البطانة رجل صالح قال تعالى ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِن يَكُ صَادِقاً يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾

وقد وصف ابن المقفع الحكام الظلمة وبطانتهم بقوله " لا يسعد من ابتلى بصحبهم فإنهم لا عهد لهم ولا وفاء ولا قريب ولا حميم ولا يرعون إلا أن يطمعوا فى ما عندك فيقربوك عند ذلك فإذا قضوا حاجتهم منك تركوك ولا ود للسلطان ولا إخاء والذنب عندهم لا يغفر".

وفى التراث العربى حكاية تقول: إن الأسد سيد الغابة قرر الخروج للصيد معه. الذئب والثعلب. وأمر الأسد مرافقيه بالبحث فى الغابة عن صيد مناسب.

فكان أن اصطاد الذئب والثعلب غزالاً جاءا به إلى حضرة الأسد الذى كان يستريح فى ظل شجرة انتظاراً لما سيأتيان به. شكرهما على جهدهما الموفق وطلب منهما تقسيم (الصيد)... فتصدى الذئب للقسمة وقال: إن المسالة واضحة يا سيد الغابة. نقسم الغزال على ثلاثة: ثلث لك وثلث لى وثلث للثعلب... فالتفت إليه الأسد غاضباً و ضربه على رأسه فانفلق وغادر الحياة !!

فعاد يسأل الثعلب عن قسمة مثالية فقال: يا سيد الغابة ثلث لإفطارك وثلث لغدائك وثلث لعشائك. أما أنا يا سيدى فيكفينى شرف الاستمتاع بالنظر إليك وأنت تأكل !!

عجب الأسد بهذه القسمة العادلة. ووجه شكره للثعلب. وقال له: من أين اكتسبت هذه الفطنة. ومن أين لك هذه النظرة العادلة ؟!

قال الثعلب: لقد تعلمتها يا سيد منذ أن رأيت مخ الذئب وقد تناثر على التراب!!

وبعد هذا العرض هل هناك فرق بين الحاشية أو البطانة أو الحكومة المشكلة عادة منها والنظام الحاكم فى الديكتاتوريات ؟ .. بمعنى آخر : هل تتحمل حكومة الطاغية مسئولية أخطائها، أو يتحملها النظام الذى أتى بها ؟!

يمكن القول إنه فى النظم الديمقراطية هناك برلمانات تحاسب .. برلمانات تسحب الثقة من الحكومات .. تسقطها إذا حادت عن الطريق .. فى هذه الديمقراطيات الحاكم الذى اختارته أغلبية المواطنين، فى انتخابات حرة و نزيهة، يكلف شخصية ما بتشكيل الحكومة، و لكنه لا يملك تعيينها، و إنما يقدمها للبرلمان الذى يضم نواب الشعب، الذى يملك حق الموافقة عليها نيابة عن الشعب، الذى اختار النواب .

وهكذا عندما تقع الكارثة يتم التضحية بالحكومة رغم أنها فى حقيقتها كانت تتنفس من رئة النظام و تنفذ أوامره.

التغيير الوزارى فى معظم الديكتاتوريات يُمثل عملية خداع كبرى للشعوب لأنه يمكن الحاكم من التخلص من جسد الجريمة، و إزالة آثار الفساد، وتغيير رؤوس الشياطين، وفتح آفاق جديدة لآمال كاذبة، قد تصدقها الشعوب التى لم تفلح مرة فى إقالة وزير، أو تنصيب آخر، و منها من تنطلى عليه الخدعة الكبرى، و يستبشر خيرًا فى الحكومة التالية .

فالحقيقة هى دائماً و أبداً هى أن وزراء كل حكومة من هذه الحكومات المتعاقبة ليسوا سوى " خدم للنظام " ينفذون سياساته، و " ورقة توت لإخفاء عوراته، و كبش فداء له وقت الضرورة !!

كل وزير حديث يختاره الحاكم طبقا للمعايير التى تخدم أهدافه يكون أشبه -كما يقول البعض - بزجاجة العطر الفارغة التى ملئت بماء آسن، ثم أغلقت بإحكام وغلفت كأفضل ما يكون التغليف ثم وضع عليها لافتة أنيقة مكتوب عليها "أرقى العطور العالمية"الزجاجة شكلها يغرى لكن مضمونها رهيب .

هؤلاء الوزراء الجدد يبقوا فى الخدمة ما بقيت أغطية الماء الآسن بروائحه الكريهة

محكمة فوق رؤوسهم، وبمرور الوقت يتحدث الوزير ويتحرك المسئول، وعند الحركة تتحرك الأغطية وتتسرب الروائح وينكشف المستور، حتى إذا ما فاحت الروائح وانتشرت الفضائح، وفشلت الصحافة فى تجميل الوجوه القبيحة، وفشل القضاء فى إخفاء معالم الجريمة، تَدَخل الحاكم شخصيًا وأصدر قراره الحاسم الذى يتم بموجبه إجراء تعديل أو تغيير وزارى يدارى العورات، ويُخفى السوءات، ويمتص غضب الشعوب .

والشعوب المستضعفة كثيرًا ما تُفسد حكامها بالأفعال الوضيعة والتصرفات المهينة وتدفعهم للغرور والتمادى فى الرذائل !

و ما دمنا نتحدث عن الحاشية فإنه يتعين علينا أن نتناول مكونين آخرين من مكونات الحاشية هما علماء الدين، الذين يحللون سوءات حكم الطاغية، بل و يذهب بعضهم لإضفاء قدسية على ما يفعه، برغم أنه ضد كل ما جاء فى الأديان السماوية .

الذين يضمهم الطاغية إلى بطانته يعينونه على ظلم الناس باسم الله ويروجون بضاعته الفاسدة، ولا يهدفون إلا تحصينه ضد النقد .. فعلماء الأزمان والأديان صنوان لا يفترقان تجمعهما الحاجة للإحاطة برقاب الأمة والسير بها نحو أهدافهما المشتركة.

و من اشد انواع المستبدين سوءا هو المستبد المتمتع بلسلطة دينية و يقول الكواكبى إن الذين ربطوا بينهما رأوا ان الاديان وبخاصة السماوية تدعو البشر الى خشية قوة عظيمة هائلة لاتدرك كنهها وهى تهدد الانسان بكل مصيبة فى الحياة فقط كما فى البوذية واليهودية او فى الحياة وبعد الممات كما جاء فى المسيحية والاسلام وهو تهديد مخيف يشل العقول فتستسلم ثم تفتح هذه الاديان باب النجاة وتعد با لنعيم المقيم ولكن على بابه رجال الدين من كهنة وقسوس وامثالهم لا ياذنون بالدخول الا بالتذلل ويعطونهم انذار او ثمن الغفران .

و يبنى الساسة استبدادهم على هذا الاساس فيسترهبون الناس بالتعالى

الشخصي والتشامخ الحسنى ويذلوونهم بلاقهر والقوة وسلب المال فيخضعون لهم ويقول ان هذاالتشاكل بين القوتين ينجر بعوام البشروهم السواد الاعظم الى نقطة ان يلتبس عليهم الفرق بين الاله المعبود بحق بين المستبد المطاع بالقهر فلا يفرقون بين الفعال المطلق والحاكم بامره وبين لا يسال عما يفعل وغير مسئول وبين المنغم وولى النعم وبين جل شانه وجليل الشان بناء عليه يعظمون الجبابرة تعظيم لله ان هذا كله جعل بعض المستبدين يخلعون على انفسهم صفات قدسية .

يقول الكواكبى وهذا الحال هى التى سهلت فى الامم الغابرة المنحطة دعوى بعض المستبدين الالوهية على مراتب مختلفة حسب الاستعداد اذهان الرعية حتى يقال انه ما من مستبد سياسى الى ان الا ويتخذ له صفة قدسية يشارك بها الله او تعطيه مقاما ذا علاقة مع الله ولا اقل من ان يتخذ له بطانة من خدمة الدين يعينونه على ظلم الناس باسم الله واقل مايعنون به الاستبداد تفريق الامم الى مذاهب وشيعة متعادية تقاوم بعضها بعض فتتهاتر قوة الامم ويذهب ريحها فيخلو الجو للاستبداد وهاجم الكواكبى المدعين من رجال الدين باعوا ضمائرهم وجعلوا من انفسهم خدما الحاكم واعوان للمستبدين وحاولوا ان يرفرفوا حقيقة الدين لخدمة اغراض المستبد وتركوا مسئولياتهم الرئيسية من امر بالمعروف والنهى عن المنكر واصلاح للفاسدين ونصح للحاكم وارشاده الى سواء السبيل وهو بعدهم المسئولين عن ذلك .

فالاستبداد الدينى أو السياسى الممزوج بالدين خطره أعظم وأكبر على الدين والدولة، والحكومة المنبعثة من هذا الاستبداد أقسى أنواع الحكومات.

لقد عمل رجال الدين وفى نفس الإطار (ما يتعلق بالسلطة والحكم) على التركيز، وبشكل أعمى، على تكرار وجوب أمرين يغلبان دولة الأمر الواقع على دولة الحق والقانون .الأمر الأول، يقوم على أن طاعة المخلوق التى تؤدى إلى معصية الخالق مرفوضة، وفى نفس الوقت والقوة يتم التركيز على الأمر الثانى، وهو آن طاعة حاكم جائر خير من فتنة داخل الأمة، ، أى وضع المتناقضين فى المواجه)

المعصية المشروطة قبالة الطاعة العمياء)، وقد جاء ذلك من أجل المحافظة على "النظام السياسي القائم حتى لو كـان جائرا من أجل تجنب وقوع الشـر المطلق : أي "الفتنة " "وهذا يفيـد في تقـديم الطاعـة لكل أشكل الحـكومـات والأنظمـة على الرغم من افتقارها للشرعية المطلوبة ".

ثم نأتي لمثقفي السلطة، حيث يشكل المثقف أحد أطراف بطانة الحاكم، وقد يكون من أهمها، وأخطرها على المحكومين حيث أن ما يمكن تسميته بـ " مثقف السلطة " كان له الدور الأكبر في تعـزيز الاستبداد، و"تلميعه" منذ أن وجـد ما عرف بالكتّاب، الذين وجدوا كي يكونوا صائغين فنيين لرغبات الحاكم، وأوامره. ولم يقتصر دورهم على ذلك فقد تعداه للتدخل في تكيـيف الأوامر واقتطاع جزء من السلطة ليست في مكانها. وعليه، فإن مثقف السلطة مفكراً أو أستاذاً جـامعياً أو باحثاً أو رئيساً للتحرير أو كاتب عمود ظهر ليكون في خدمة الحاكم .

وعن مكانة كاتب السلطة عند الحـاكم المستبد فابن المقـفع يطرح ذلك انطلاقا من أن الكاتب أمام حقيقة أن الكتابة تمثل بضاعة تربـط صاحبهـا برباط الخدمـة المسخرة، بل أكثر من ذلـك، فعليه أن يكون بهلوانا ينفذ رغـبات مخدومه وفق أهـوائه، بصيرا بأهوائهم، مؤثرا لمنافعهم، ذليلا إن ظلموه، راضيا إن أسخطوه.

هذا "الانبطاح" المطلق من " مثـقف السلطة " للحاكم المطلق المستـبد يعود إلى أن هذا الكاتب أمام أمرين: إما أن يبقى تحت قدم الحـاكم وأهوائه مقابل ما يناله من مال و مكانة، وإمـا الزهد والغنى بالنفس، وثمن ذلك أن يبقـى في الفقر . . مع الـكرامة و عزة النفس و الكفاح من خلال أعمال أخرى مشروعة ترضي ضميره .

إذا كان هذا المثـقف ألبس نفسـه العبـودية، فإنه في الوقت نفـسه سـعى ليلبسـها للمحكومين لا لشيء إلا ليكون الجميع مطايا مـثله، وفي أغلب الأحيان دون مقابل. وقد تم تعـزيز هذا التوجه بعـد حالة التمـاهي بين المثقف والسلطة، حيث أصـبحت العلاقة بينهما، في كـثير من الأحيان، علاقة بين طرفين مـتجانسين، وانطلاقا من هذا

التجانس يقمع المثقف مجتمعه بداة سلطوية. وعليه، يتحدد دور مثقف السلطة بين القامع للمجتمع والمقموع من الحاكم.

ويجمل فيصل دراج ذلك بالقول: "زمن المثقف المستبد يتواتر فى لعبة مزدوجة يمثل فيها دور السيد ودور العبد معاً. يجعل عنصرا اللعبة المزدوجة المثقف جزءا من السلطة وجزءا فى السلطة . فهو جزء من السلطة لأنه يكرس القمع ويؤكده، وهو جزء فى السلطة لأنه يمارس امتياز المرتب يعيد المثقف إنتاج المنطق السلطوى فى حقل المعرفة. تتجلى أحادية المرجع وتبرز ضرورة الامتثال، ومرجع الممتثل يقوم فى سلطة خارجة عنه تفرض عليه الامتثال".

ويلعب " مثقفو السلطة " ممن باعوا ضمائرهم للحكام دوراً كبيراً فى تأصيل الاستبداد، حيث يسعون للوصول إلى درجة من رضا الحاكم تجاههم لتحقيق مصالح شخصية. وهذا ما ظهر، بداية، من خلال كاتب الديوان أو مثقف الديوان، الذى سعى لغرز فكرة التسليم بطبيعة السلطة، والتبرير لشرعيتها ما دامت متغلبة وقائمة، كما قام هؤلاء المثقفون بدعم الحكم المطلق.

ويحرص مثقفو السلطة على أن يكون بمنأى عن أى خطر قد يتعرض له من الحاكم، وفى الوقت نفسه كان الذراع الخفية المبررة لحكمه، فمثقف السلطة تنتجه السلطة نفسها وتجعله دائما على استعداد للتصدى الفكرى لأى محاولة نهوض للأمة.

فالسلطة الاستبدادية لا تشرك إلا مثقفيها فى القرار الذى سيخرج للناس لا لشيء إلا ليقوموا بتزييف القرار وتفخيمه، حتى وإن كان مؤذيا للمحكومين، وهو غالبا ما يكون كذلك عند الحكومات المستبدة.

وهنا يأتى دور مثقف السلطة الذى يقوم بتبرير ما يقوم به الحاكم المستبد النافى للحرية، وهذا يعنى أن المثقف هو الأداة الطيعة فى يد الحاكم لا استقلال فى رأيه أو قراراته ودوره، اليوم، يتحدد فى تطبيق ما يضعه الحاكم المستبد من برامج العمل، المناهج الدراسية، الثقافة، الدين، السياسة، والإعلام. ويكون ذلك لأن الحكومات المستبدة ترى أنها أكثر قدرة على الإنجاز والفهم من مثقف السلطة الذى يسعى

لذلك، فلا يقدم النقد لهذه الحكومات، بل هو داعم لها "ولاهث وراءها" لا يريد الحرية، فهو الخائف منها، لأنه نشأ في جو سلطوي استبدادي.

المثقفون السلطويون هم عبيد لهذا النوع من الحكم؛ ولهذا، ليس غريبا أن يخافوا من الحرية؛ لأن العبيد يجزعون من الحرية.

مثقفو السلطة لا يكتفون بوضع الخطوط الحمراء لأنفسهم، وبعدم التفكير في الحرية والانعتاق من العبودية، بل إنهم على كثرتهم، أو قلتهم يقفون صفوفا "صفوفا" يصفقون للحاكم المستبد، عسى أن يأخذوا مكانا لهم في أحد الصفوف الأمامية، وهنا نقف على عتبة التناقض بين الفكري والعملي عند هؤلاء المثقفين، ففي الوقت الذي يجند فيه أعداد كبيرة من المثقفين للعمل مع الحاكم المستبد ودعمه، نجد العديد من النداءات المطالبة بتغيير الواقع الاستبدادي. إن مثقف السلطة يمثل الأداة الفكرية التي تعزز القهر والاستبداد باسم الثقافة.

ويأتي ذلك في سياق السعي الحثيث للحصول على مكاسب شخصية؛ فهو الخاضع لهذه الإغراءات، ولمبدأ الخوف لأنه أكثر خوفا من غيره من حكم الاستبداد حتى ولو كان غيره أقل دراية منه.

تجدر الإشارة، مرة أخرى، أن الأمر يدور حول مثقف السلطة وليس المثقف بصورة عامة. فهناك مثقفون عاشوا وماتوا على مبدأ الفكر الحر القائم على المطالبة بالحرية والتخلص من نير الاستبداد.. ولكن هذه الفئة تبقى الفئة القليلة ذلك أن معظم المثقفين رضوا لأنفسهم المكان الذي وجد فيه الحاكم، وربطوا مصيرهم بمصيره لا بمنبع الثقافة القائم أساسا على حرية الفكر، والإبداع، والحرية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، فبدل أن يكونوا في هذا الاتجاه أخذوا يبحثون عن مخارج لحكم الاستبداد وإلباسه مفاهيم أخلاقية، كمفهوم المستبد العادل.

إذن مثقف السلطة كما تراه السلطة نفسها فيشكل جزءا من الحكم المستبد كما قدمه ابن خلدون، حيث شكل المثقف، من وجهة نظره، الأداة التكميلية للقمع والاستبداد.

وهذا الارتباط بين المثقف والسلطة يظهر كحالة من التبعية ونفى ذات المثقف السلطوى الذى يمثل السلطة فى قضاء حاجاتها بدل القوة، فالمثقف، هنا، أداة من أدواتها وفى ذلك يقول ابن خلدون: " اعلم أن السيف والقلم كليهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره. إلا أن الحاجة فى أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها فى تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم، لأن القلم فى تلك الحال خادم فقط منفذ للحكم السلطانى . والسيف شريك فى المعونة كذلك فى آخر الدولة حيث تضعف عصبيتها ... وأما فى وسط الدولة فيستغنى صاحبها بعض الشىء عن السيف لأنه قد تمهد أمره ولم يبق همه إلا فى تحصيل ثمرات الملك من الجباية والضبط ومباهاة الدولة وتنفيذ الأحكام. والقلم هو المعين له فى ذلك . فتعظم الحاجة إلى تصريفه، وتكون السيوف مهملة فى مضاجع أغمادها إلا إذا أنابت نائبة أو دعيت إلى سد فرجة، ومما سوى ذلك فلا حاجة إليها. فيكون أرباب القلم فى هذه الحالة أوسع جاها وأعلى رتبة، وأعظم نعمة وثروة، وأقرب من السلطان مجلسا، وأكثر إليه ترددا، وفى خلوته نجيا، لأنه حينئذ آلته، بها يستظهر على تحصيل ثمرات ملكه والنظر إلى أعطافه، وتثقيف أطرافه، والمباهاة بأحواله".

مثقف"السلطة" همه الأول منح "النظام" السياسى الشرعية مقابل أن ينعم بالعطاءات المادية والترقيات و المناصب الرفيعة، ويمكن وصفه بأنه الأداة والبوق الايديولوجى عند المستبد، وهو الذى يمتلك القدرة على تزيف الحقائق، ويخفى بمهارة أهداف المستبد الذاتية المحدودة، ويحولها بمهارة الى اهداف سامية باسم الشعب والامة والوطن، مستخدمًا كل المخزون الفكرى والمفاهيم الاخلاقية لدى الناس ولصقها بسلوك "المستبد" فيصبح هذا المستبد "انسانا فاضلا" "قديسا"!

هذا " المثقف" لايكف عن الهتاف، فهو يترزّق من هتافه، ويتحول بالتدريج الى مستبد صغير، فيتوالد الاستبداد ويعيد إنتاج شروط انتاج الاستبداد من جديد نفسه، فيصبح استبدادا دينيًا واستبداداً ثقافيا واستبدادا اجتماعيا واقتصاديًا.

هؤلاء"المثقفون" هم المسؤولون عن فساد العقل لأنهم حولوا العقل من وظيفته

النقدية إلى أداة تبريرية للأنظمة العاجزة ومروجين بارعين للشعارات التى يؤدلجونها ويسوقونها ليل نهار.

وهناك ثمة اتفاق بين المراقبين لما يجرى على أن الثقافة فى حاجة ملحة إلى نمط المثقف الحقيقى و ليس المزيف أو كما يطلق عليه المفكر الكبير زهير الخويلدى " الفيلسوف الديمقراطى ".

فخلق ثقافة جديدة لا يعنى مجرد قيام كل فرد باكتشافات أصيلة بل يعنى أيضا وبالتحديد نشر حقائق اكتشفت من قبل نشرا نقديا بحيث تصبح هذه الحقائق اجتماعية وتتحول إلى أسس لأعمال حيوية وعناصر تنسيق وتنظيم ثقافى وأخلاقى".

الوضع الطبيعى المطلوب بالنسبة للعلم والحضارة والتنوير هو أن القسم الأهم من البشر مثقفون وأن تقوم هذه الطبقة المثقفة بدورها الوظيفى فى المجتمع من أجل التوعية والتربية والتوجيه وصنع الرأى العام والحرص على احترام المصلحة المشتركة بشكل مرموق ولكن الوضع الموجود الطارئ والمداهم هو حالة الاستقالة واللامبالاة والعزوف التى يتصف بها معظم المتعلمين والمتعالين أى أن القسم الأهم من البشر لايمارسون وظيفة المثقف فى المجتمع بل يصدرون مجموعة من الأحكام السابقة ويفضلون أن يتم معاملتهم كطبقة تعيش فى برجها العاجى فى عالم من الحريات المجردة والمثل الأفلاطونية البعيدة كل البعد عن الواقع اليومى وغير القابلة للانطباق على التجربة التاريخية للدول والشعوب.

إذا نظرنا إلى حالة الثقافة والمثقفين عندنا فإننا نستنتج تدهور الثقافة وضعفها على مستوى الإنتاج الكمى والتأثير الذوقى فى الناس والحضور النوعى فى المحافل الدولية ونستخلص كذلك قلة المثقفين واهتمام الموجودين منهم بقضايا شكلية وخوضهم صراعات وهمية واستنجادهم بجهات رسمية أجنبية إذ يظن البعض أن

صفة المثقف ينبغى أن يوصف بها من يبشر بقيم الحضارة الغربية ويستعمل مناهجها وينشر علومها ونظريتها ومن ينظر إليها على أنها هى الحقيقة الموضوعية والفكر الكونى ويحرم منها الدارس الذى مازال يستشهد من كتب التراث ويجتر ثقافات الماضى حتى وان ادعى الانتماء إلى العقلانية والعلم والفلسفة ومارس النقد والتفكيك فإلى أى مدى يصح هذا الرأى؟ من المثقف؟ وكيف يكون مثقفا عضويا؟

و أود أن أنوه هنا لوصف الدكتور نصر حامد أبو زيد لمثقفى السلطة، الذى جاء كعنوان لنص كلمته فى الجمعية الفلسفية المصرية "المفكر حارس قيم .. لا كلب حراسة" .. و نظراً لأهمية الكلمة فى توضيح قضية المثقفين العرب و علاقتهم بالسلطة كجزء مكون من مكونات الشعوب العربية، ينتمون إليها، و يحسبون عليها فسوف نقدم هنا نص هذه الكلمة كما جاءت على لسانه فى المؤتمر السنوى للجمعية الفلسفية المصرية والذى عقد فى كلية الآداب جامعة القاهرة ونشرها الكاتب الصحفى الكبير الراحل مجدى مهنا فى عموده اليومى على ثلاث حلقات فى " المصرى اليوم" :

تعانى أوطاننا من أزمة خانقة، أو أزمات فى كل المجالات وعلى كل الأصعدة، لكن هذه الازمات يمكن ردها جميعا لأزمة الحرية .

إن القول النهضوى " ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة نبنيه بالحرية والفكر والمصنع " قد أدرك أن الحرية هى وحدها المفتاح الذى يقود عملية التقدم فى الصناعة والزراعة، باختصار الحرية هى قاطرة التنمية، وعوائق الحرية تتمركز فى الاستبداد الذى يولد الفساد الذى يؤدى بدوره إلى الخراب الشامل .

ومنذ بداية القرن الماضى والمثقف العربى، الشيخ والأفندى والتقنى، يشكو من الاستبداد ويحلل أسبابه ويبين مخاطره ويقترح الوسائل للخروج منه إلى أفق الحرية وسيادة إرادة الأمة تحقيقا للعدل والمساواة، وها نحن بعد قرن كامل تغيرت فيه الدنيا،

وانتقل العالم من عصر التصنيع إلى عصر تكنولوجيا المعلومات، لانزال نراوح أماكننا من وطأة الاستبداد السياسى والاجتماعى بل والثقافى والدينى .

تغلغل الاستبداد فى تفاصيل حياتنا من وطأة تاريخ طويل من الحكم العسكرى أو الطائفى أو المشيخى. فالأب مستبد يقهر الزوجة والطفل باسم " تماسك الأسرة " والمعلم يقهر التلاميذ باسم " حق المعلم فى التبجيل والتوقير " والرئيس أياً كانت درجته يقهر المرؤوسين باسم " الضبط والربط والنظام " ورجل الدين يقهر المؤمنين باسم " السمع والطاعة " والحاكم يقهر شعباً بأكمله باسم " التصدى للأخطار الخارجية " .

صار الوطن معسكراً ... كلنا محبوسون داخل أسواره نحيى العلم كل صباح ومساء وطوال اليوم نغنى الأغانى الوطنية رننشد الأهازيج فى حب الوطن

تفكيك الاستبداد مسألة بسيطة وسهلة فحواها أن نكف عن الهتاف وأن نعيد النظر فى مسألة أننا يجب أن نموت لكى تحيا الأوطان .

لماذا يجب أن نموت ؟ وأى أوطان هذه التى ستبقى بعد موتنا ؟ لقد متنا وبقيت أوطان لانعرفها ولاتعرفنا .

من العجيب أن عبد الرحم الكواكبى منذ أكثر من مائة عام قد نبهنا أن " الاستبداد أصل كل فساد، إذ يضغط على العقل فيفسده، يلعب بالدين فيفسده، ويغالب المجد فيفسده، ويقيم مكانه " التمجد " . كيف لم ننتبه أن الاستبداد رأس الفساد وهو الكلمة المفتاح؟

وهكذا إذا كانت قد جرت العادة أن تتطلع المجتمعات إلى دور إنقاذي للمثقفين في أوقات المحن والأزمات أو في لحظات التحول العاصفة، كنوع من الإقرار بالوظيفة الخاصة لهم في الرد عما يستجد من تطورات، وفي إعادة بناء وعي نقدي وأفكار جديدة يفترض أنهم أقدر المعنيين ببنائها، الأمر الذي يفسر إلحاح السؤال عن حال المثقفين اليوم.

ويقدم لنا الكاتب والمفكر والمثقف الكبير الأستاذ أكرم البنى تصوره الخاص بخيار المثقفين أمام التحديات الراهنة على النحو التالى .. يقول : فى تنشيط دائرة الفعل الثقافى بأفقها النقدى المفتوح على الفكر الإبداعى الحر المستوعب لتجربتنا ولمختلف التجارب التاريخية فى المعرفة والسياسة، ما يمكّننا من فهم ذواتنا ومعرفة الآخرين وتحديد أسباب إخفاقاتنا إن لم نقل انهياراتنا وسبل تجاوزها.

ورغم أن المثقفين لا يشكلون كتلة متجانسة موحدة الأهداف والاهتمامات، بل هم فئة متنوعة المهام تخترقها المصالح والصراعات الاجتماعية، فإن ثمة مشتركا يجمعهم بصفتهم عموماً أشد الناس التصاقاً بالمعرفة وأقربهم إلى تحكيم العقل والنقد، وأكثرهم استعداداً للتعبير الإبداعى والإنسانى عن هموم البشر وتطلعاتهم، ما يضع على عاتقهم فى مواجهة حالنا الراهنة بمختلف أزماتها ومآزقها السياسية والاجتماعية، مهمة المبادرة إلى تأسيس وعى تاريخى حول مسائل إشكالية لم تستطع الثقافة العربية التأسيس لها أوعممتها بصورة قاصرة ومشوهة. ولعل فى هذه الخطوة ما يعيد للمثقف النقدى حضوره ودوره وأيضاً تألقه.

ليس من المبالغة فى شيء لوقلنا إن الأنظمة السياسية طيلة العقود الماضية نجحت فى استنبات أنواع شتى من المثقفين الموالين لها ممن يصطلح على تسميتهم بمثقفى البلاط .

ويطالب المفكر الكبير بـ :

* فك الارتباط المرضى فى علاقة المثقف بالسياسة، ولا يقصد هنا القطيعة بين حقل النشاط الثقافى والسياسى بل تحديد التخوم بدقة ووضوح وقراءة وجوه التمفصل والاختلاف، بما يؤدى إلى تحرير المثقف من ماضٍ سيطرت فيه العوامل والأهداف السياسية على مسارات حياته وإنتاجه المعرفى، وخصوصًا ذلك الدور المدمر الذى لعبته السلطات السياسية. ترغيبا وتهديدا، لإخضاع المثقفين واحتوائهم أوتهميشهم وتغييبهم.

وبديهى أن السلطة تحتاج لتثبيت ركائزها إلى عملية إنتاج فكرية داعمة، وتالياً إلى مثقف يصوغ لها أيدولوجيتها من أجل تعضيد النظام الذى تقوده وضمان تأييد الناس لها وقبولهم بها.

ويقول لا بد من البدء بأولئك الذين آثروا الصمت والتزموا الحياد والسلبية تجاه مآسى مجتمعاتهم ومعاناة ناسهم، يليهم من قدموا، طوعاً أوكرهاً، بعض أشكال الدعم والمساندة للحكام واكتفوا من الغنيمة بالإياب. وكان أسوؤهم من اندمجوا فى عالم السلطة ومغانمها وصارت مهمتهم الرئيسية تبرير سياسات الحاكم وتسويغ ممارساته الاستبدادية والدفاع عن بطشه وظلمه، فغاب دور المثقف النقدى وتصدرت قائمة "المبدعين" وجوه أتقنت الترويج لثقافة الوضع القائم وأسسه السيادية، وكانت أداة ناجعة لمحاربة قلة قليلة من أبناء جلدتهم بقوا أمناء للهم العام وحقوق الناس.

لكن سيطرة السياسة على الثقافة لم تنجب مثقفى السلطان فقط، فثمة مثقفون ليسوا أحسن حالاً داروا فى فلك الأحزاب المعارضة ولم يميزوا أنفسهم كحملة مشروع خاص يتطلع -بالاستقلال عن الأفعال السياسية- إلى مساعدة المجتمع على التحرر والتطور، فرضوا من حيث المبدأ إخضاع وظيفتهم الثقافية والمعرفية للغرض السياسى وإن من موقع آخر، واندمجوا فى التنظيمات التى انتموا إليها وحولوا أنفسهم إلى ثلة من الحزبيين أوالأتباع والأنصار، أولنقل إلى ما يشبه الأبواق تدافع عن سياسات أحزابهم وبرامجها.

فألغى المناضل السياسى دور المثقف الحر وأثمرت النتائج عن إجهاض الثقافة النقدية وإضاعة فرصة ثمينة لنموالفعل المعرفى باستقلالية نسبية عن الأفكار السياسية المتصارعة، ما أدى إلى تراجع مكانة المعرفة من غاية فى حد ذاتها إلى وسيلة انتقائية يسعى المثقف إلى اكتساب ما يفيد منها لدعم مواقف حزبه وتبريرها.

إن الحقل الثقافى يختلف عن الحقل السياسى، فالثقافى يتميز بثباته النسبى وبصيرورة ترتبط بديمومة الإنتاج المعرفى، بخلاف لسياسى المباشر المتغير حسب

الحـال والأحوال والموصـول بالحـاضر فـى جريانه وتطوراتـه، والذى يرتهن فى تنوع مواقفه وتبدلها إلى توازن القوى وما تقرره فى كل لحظة من اللحظات التاريخية.

ومعنى هذا أن تغيير الذهنيات وأنماط الوعى يقـتضى زمناً أطول وفعلاً مختلفاً من زمن المبادرة السـياسـية وفعلهـا المباشر، ولـهذا السبب ينبـغى أن تأتى أدوار المثقـفين ووظائفهم ضمن أصول التأسيس الراسخ للمنظومة المعـرفية كقاعدة أشمل يمكن أن تستند إليها السياسة فى بناء مهماتها وأهدافها.

* تحرير المثـقف من سيطرة الوعى الأيدولوجى، سـواء أكان قومـياً أم ليبـرالياً أم شيوعـياً أم دينياً، فـبعد كل التحـولات التى حصلت فى العالم المعاصـر خلال الربع الأخير من القـرن العشرين، وفشل الكثيـر من الاختيارات الأيدولوجيـة والفلسفات الإرادية والحتمية، لم يعد بإمكاننا أن نواصل التفكير بالآليات الذهنية نفسها ونتصور وجود جماعة بشرية قادرة، بمرجعية فكرية مـستنسخة أومقتبسة، على إنجاز الأهداف التاريخية وتجاوز إمكانيات الواقع وملموسية الحدث فى المكان والزمان.

إن الاعتراف بانحسار الأيدولوجية كخـيار معرفى ونمط حياة والإقرار بلا جدوى خوض الصراعات فى مستـوى الأفكار والنصوص لإثبات صحة هذا الموقف أوذاك، يعنى بالضرورة تقدم مـبدأ مقارعة الحجـة بالحجة والوقائع بالوقائع، وإتاحـة الفرصة لنشر العقلانية وتوظيف المنهج العلمى وتطبيـقاته العملية من أجل تفسير الواقع الحى وتحليله كظواهر ومشكلات محددة بعيداً عن تأثير العوامل الذاتية والتحيز.

فليس من مثقف قادر أن يبدع نقدياً إذا ما استمر فى الارتهان لرؤية أيدولوجية بما فيهـا من ثوابت معرفـية وتحصينات فكرية والتـزامات سابقة بصـور وحلول جاهزة. وعندما تكون الأزمات التاريخـية شاملة ومزمنة ومتعددة الأبـعاد، ينبغى التسلح أولاً وقـبل كل شىء بطرائق الفكـر العلمى النقـدى والمفـتوح عـلى مخـتلف التـجـارب التاريخيـة، ودونه لا نتمكن من قراءة ناجحة للوقـائع فى تشابكها وتعقدها واخـتيار الوسائل الكفـيلة بمعالجتهـا، ما يمهد لبـناء رؤية جديدة ذات بعد نهضـوى تلتقى مع

إبداعات الحضارة الإنسانية وتفهم الاختلافات القائمة بين الناس وما يترتب عليها من اجتهادات ومواقف، وتتعلم التعايش معها دون أن تسعى إلى تهميشها أوإلغائها.

عندما تكون الأزمات التاريخية شاملة ومزمنة ومتعددة الأبعاد، ينبغي التسلح أولاً بطرائق الفكر العلمي النقدي والمفتوح على مختلف التجارب، ودونه لا نتمكن من قراءة ناجحة للوقائع .

وربما تشكل مثل هذه الرؤية نقطة انطلاق لتجاوز ما يشهده المثقف والثقافة بصورة عامة من خسوف الاتجاهات العقلانية وتراجع المشروع التنويري ودوره في استيعاب مقومات الحضارة الحديثة , وأيضاً للرد على الأصوات اللاعقلانية التي تدعوإلى العيش في الماضي والموروث دون نقد أواجتهاد، وبنفس القدر مواجهة الروح الدوغمائية في وجهيها الوطني والقومي وملاك الحقيقة المطلقة غير القابلة للاختبار أوالنقاش، مما يجعل الغلبة للصور والعبارات المحفوظة على كل دليل عقلي أوتجريبي.

وربما في تحرر المثقف من حالة النوسان الأيدولوجي بين ثقافة استبداد الفكر الرسمي والنزعة الظلامية اللاعقلانية والعقائدية الدوغمائية، ما يعيد صياغة دور المعرفة في الحياة وبناء التصورات المرتبطة بالتاريخ، وتحديد المواقف المحتملة في سياق تحولات الأحداث وتطورها كما تجري على أرض الواقع لا كما ترسمها العقول والأفكار.

* دفع المسألة الديمقراطية إلى مرتبة الأولوية التي تستحقها وما ينجم عنها من تداعيات على مستوى أداء المثقف والفعل المعرفي في السياسة والمجتمع.

لقد لعب غياب الديمقراطية والحريات دوراً نوعياً في انحسار الفكر الأصيل وتراجع دور المثقف النقدي والملتزم، ونجحت أنظمة الاستبداد في إلحاق المعرفة بالدولة والعقل بالسلطة وفي تكميم أفواه المفكرين المخلصين وتحطيم أقلام النقاد الشرفاء، ما أدى إلى خنق الثقافة وتدجينها وتطويعها لتصبح مجرد صدى أوأداة تبرير وتسويغ لا فعل إبداع وتطوير.

وما أكمل الدائرة ضعف مقاومة المثقفين الديمقراطيين أوتقصيرهم فى نصرة الديمقراطية أواختزالها فى وعى بعضهم إلى حدود ما يعطيه السلطان، وتأويل ما هوقائم من هوامش ضيقة على أنها الديمقراطية المطلوبة.

وتجدر الإشارة فى حدود هذه النقطة إلى أن غالبية المثقفين أحجموا لفترات طويلة ولأسباب متنوعة عن ممارسة نقد حازم ضد الاستبداد وانعدام الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان ولم يظهروا قدراً كافياً من التضحية والشجاعة للاعتزاز بالحياة الديمقراطية وحرية التفكير والإبداع والتمسك بمعاييرها أمام الضغوط السياسية والاقتصادية، وكانوا مقصرين كثيراً فى التأكيد على حيوية المسألة الديمقراطية وتخصيص جهد متميز لنشرها وتثبيتها فى عقول الناس وجعلها سلوكا جماعيا فى مواجهة التسلط والقمع.

وإذا كانت المسؤولية الأساسية فى خلق هذه الهوة تقع على عاتق الاستبداد الذى عطل فعالية الثقافة وأخضعها لمصالحه وحاجاته وقطع تيار المعرفة من الوصول إلى المجتمع تحت طائلة النفى والسجن لبعض المثقفين وفى أحيان أخرى تصفيتهم جسدياً، فإن جزءاً من المسؤولية يتحمله المثقفون أنفسهم باستسلامهم لنتائج ما حصل والتردد فى المجاهدة الذاتية لردم هذه الهوة، بل إدمان غالبيتهم التعايش مع حالة الغربة والعزلة، بما فى ذلك التهرب من واجبهم فى التعبير عن مشاعر وحاجات المجتمع الذى يعيشون فيه وإدراك مستلزمات تغييره.

ومن خلال القراءة الأولية فى السياسات الحكومية العربية الجديدة نستطيع أن نرصد بعض التحولات والتغييرات فى سياساتها عن سياسات الأنظمة التى ورثت عنها هذه الحكومات كرسى السلطة، والواقع أنها فروقات فى مجال تسيير الإدارات أكثر منها فى تغيير السياسة العامة للدولة، وأهمها : الانتقال من عهد الأب الروحى والزعيم الملهم الذى لا يخطئ، وإذا حدث وأخطأ فلا مجال إلى محاسبته، بل إن أخطاءه كلها مغفورة، والذى تنشر حوله هالة العظمة والاحترام، والذى يصفى

المعارضـين ويقصى المنتقـدين وسط تصفيق الجـماهير الجـاهلة التى تعلمت حب من يذلها وتعظيم من يهينها، إلى مجرد رئيس دولة دون ألـقاب تفخيم ولا صفات إلهام وزعامـة، رئيس يسعى إلـى كسب تعاطـف الشعب ورضـاه، ويمتلك الجـرأة الأدبية للاعتراف بالخطأ والاعتذار عند التـقصير. وبالطبع فلا مجال إلى إزاحته أومـحاسبته إذا أخطأ. وحـسب الشعـوب من نعـمة الديمـقراطيـة هذه المرة كـون الرئيس نفسـه يعترف بالخطأ أمامها!

* كذلك الانتقال من عهد الزعيم الخبير الملم بكل الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية - وهذه الأخـيرة غالـبا ما تكون الخـبرة الوحيـدة الحقيـقية كـون معظم الزعـماء الشـمـوليين من الضـبـاط فى القوات المسلحة الذين اسـتـولوا على الحكم بالانقـلابات المسلحة الدامـية- الزعـيم الدى يحكم البلد دون مـشورة والذى يعـين المقربين فى المناصب المختلفة دون اعتمـاد الكفاءة والخبرة ـ إلى الرئيس الذى يتعاون مع فـريق من الخـبـراء والإخصـائيـين فى مـخـتلف المجـالات والذى يدير الإدارات والمرافق الحكومية حسب المناهج العلمية الحديثة، وحسب قوانين وفنون علم الإدارة، وهؤلاء لن يكونوا فقط من المؤيدين للنـظام، بل سوف يمتد البـساط الإدارى الجديد ليشمـل المحايدين وبعض المعارضين الذين لا تشكل مـعارضتهم حـرجا للنظام، بل تؤدى خدمة له لما توهم من وجود حرية تعبير واحترام للحريات.

وعلى صعيد إدارة الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية، الانتقال من التشكيلات الحكومية شـبه الملكية إلى التشكيلات الأقـصر عمرًا والأقل نفوذًا حـيث شهد النظام الشمولى خلطا غريبا بين هذه الأجهزة وسيطرة النفوذ العابر للوزارات والدوائر على سيـر عملها، ومن الهيـاكل الإدارية المقيدة الأيدى إلى هيـاكل جديدة مختـصة ذات فعالية وإن محدودة.

والانتقـال من سياسـة نشر العقـائد القومـية والحزبيـة فى الداخل والخارج، وبث صورة المواطن الصالح على أنه المواطن الموالى للنظام والمشارك فى النشاطات الحزبية

والذى لا يرى إلا الحسنات والإيجابيات إلى بث صورة المواطن الصالح الذى يؤدى عمله بإخلاص وأمانة، ويحترم القوانين والأنظمة العامة، وإنهاء حالة التعبئة الشعبية وتفريغ الطاقات فى مجال رفع المستوى المعيشى وزيادة الإنتاج .

والانتقال من سياسة كبت التيارات الدينية التى تتدخل فى الشؤون السياسية إلى السماح لبعض المظاهر الدينية التقليدية بالظهور لتغطية الفراغ الناتج عن انحسار الفكر القومى، لكن هذه التيارات لن تشكل أى خطر أو إحراج للنظام مادام فهمها للدين لا يخرج به من دور العبادة والأحوال الشخصية.

والانتقال من السياسة الخارجية التى كانت تصطنع قضايا النضال القومى وتمتد اهتماماتها لتشمل القضايا الإقليمية والدولية ولا تتورع عن تقديم الدعم إلى أنظمة ومجموعات وأحزاب لا فائدة من دعمها لشعبها سوى ما يتوهم النظام وينشر عبر وسائله من مصالح مزعومة ومحاربة المبادئ والنظم المعادية إلى حكومات تتبنى سياسات أكثر عقلانية وأقل اندفاعا فى القضايا الخارجية، خصوصا مع وصول ميزانية الدولة إلى حالة من العجز الشديد نتيجة سياسات الدعم الخارجى غير المدروس والإنفاق الداخلى غير المسؤول، ومع انكشاف عدم جدوى هذه السياسات، بل وضعها البلاد فى حالات عداء دائم مع دول أخرى هى فى غنى عنه، إضافة إلى أن الدعم المذكور كان دائما يوزع بطريقة المحسوبيات، ولا يوجه لخدمة القضية محل النزاع.

والانتقال من سياسة الأحلاف الدولية الخارجية ذات المعايير الأيديولوجية إلى سياسة الأحلاف الاقتصادية والجغرافية، وكان انهيار الحلف الاشتراكى وانتهاء الحرب الباردة وخفوت حلف عدم الانحياز، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم من أهم أسباب انتشار هذا النوع من الأحلاف بسبب السياسة الرأسمالية التى تميل إلى فرض مبادئها بعيدا عن الحروب والنزاعات العسكرية، وتفضل فى مقابل ذلك الإخضاع الاقتصادى وفرض التبعية الفكرية والثقافية عبر

سياسة العولمة، وعبر المبادئ والأفكار والمؤسسات الداعية إلى فتح الحدود وانتقال المبادئ والحضارات بين الشعوب دون قيد أوشرط.

وتجاوز الكثير من الخلافات التى كان النظام السابق قد افتعلها أوتسبب بها مع دول الجوار والأنظمة الإقليمية، وهذه تعد من أهم حسنات العهد الجديد لما أتاحت للمواطنين فى تلك الدول من حرية أكبر فى التنقل والتبادل التجارى .

ولكن وبالرغم من التغييرات السابقة الذكر فإن العهد الجديد لا يزال يحتفظ بملامح وراثية من العهد السابق تكاد تجعل من مظاهر الانفراج المعلنة أقرب إلى تغيير مرحلى فى سياسة ثابتة منها إلى منهجية دائمة، وتطلق الكثير من التساؤلات المشروعة حول المستقبل ومن أهم هذه الملامح: طبقة المنتفعين والمصفقين، وهؤلاء التصقوا بالحكم حتى أصبحوا جزءا منه، وبسبب أعوام طويلة من النزاع مع المعارضة اقترفوا خلالها الفظائع للمحافظة على السلطة، فقد أصبحت علاقتهم بالنظام علاقة ارتباط مصيرى بحيث لوزال أحدهما فسيكون الزوال مصير الآخر.

ولم تفلح الحكومات الجديدة فى التخلص من الفساد الإدارى من رشاوى واختلاسات مالية وسيطرة أصحاب النفوذ على الإدارات والمرافق الحكومية، وتمريرهم لكثير من المشاريع والمعاملات غير القانونية، وإن كان عمر الأنظمة الجديدة القصير نسبيا فى السلطة قد يبرر لها عدم قضائها على الفساد تماما، فمما يؤخذ عليها أنها لم تتخذ أى خطوات جادة بى هذا المجال ولا يبدوأن لديها النية باتخاذها فى الأمد المنظور.

* عدم اتخاذها أى خطوات جادة لتطوير عملية انتقال السلطة وإصلاح الوضع السياسى وإطلاق الحريات والسماح لمختلف التيارات السياسية والفكرية بالعمل وفق ما تنص عليه دساتير البلاد.

ولم تتغير ولوبشكل بسيط عملية تربية وتدريب الأجهزة الأمنية ولم تستبدل روح الاستعلاء على المواطن والاستخفاف بحياته لدى تلك الأجهزة، ولا يزال أمن الدولة هوالأولوية المطلقة التى يباح من أجلها دوس الكرامات وانتهاك الحريات.

وبالرغم من الخطر الواضح الذى يهدد شخصية الأمة وكيانها الثقافى جراء سياسة العولمة فإن سياسة اللامبالاة تجاه هذه القضية المصيرية هى الرد الوحيد من جانب النظام وأجهزته. وهى فى الواقع امتداد لسياسة الحكم الشمولى تجاه المواطنين.

* أنها لا تعدوعن كونها حلقة متممة للسياسات الدولية والإقليمية للقوى الكبرى أوعلى أحسن الظن غير متعارضة معها، فكما كان حكم الأنظمة الشمولية ببطشه وتهوره متناغما مع سمات فترة الحرب الباردة من تهديدات نووية وحرب نجوم وعمليات تجسس، تأتى الأنظمة الجديدة لتسمح بفتح الحدود أمام كل الثقافات الوافدة دون رقيب فى ظل فقدان الأمة لمناعتها الثقافية الناتجة عن سياسة الكبت المستمر وإجبار العقول المبدعة على الهجرة أوالانكفاء بالتجاهل حينا وبالمحاربة أحيانا أخرى.

وما دمنا نتحدث عن الديمقراطية الغائبة فى عالمنا العربى، فإنه حرى بنا أن نتطرق إلى إحدى أكبر الإشكاليات المرتبطة بهذه الأزمة الكبرى، وهى استخدام بعض الأنظمة لورقة الحركات الإسلامية، كمبرر للتملص من عملية الإصلاح الديمقراطى المنشود، مستغلة موقف الغالبية الرافض لدولة الخلافة، لا سيما فى ضوء تجاوزات بعض هذه الحركات وخروجها عن صحيح الدين .

ويعبر عن هذه القضية الكاتب الأستاذ الدكتور برهان غليون أستاذ علم الاجتماع السياسى فى جامعة السوربون بباريس حيث كتب تحت عنوان " الديمقراطية العربية وبعبع الحركات الإسلامية " يقول : فى الصراع العنيف الجارى فى البلاد العربية إزاء إصلاح النظم السياسية أصبح التخويف من الحركات الإسلامية واحتمال سيطرتها على المؤسسات التشريعية يستخدم حجة رئيسية لتبرير قمع الحركة الديمقراطية والحفاظ على الوضع القائم . (- الديمقراطية العربية وبعبع الحركات الإسلامية - الأستاذ الدكتور برهان غليون - الجزيرة)

وتطمح النظم القائمة عبر التلويح بالبعبع الإسلامى إلى تخليد نفسها وتأبيد

زعاماتها وإضـفاء شرعية ثانوية تبرر الحفـاظ على السياسات القمعيـة وتعوضها عن الافتقار للشرعية الشعبية .

ولا يهدف هذا التـخويف المستمـر الذى تعززه فى بعض الأحيان عـمليات عنف مسيرة وموجهة من قبل السلـطات نفسها إلا إلى دفع الطبقة الوسطى التى تخاف من أن تهدد الحركـات الأصولية حرياتهـا الدينية والشخصـية التى هى ضيقـة ومحدودة أصـلا، إلى الاصطفاف خـلف النظام القـائم أوعلى الأقل إلى الوقـوف على الحيـاد وعدم التورط فى مواقف معارضة تفتح الطريق نحونغيير قواعد عمل النظام.

فمن خـلال التلويح بالـبعبع الإسـلامى تطمح النظم القائمـة إلى تخليـد نفسـها وتأبيد زعامـاتها وإضفاء شـرعية ثانوية عليهـا تبرر الحفاظ على السـياسات القمـعية التقليـدية وتعوضها عن الافـتقار للشـرعية السيـاسية المستـمدة من القبول والموافـقة الشعبية.

فهى لم تعد تـهتم حتى بالادعاء بأنها تحـكم بتوكيل من الشعب، وليـست بحاجة إلى تجديد هـذا التوكيل مـادامت تستطيع أن تحكـم باسم درء المخاطر المحتـملة على الدولة والنظام وقطع الطريق على الفوضى والاقـتتال. وهذا ما يعـبر عنه السعى إلى جعل الحكم العرفى وتطبيق قـانون الطوارئ عقيدة سياسية أوبالأحـرى دين السياسة المحلية.

والواقع أنه ليست فـئات المصالح الحـاكمة هى وحدها الـتى تستخدم هذه الحـجة لتبرير الحـفاظ على الأمر الواقع وإضفاء النرعـية على الاستبداد ولوبطريقـة سلبية، وإنما أيضا الدوائر العليا ومـخططوالإستراتيجيات الكبرى فى الـدول الصناعية. فهم أيضا يعتقـدون -رغم الحديث المكرور والدائم منذ فترة عن مشاريع دمـقرطة المنطقة العربيـة- بأن الضغط الشديد على الأنظمـة الاستبـدادية من أجل الإصلاح يمكن أن يزعزع استـقرارها ويفتح الطريق أمام استـيلاء الحركات الأصوليـة المتطرفة والمعادية بصراحة للغرب وللمصالح الغربية على مقاليد السلطة فيها.

ورغم اعتراف الرئيس الأميركى جورج بوش نفسه بخطأ السياسات الأميركية الماضية التى قامت على دعم النظم الاستبدادية خلال أكثر من ٦٠ عاما وتبنيه العلنى لمشاريع التغيير الديمقراطى فى المنطقة، لا يزال منظروالسياسة الأميركية، مثلهم مثل زملائهم فى أوروبا، يؤمنون بأن أى انفتاح ديمقراطى جدى سيكون لصالح الحركات الإسلامية. ومن الأفضل إذن التعامل مع الأنظمة القائمة مع السعى ما أمكن إلى إصلاحها بدل تبنى خيارات ديمقراطية ليس هناك ما يضمن نجاحها.

ومن هنا، وبسبب ما يقال عن الخطر الإسلامى الجاثم، لم يتغير الموقف الخارجى تجاه مسائل التحول السياسى الداخلى فى المنطقة العربية ولن يتغير فى اعتقادى لفترة طويلة.

ومضمون هذا الموقف ليس الاستمرار فقط، ولوعلى مضض، فى دعم نظم فقدت صدقيتها وباتت تشكل خطرا على استمرار النفوذ الغربى ذاته، ولكن أبعد من ذلك الاعتقاد بأن الشعوب العربية ليست ناضجة بعد للدخول فى المنظومة الديمقراطية.

ويستتبع هذا بالضرورة التمديد لمبدأ القبول بحرمان الشعوب العربية من حقها فى تقرير مصيرها بحرية الذى لا يزال سارى المفعول فى المنطقة العربية منذ القرن الماضى دون انقطاع. وهوما يبرر كل السياسات والأعمال والإجراءات غير الشرعية وغير القانونية التى تلغى هذا الحق وتمنع ممارسته، العنيفة منها وغير العنيفة.

منظروالسياسة الأميركية والأوروبية يؤمنون بأن أى انفتاح ديمقراطى جدى سيكون لصالح الحركات الإسلامية، لذا فإنهم يفضلون التعامل مع الأنظمة القائمة مع السعى إلى إصلاحها بدل تبنى خيارات ديمقراطية .

وهذا ما يفسر أيضا أن الاحتلال وفرض الحماية والوصاية المقنعة هنا وهناك ووضع المنطقة بأكملها تحت نوع من الإشراف الدولى الأحادى أوالرباعى لا يثير لافى دوائر القرار والسياسة الغربية ولا فى الدوائر الرسمية العربية تساؤلات عميقة

واعتـراضات، سواء أكـانت سيـاسية أم أخـلاقية، فـهوالتجـسيد المـباشر لهـذا المبدأ وللقناعة الـعميـقة بالقصـور السياسى والأخـلاقى الجوهرى للجـماعة أوللشـعوب العربية.

ليس من الممكن للمناقشة العـربية والدولية الجارية من حول التحولات الســياسية المطلوبة فى المـنطقـة أن تتـقدم دون أن تجـيب عـلى سـؤال: هل هناك خطر إســلامى حقيقى يهدد أى تحول فى اتجاه الديمقراطية أوهل يكون الانتقال نحونظام ديمقراطى فى أى بلد عربى انتـقالا محتمـا نحونظام إسلامى يقفل باب الديمـقراطية أو أن من الممكن تصور تحول نحـوالديمقراطية لا يتبـعه تسلط للقوى الإسلامـية المتطرفة على الحكم، وبالتالى لا يترجم بالضرورة بإهدار حقـوق وحريات الأفراد وبعودة منتصرة لنظم استبداد دينية أكثر قسوة من نظم الاستبداد القائمة شبه العلمانية؟

وفى السياق نفسه لا يمكن الهرب من طرح السؤال الذى تطرحه الدول الصناعية وهو: هل يمكن إنكار أن العنف الاستثنائى الذى أظهرته بعض الحـركات الإسلامية المتطرفة ولا تزال تظهره بشدة تجاه الغرب بشكل خاص هوالذى يدفع هذه الدول إلى تبنى النظم المستبدة والـتمسك بمبـدأ الوصاية على المنطـقة التى تشكل بؤرة مـصالح إستراتيجية كبيرة ومعترف بها؟

ثم أليس هوالمسؤول عن تراجع الديـمقراطية فى الولايات المتـحدة نفسهـا عندما اضطر الإدارة الأمـيـركيـة إلى تعـزيز الإجراءات الأمـنية وتقـيـيد الحـريات الفـردية وتكريس التـمييـز الأقوامى داخل الـدولة الأكثر قـبولا بتـقاليـد التعـددية الأقوامـية والدينية والفكرية من بين جميع الدول الصناعية؟

ليس الجواب على هذه الأسئلة بسيطا وتلقائيـا، إذ بقدر ما يمكن القول إن وجود حركات إسلامـية متطرفة ولديها من القوة ما يؤهلهـا للسطوعلى أى نظام ديمقراطى من المحتمل أن يرى النور فى البـلاد العربية يهدد الديمقراطيـة، يمكن القول أيضا إن سطوالنخب الحاكمة على الدولة خلال عـقود طويلة هوالذى دفع العديد من أوساط

الطبقة الوسطى المهمشة والمضطهدة إلى الالتفاف حول الحركات الإسلامية المتطرفة التى تستمد إلهامها من العقائد الدينية للدفاع عن وجودها، وكان من الممكن فى ظروف مباينة أن تستمدها. كما حصل فى السابق، من عقائديات ثورية علمانية قومية أوماركسية.

وفى هذه الحال الثانية لا يمكن فهم قوة الحركات المتطرفة الراهنة إلا من حيث هى رد فعل وثمرة للسياسات الاستبدادية والتسلطية التى مارستها النخب الحاكمة فى العقود الماضية، وأنه لا شىء يمنع من الاعتقاد بأن العودة إلى الحالة الطبيعية -أى وضع حد للسطوالقائم على الدولة- سيضع بالتأكيد، ولوبعد حين، حدا أيضا لالتفاف قطاعات الرأى العام، التى يئست من إمكانية إسماع صوتها واحترام مصالحها بالطرق السلمية، حول حركات التطرف الإسلامية.

لا شىء يمنع الدول الغربية من أن تحظى بعلاقات ودية أقوى مع العالم العربى إذا التزمت بمبدأ احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها وأوقفت العمل بمبدأ الكيل بمكيالين فى القضايا المصيرية.

ويقول الأستاذ غليون : وفى نظرى لا شىء يدعوللاعتقاد من حيث المبدأ بحتمية سطوالحركات المتطرفة على النظم الديمقراطية، اللهم إلا إذا اعتقدنا بالفعل أن الرأى العام العربى أوالإسلامى ميال بطبعه إلى العنف، وأن التفافه حول الحركات المتطرفة لم ينشأ بسبب ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية تاريخية محددة يمكن معاينتها والتعرف عليها بسهولة والسعى إلى معالجتها، وإنما نشأ بسبب بنية ثقافية أوبيولوجية مستبطنة للعنف. وهوتحليل يتفق مع أطروحات عنصرية القرن التاسع عشر ومدارسها ويصرف النظر عن كل ما أحرزته العلوم الاجتماعية من تقدم فى فهم المجتمعات منذ قرنين.

وبالمثل، بقدر ما أنه من الممكن القول إن هجوم الحركات المتطرفة على الولايات المتحدة وتهديدها للأمن والاستقرار فى الدول الصناعية هوالذى يدفع هذه الدول

إلى دعم النظم الاستبدادية فى المنطقة وقطع الطريق على الاختيارات وديناميات التحول الديمقرطية، وفى ما وراء ذلك إلى تهديد ممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى هذه الدول نفسها، يمكن القول أيضا إن توجيه العداء والعنف المتزايدين من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة نحوالغرب وليس نحوالهند أوالصين أو روسيا أو إفريقيا، هورد فعل على رفض هذه الدول أومعظمها احترام حقوق شعوب المنطقة وسيادتها واستقلالها وعلى تدخلها الدائم غير المبرر وغير المشروع فى شؤونها.

وفى هذه الحالة ليس هناك ما يمنع من الاعتقاد بأنه لا شيء يمنع الدول الغربية من أن تحظى بعلاقات ودية وسلمية أقوى مع العالم العربى إذا التزمت بمبدأ احترام حق هذا العالم وشعوبه فى تقرير مصيرهم وأوقفت العمل بمبدأ الكيل بمكيالين فى ما يتعلق بقضايا مصيرية مثل قضية فلسطين أوالتكتل والتنمية العربيين.

والواقع كما أن الفئات الحاكمة فى البلاد العربية تستخدم البعبع الإسلامى الذى خلقته هى نفسها لتبرير استمرارها فى الحكم ورمى المسؤولية على الآخرين فى تفسير حالة العنف والخراب التى وصلت إليها البلاد، ومن وراء ذلك التغطية على الاستمرار فى عملية السطوالمنظم على موارد المجتمعات وتحويلها على شكل مئات مليارات الدولارات للاستثمار فى الخارج، فإن الدول الغربية تستخدم الفزاعة الإسلامية نفسها لتغطى على مسؤولياتها فى تفجير العنف والفوضى والاقتتال فى المنطقة وتبرير استمرارها فى تبنى سياسة استعمارية جديدة تمكنها من تقاسم الموارد مع الفئات الحاكمة.

وأكاد أقول إن النظم المحلية والدوائر لاستعمارية لم تعد قادرة على الاستمرار والبقاء دون العنف والتطرف المقابل لها، وإنها لولم تنجح فى تفجير العنف بسبب سياساتها العدوانية لوجدت نفسها مضطرة لإثارته وتغذيته بوسائلها الخاصة.

وليس من قبيل الصدفة أن هذا العنف اذى يبدووكأنه موضوع الخلاف الرئيسى بين النظام الاستبدادى المحلى والنظام الاستعمارى الجديد لم يعد مبرر وجود النظم

والمصالح الأجنبية القائمة فى المنطقة فحسب، ولكنه أصبح أيضا سببا لتجديد الشراكة القائمة وأساس إعادة التفاهم بينهما.

ويقول : فى المقابل يبدولى الآن، أكثر من أى فترة سابقة، أن الديمقراطية هى الخيار الوحيد الذى يقدم الفرص الضرورية المحتملة لنزع فتيل العنف والتوتر والعداء، ليس بين الشعوب العربية والدول الصناعية فحسب، وإنما داخل المجتمعات العربية نفسها.

الاستخدام المبالغ فيه لبعبع العنف من أجل تبرير الحفاظ على الوضع القائم فى البلاد العربية أولتبرير سياسات السيطرة الإمبراطورية يمكن أن يقطع الطريق على القوى الديمقراطية.

فهوالخيار الوحيد الذى يسمح لجميع الأطراف التى تعيش حالة قلق عميق ودائم على مصيرها من فئات مهنية وأقوامية ودينية وجماعات وطنية معا، أن تراهن على المنافسة السلمية وتتعلم أسلوب المفاوضات الجماعية للوصول إلى أهدافها الشرعية.

وبالعكس لن يعمل إغلاق طريق التحولات الديمقراطية الذى يبشر به تجديد التحالف بين النظم المحلية والنظام الدولى، سواء أجاء باسم الخوف من سيطرة الإسلاميين المتطرفين فى الداخل أم تهديد المصالح الغربية فى المنطقة ككل، إلا على تفاقم العنف والعدوان الذى لن تنجح فى درئه أوحتى احتوائه لا أنظمة الطغيان ولا إستراتيجيات الحروب الاستباقية. وفى هذه الحالة لن تبقى هناك إمكانية لاحترام أى مصالح مهما كان حجم القوة التى تدافع عنها، لا مصالح الفئات المسيطرة فى الداخل ولا مصالح حلفائها فى الخارج.

إن الاستخدام المبالغ فيه لبعبع العنف من أجل تبرير الحفاظ على الوضع القائم فى البلاد العربية أومن أجل تبرير سياسات السيطرة الإمبراطورية فى سياق خطاب الحرب على الإرهاب يمكن أن يقطع الطريق على القوى الديمقراطية، كما يمكن أن يقطع الطريق على انتزاع الشعوب العربية لحقها فى تقرير مصيرها، لكن ليس هناك ما يمنع من أن ينقلب على أصحابه بأسرع مما يعتقدون.

فمع تفاقم العنف والحرب وعدم الاستقرار لن تبقى هناك إمكانية لحياة جماعية منظمة ولن يكون هناك فرصة لإقامة أى نظام سياسيا كان أم إقليميا أم عالميا، وسيكون الانتصار الوحيد الممكن والمضمون هوالاقتتال والفوضى والخراب.

وهكذا نجد أن إشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى مازالت تتمثل فى البحث عنها وفى أسباب غيابها. فالديمقراطية كمفهوم وتعريف وتجربة معروفة من الناحية النظرية، لأننا نلاحظها ونشاهد تطبيقاتها فى العالم الغربى. ولكن فى العالم العربى نواصل البحث عن أسباب غيابها وتلكؤ السلطة ودوائر النفوذ والهيمنة فى تطبيقها، واستمرارها فى وأد التجارب والمشاريع التى تروم الاستنهاض، وتجترح قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ومؤسسات الدولة العامة.

ومازال الوعى العربى لم يصل إلى لحظة التماهى مع الحقيقة الديمقراطية كقيمة وجودية يعيشها. فمن هذه الناحية تطرح الديمقراطية على العرب بشكل عام كإشكالية للبحث عنها ولم تصل بعدُ إلى تقييم التجربة الديمقراطية لعدم ترسب الحد الأدنى من الرصيد الصالح للتقييم. وعليه تبقى إشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى هى البحث فى مضادتها وحوائلها وما تأباه، أى البحث فى أسباب التخلف والوقوف على ظاهرة استبعاد الجسد العربى لقيم الحرية والديمقراطية وعلة الفكر الجماعى العربى فى عدم التجاوب الإيجابى مع مقتضيات الديمقراطية كما تفهم فى الفكر السياسى والاجتماعى المعاصر. وهكذا تبرز حالة البحث عن غياب الديمقراطية فى البلدان العربية.

والسؤال : كيف استطعنا أن نفهم ونعى ونقبل تعريف الديمقراطية ونعجز فى الوقت نفسه عن تطبيقها، مما يكشف عن مفارقة عصية وصعبة وهى التعاطى الانفصامى مع مسألة الديمقراطية من حيث النظرية والممارسة ؟ ولعّل قوة مفهوم الديمقراطية تظهر فى قدرته على كشف فضح التخلف ومواطن الضعف فى الوجدان العربى. وعطول العقل العربى الذى يستطيع أن يدرك ما يعجزعن تطبيقه.

إن العالم العربى لايزال يتلمس طريقه نحو لحظة التفاعل مع قيم الحرية والتقدم بسبب غياب الإطار الديمقراطى الذى يدلل على الطريق السليم للتنمية والترقية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

ومع كل ذلك هناك من يرى أن الديمقراطية وحدها ليست العصا السحرية لحل أزمة العرب الراهنة، وأن العرب يعانون أزمة حادة تطول الهوية والكيان العام، كما تطال الموقع ضمن معادلات دولية بالغة الشراسة، بما يجعل من التبسيط المخل اختصار المشهد السياسى العربى فى غياب الديمقراطية والحريات السياسية .

ولعل أولى مظاهر هذه الأزمة تتمثل فى حالة التجزئة والتشرذم السياسى والوهن الاقتصادى، والتراجع أمام المشروع الإسرائيلى. فضلا عن عجز العرب الفادح، كما بدا فى الفترة الأخيرة، عن حماية الحد الأدنى من مقومات السيادة الوطنية والقومية فى ظل تسلل الاحتلال المباشر إلى أراضيهم ومياههم وأجوائهم مجدداً بعدما ظنوا أنهم قد طردوه إلى غير رجعة مع أواسط القرن الماضى.

ويقول الكاتب والأستاذ الجامعى التونسى الدكتور رفيق عبد السلام إنه إذا أخذنا هذه المعطيات بعين الاعتبار فليس من المنتظر أن تنقلب الأوضاع العربية رأسا على عقب بمجرد الأخذ ببعض آليات الديمقراطية وقيام الحكومات الصالحة، والتى لن تكون صالحة ولا ديمقراطية حتى وإن أرادت ذلك فى ظل هذه الأوضاع بالغة التعقيد التى تتحرك ضمنها. والديمقراطية على ما توفره من ممكنات العلاج لآفة الاستبداد الفردى فإنها فى نهاية المطاف لا تستطيع اجتراح الخوارق والمعجزات، أوقلب معطيات الجغرافيا والسياسات الدولية والإقليمية التى تشتغل ضمنها رأسا على عقب، أى أن يتحول الضعيف والعاجز إلى قوى ومتعاف بمجرد الأخذ بالنموذج الديمقراطى (الحل الديمقراطى ليس بالعصا السحرية - د. رفيق عبد السلام).

ويقول دكتور رفيق إن الحقيقة المرة هنا أن الدولة العربية ستظل هامشية وواهنة ما

لم تتجاوز حدود إمكاناتها الذاتية المحدودة أصلا، وذلك بغض النظر عن هويتها السياسية، وما إذا كانت ديمقراطية ليبرالية أوعسكرية تسلطية، وبغض النظر عن الصبغة الايديولوجية التى تصطبغ بها، وما إذا كانت إسلامية أوعروبية أوانعزالية قطرية، فكل ذلك لن يغير من توازنات القوى الدولية والاقليمية شيئا.

ويخيل للكثير من المثقفين والنشطاء السياسيين العرب أن الديمقراطية كفيلة بمعالجة كل الأسقام والأمراض التى يعانيها الجسم العربى العليل، إذ يكفى أن يتم الأخذ ببعض الأشكال الديمقراطية.

ويخرج دكتور رفيق من تحليله بنتيجة يعبرعنها بقوله: " نعم قد يوفر العلاج الديمقراطى بعضا من الانفراجات فى هذا القطر العربى أوذاك، وقد يفتح بعضا من الفسحة أمام المقهورين والمضطهدين ولكنه فى نهاية المطاف لن يستطيع تجاوز توازنات القوة على الأرض فى عالم محكوم بالتكتلات السياسية والاقتصادية الضاربة. بل الأرجح أن تظل هذه "اللعبة" الديمقراطية فى العالم العربى مفرغة من أى مضمون جاد وعرضة للتدخلات وحتى التخريب والتعويق سواء أكان من القوى الخارجية أم بعض القوى الداخلية المتضررة منها ما لم تكن مصحوبة بإرادة وقدرة على حماية القرار السياسى المستقل.

وهنا تدخل إشكالات التضامن العربى والممانعة والمواجهات. بمعنى أوضح، إذا كان من الصحيح أن الديمقراطية تساعد على تحسين أداء النظام السياسى والارتقاء بفاعليته، خصوصا إذا صاحبها إجماع سياسى داخلى حول قواعد اللعبة السياسية المعمول بها من طرف مختلف القوى السياسية والاجتماعية المتنافسة، إلا أنه ليس من المسلّم به أنها قادرة على مواجهة مشكلات المصير الكبرى مثل الاستقلال والنهوض والتنمية الشاملة أوالتخلص من الاحتلال الأجنبى أومواجهة العدوانية والتوسعية الإسرائيلية مثلا.

ليس أدل على فرية الديمقراطية الأميركية ما نراه رأى العين من مطالبات مضللة حول الشفافية والإصلاح السياسى فى ظل كيانات لا يتوافر فيها الحد الأدنى من

مقومات السيادة أوحتى حماية مواكب الرئيس ووزرائه كما هوواقع الحال فى فلسطين والعراق. أما حينما يتم القبول بشروط اللعبة فإن القوة الأميركية وحليفها الإسرائيلى لا يترددان فى نسف هذه التجربة الديمقراطية بوضع الشروط والالزامات المجحفة بحقها حتى تزكى صناديق الاقتراع النخب المطلوبة أميركياً وإسرائيلياً. أى تزوّر لتحقق نتائج معيّنة.

أما حينما تأتى صناديق الاقتراع بالنخب السياسية من خارج المربع المرسوم سلفا فلا تتردد القوى الغربية فى تعويقها وتشجيع الانقلاب عليها، وليست تجربة الجزائر وفلسطين وفنزويلا والتشيلى وغيرها عنا ببعيدة.

صحيح أن مسألة الاستقلالية تظل نسبية خصوصًا فى عالمنا الراهن حيث تداخلت المصالح وتشابكت الدول مع بعضها مع بعض، وإن كنّا نتحفّظ عن "شرعنة ذلك. ولكن مع هذا ثمّة مسافة فاصلة بين دول "ناقصة" السيادة، ودول أخرى تابعة مهدرة السيادة أصلا ولا تتوافر على الحد الأدنى من مقومات التحكم فى مجريات أمورها الداخلية والخارجية. فمن يقول مثلا إن سيادة العراق أوالسلطة الفلسطينية لا تختلف فى شىء عن السيادة البريطانية أوالفرنسية أوالألمانية أوالصينية أوالهندية؟

لا شك فى أن البلاد العربية تشكومن آلة ثقيلة الوطأة من الاستبداد، ربما بما لا نظير له فى مناطق أخرى فى العالم من حولنا، كما أن هنالك حاجة ماسة إلى العلاج الديمقراطى بما يسمح بلجم الإرادة التعسفية والعنفية للحاكم العربى، وبما يتيح فرصة المشاركة الشعبية فى إدارة الشأن العام. ولكن الديمقراطية شأنها فى ذلك شأن أى حل سياسى آخر تظل متموضعة ضمن الشروط التاريخية وتوازنات القوى التى تشتغل ضمنها.

ما لم يواجه العرب قضاياهم الكبرى بقدر من الشجاعة والجرأة، وما لم يضبطوا مداخل العلاج ولوكان ذلك على امتداد عقود متتالية وأجيال متلاحقة فإنهم لن يفعلوا شيئا سوى تبديد الجهود وإهدار الطاقات، ولن يجنوا غير الخيبات والمرارات المتلاحقة ".

5

الفصل الخامس

الأحزاب الفاسدة مطية الطغاة !!

الفصل الخامس
الأحـزاب الفـاسدة
مطيـة الطغـاة !!

تعد الأحـزاب الفاسـدة من أهم وسائل تكريس الطغـيان فى تاريخ العـالم، وهى الآن تلعب نفس الدور فى عالمنا العربى، لأنها بفسادها تمكن الطاغية من تثبيت دعائم حكمه، بدلاً من أن تدخل فى مواجهة معه ممثلة لجموع الشعب المفترض أنها تمثلها!

وتتراوح أنواع الأحزاب الفاسدة ما بيـن العميلة للحاكم التى تصفق وتهلل له أو تعمل كديكور أو كغطاء سياسى، يتخذه ذريعة للدفع بديمقراطية نظامه، فى مواجهة ضغوط الخارج، أو الدعوات المطالبة بالديمقراطية فى الداخل .

ومن فسـاد الأحزاب سـعى زعامـاتها وراء مـا يمكن أن يحصلوا عليـه من منافع شخصية أو امتيازات من النظام الحاكم فى عملية تبادلية مشبوهة !!

نعم الأحزاب السيـاسية الفاسدة أو المتطـرفة أو العميلة جزء لا يتـجزأ من وسائل إنتاج الطغاة، سواء فى مرحلة ظهورهم، أو دعمـهم وتكريس استبدادهم وطغيانهم، وليس أدل على ذلك من حزب العـمال الألمانى القومى الاشتـراكى، الذى ساهم فى صناعة طاغـية نموذجى هوأدولف هتلر، وحـاكم عربى سـار على شاكلتـه بدرجة أو بأخرى هوصدام حسين الرئيس العراقى الراحل، ومن بقوا على الساحة.

ومما لاشك فيـه أن الحديث عن جـذور النازية يفرض علينا التـدقيق فى مـا تحمله كلمة نازى من دلالة فى اللغة الألمانية. فهى تعنى اختصارا اسم حزب العمال الألمانى

القومى الاشتراكى الذى تأسس فى مدينة ميونخ عام ١٩١٩ تحت اسم حزب العمال الألمانى الذى انضم إليه أدولف هتلر فى نفس العام قبل أن يتسلم رئاسته بعد وقت قصير.فقام بتعديل اسمه بإضافة مفردتى القومى الاشتراكى.

ويوظف هذا الاصطلاح أيضا للدلالة على ما يتعلق بالحكم الديكتاتورى فى ألمانيا النازية بين الأعوام ١٩٣٣ و١٩٤٥، أو ما يعرف باسم الرايخ أو المملكة الثالثة. واتخذ النازيون الصليب المعقوف شعارا لهم يوظفونه من أجل التميز والظهور فى التظاهرات العمومية.

كان الحزب النازى حركة سياسية عملت فى ألمانيا خلال النصف الأو ل من القرن العشرين. وقد تزعم الحزب طيلة معظم فترة قيامه أدولف هتلر. وكان للحزب إيديولوجيا تقوم على القومية الألمانية المتزمتة والعنصرية واللاسامية بوجه خاص.

وتضمنت هذه الإيديولوجيا رؤية عنصرية تتمثل فى تفوق بعض "العناصر" البشرية على غيرها، ونادت بقمع "العناصر الدنيا" بل وإبادتها، بالإضافة إلى "نقاوة" "العناصر العليا".

وكان الحزب النازى ينادى أيضا بمناهضة الليبرالية والديمقراطية والشيوعية. وكان الأساس الذين انبنت عليه سياسته هوضرورة احتلال الكثير من المناطق لتقع تحت سيطرة ألمانيا البلد المتجدد المتعزز. أدى وصول الحزب النازى إلى الحكم فى سنة ١٩٣٣ فى وقت لاحق إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.

وكانت "الشرطة السرية للدولة"، أداة لممارسة الإرهاب السياسى ضد أعداء النظام النازى. وفى سنة ١٩٣٤ استحدث فى الغستابو"القسم اليهودى"، وفى عام ١٩٣٩ تم دمج الغستابوبصفته جزءا من الشرطة الأمنية بالإس دى وهوالجهاز الأمنى للإس إس، وتم إنشاء "المكتب الرئيسى لأمن الرايخ". وكان الغستابويعمل فى ألمانيا وجميع مناطق الاحتلال الألمانى ".

ونفس الشيء تقريباً حدث فى أسبانيا حيث الطاغية فرانسيسكوفرانكوالذى حكم البلاد عن طريق حزب " الفالانج " أو حزب الكتائب (وهونفسه الحزب الذى أراد الزعيم اللبنانى بيار الجميّل تقليده فأنشا فى لبنان حزبا باسم " حزب الكتائب " .

وقد قلد فرانكوهتلر وموسولينى فى انه جعل نفسه زعيما وأبا لإسبانيا واسمى نفسه الكوديللوأى زعيم الأمه (كما اسمى هتلر نفسه الفوهرر وموسولينى نفسه باسم الدوتشى وهى كلمه إيطالية لا تختلف عن معناها عن كلمه الفوهرر أو الكوديللوالإسبانية).

كان من المفترض ان ينهار نظامه مع انهيار أنظمة هتلر وموسولينى بعد الحرب العالمية الثانية ولكنه كان شديد الحذر فأعلن حياد إسبانيا أثناء الحرب، وأنقذه ذلك من مصير صديقيه وصاحبى الفضل عليه (هتلر وموسولينى) على أن نظامه ارتبط تاريخيا بعدائه للفن والفكر والثقافه منذ اللحظه الأولى للانقلاب العسكرى الذى قام به ضد الجمهورية الإسبانية فى ١٨ يوليو١٩٣٦.

وكانت الجريمة الأولى التى ارتكبها أنصاره هى قتلهم للشاعر الإسبانى العظيم لوركا، وقد ظلت هذه الجريمه تطارد نظامه حتى النهايه منذ انتصاره النهائى على الجمهوريين الإسبان سنه ١٩٣٩ وحتى وفاته سنه , ١٩٧٥

نفس الشيء يقال عن الحزب الفاشيستى الذى أسسه طاغية إيطاليا بينتوموسولينى .. فقد دعا موسولينى إلى اجتماع وفيه أسس حزباً سياسياً أسماه الحزب الفاشستى.. لكنهم لم يتصرفوا كحزب سياسى وإنما كرجال عنف وعصابات وقد لبسوا القمصان السوداء.. قال لهم موسولينى إن عليهم معالجة مشاكل إيطاليا وأن عليهم أن يكونوا رجالا أقوياء.. فعندما يكون هناك إضراب عمالى يأتى الفاشيست ويوسعوا أولئك العمال ضربا وفى صيف ١٩٢٢ كان هناك إضراب كبير فى المواصلات وقد عجزت الحكومة فى التعامل مع ذلك ولكن الفاشيست سيروا الحافلات والقاطرات وأنهوا الإضراب.



ووصل الأمر ان طلب الأغنياء مساعدة الفاشيست لحمايتهم. نجح الفاشيست فى ذلك.. وقد هزموا الشيوعيين فى الشو رع وأرغموهم على شرب زيت الخروع. وكان الشعب يطالب بزعيم قوى مثل موسولينى ليقود البلاد.

وقال موسولينى إنه الوقت المناسب للاستيلاء على السلطة. وفى أكتوبر قاد موسولينى مسيرة كبرى إلى مدينة روما حيث قال لأتباعه سوف تعطى لنا السلطة وإلا سوف نأخذها بأنفسنا.

وهكذا أصبحت القمصان السود والهراوة علامتين تميزان حركة موسولينى حتى أعيدت تسميتها لتصبح الفاشية، لكنها بقيت حركة هامشية، ففى انتخابات ١٩١٩ لم يفز أى فاشى بمقعد فى البرلمان وحصل موسولينى نفسه على ٤٠٠٠ صوت فقط فى مدينة ميلانومقابل ١٨٠ الف للاشتراكيين، وعندما كتبت مجلة إلى الامام الاشتراكية تنعى خسارة موسولينى فى الانتخابات، هوجم مقر الحزب الاشتراكى بالقنابل، وحين داهم البوليس مكاتب مجلة موسولينى وجد قنابل ومتفجرات فسجن اربع سنوات وأطلق سراحه.

١٩٢١ - موسولينى يعلن نفسه "دوتشى" الحزب الفاشى.

حتى عام ١٩٢٦، استمر قمع الحكومة لمؤسسات الحكم المنتخبة وقُتل القادة الذين عارضوا الفاشيين. فى نيسان ١٩٢٦ حُرِّمت الاضرابات، سُنّت قوانين عمل جديدة وأُلغى الأو ل من مايو.

بدأ موسولينى بالتغيير فى إيطاليا حيث بدأ بإلغاء كل الأحزاب الأخرى.. فكان على الشعب أن يصوت للحزب الفاشيستى فقط وكان على الشباب أن يتعلموا مبادئ الفاشيست وكان يقول لهم موسولينى :أن تعيش يوما واحدا مثل الأسد خير لك من أن تعيش مائة عام مثل الخروف. كان على الصغار الألتحاق بمعسكرات التسييس الفاشيستية وكان يتم اعدادهم كجنود صغار وكان عليهم الإيمان، الطاعة، والقتال.

ومن نماذج الأحزاب العربيه التى كان لها أكبر الأثر فى تكريس الاستبداد وصعود الطاغية، حزب البعث العراقى، الذى دعم وساند وشرعن فساد واستبداد وقمع صدام حسين، ويتحمل معه كل ما حدث من مآس فى العراق وآخرها الاحتلال الأمريكى لهذا القطر العربى .

ليس بمقدور أحد تبرئة حزب البعث المحلول من المسؤولية عن جرائم نظام صدام،فرغم المسؤولية المباشرة لصدام وحاشيته الضيقة عن تلك الجرائم فإن عناصر حزب البعث عموما وبكل مستوياتهم القيادية قد ساهموا بكل جرائم النظام ضد أبناء العراق.

ومهما كانت وجهة النظر حول تلك الأجراءات التى اتخذت ضد حزب البعث وعناصره بعد سقوط نظام صدام فإنه يمكن القول ان حزب البعث العراقى قد نال قسطا من العقاب الذى يستحقه.

فالعراقيون، وبحكم التجربة المريرة من المعاناة طوال حكم البعث، هم أكثر شعوب العالم معرفة بمعنى البعث وماذا تعنى هذه المفردة التى هى مرادفة للعنصرية والفاشية والنازية بأسوأ معانيها.

فهى تثير فى العراقيين الشعور بالرعب والفزع والقرف والمرارة وتحرك فيهم حالة سايكولوجية رهيبة تطاردهم حتى فى منامهم على شكل كوابيس مرعبة حيث استمد مبادئه من النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وطبق بالأساليب الستالينية فى العراق ضد الديمقراطية ومع الإرهاب.

وأعلن الحزب فى الظاهر تبنيه لأهداف براقة مثل الوحدة والحرية والاشتراكية، ورفع شعاراً خادعاً " أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة ".

أما فى الواقع وبعد تجارب عشرات السنين من تسلطه على رقاب الشعب العراقى وكذلك ما عاناه الشعب الكويتى خلال ستة أشهر من الغزوالبعثى العراقى له عام ١٩٩٠، فقد عرفنا حقيقة هذه الأهداف والشعارات البراقة.

وفى ذاكرة العـراقيـين يرتبط حزب البـعث بالمقابر الجـماعيـة وضحـايا الغازات السامة فى حلبجة والأنفال وإبادة الجنس و لحروب والفقر والجوع والمرض والسجون والتعذيب والظلـم والقهر والاستلاب والمنافى وإسـقاط الجنسية عن أكـثر من مليون مواطن وضياع حياة ومستقبل عدة أجيال وتدمير البيئة... والقائمة تطول.

وأهداف البعث كـانت تعنى العكس تمامـاً لكل ما هومعلن. فـالوحدة العـربية لا تعنى تخـريب التضـامن العربى فحـسب بل وحتى تمـزيق الشعب الواحـد حيث تم وبشكل مـبرمج، تفتـيت النسيج الاجـتمـاعى للشعب العـراقى وإعادته إلى مـا قبل مرحلة تكوين الشعـوب أى إلى مرحلة القبلية والجاهلية الأو لى. أمـا الحرية فمعناها العبودية وتأليه الدكتاتور. وأما الاشتراكيـة فتعنى فى قاموس البعث الفقر المدقع حتى ولوكـان هذا الشـعب يعـيش فى أغنى بلد مـثل العـراق العـائم على بحـر من النفط والثروات الطبيعية الأخرى. وباختصار فإن البعث كان يعنى الدمار الشامل.

وعندما نتحـدث عن بقية الأحزاب العربيـة، سنجد الأمر فى غاية القتـامة، حيث تتراوح عملياً ما بين أحزاب الحكومة التى تـعبر عن النظام، ولا تملك من أمرها شيئاً، فهى صنيعة النظام، وأحد أدواته، وأحزاب المعارضة التى إما ماكياج سياسى لتجميل صورة النظام، وذر الـرماد فى العيـون بإضفـاء نوع من الديمقراطيـة على النظام، أو جماعات فوضوية تحكمها لغة المصالح، وتـنهشها الصراعات الداخلية حول الزعامة، فى غياب برامج تكسبها قواعد شعبية .

وقد أضـافت حادثة اقتحـام مقر حزب الوفـد المصرى العريق فى شـهر أبريل من عـام ٢٠٠٦، والمعركـة التى دارت بين المتـصارعـين على زعـامتـه، المزيد من الظلال القاتمة على مشهد الحياة الحزبية العربية.

وأعادت هذه الأحـداث المؤسفـة عقـارب الساعـة الى الخلف، وكأن لا حـياة لمن تنادى طوال ما يزيد علـى عقد من الزمن سـتهلكه المثقـفون والأكاديمـيون والنخب وقادة الرأى بالحديث عـن الإصلاح، وتغيير الخطاب والممـارسة السياسـيين، وتجديد الحياة العامة.

المؤلم فى الحادثة المصرية انها وقعت مع أعرق الأحزاب، ليس المصرية فحسب بل والعربية أيضا؛ وهوحزب الوطنية المصرية الذى تعلمت منه الأحزاب العربية الوطنية ومقارعة الاحتلال، بغض النظر عن مواقفه وبعض توجهاته نتيجة تحولاته المتعددة. كما أن حزب الوفد هوحزب الليبرالية الوطنية الأو ل الذى أسهم فى إدخال مبادئ التعددية السياسية الى الحياة العامة فى المنطقة.

والأكثر إحراجا أن هذه الأحداث تأتى فى ظروف دقيقة وعاصفة، تتبارى فيها التيارات والتنظيمات السياسية العربية لإثبات أصالة الانعطاف التاريخى نحوإحياء الحزبية، وتقديم إجابات وطنية محلية لأسئلة الإصلاح السياسى المتدفقة كالسيل من الخارج؛ وكأن الرصاص المتطاير فى مقر حزب الوفد يعلن خسارة جديدة لمعركة الإصلاح!

فى التفاصيل تعود أزمة حزب الوفد الذى رأسه من قبل سعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين، الى الصراع حول زعامة الحزب منذ العام ٢٠٠١، والذى تفاقم بدوره.

وبدلاً من أن يحسم الخلاف السياسى بين قيادات الحزب بأدوات الحوار وكسب التأييد الشعبى، تحول الخلاف الى صراع بالرصاص والزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء! فرئيس الحزب السابق، د. نعمان جمعة، وتياره يتمسك بحقه فى العودة الى موقعه بالاستناد إلى قرار النيابة العامة الذى يمكنه من دخول مكتبه، فيما الجبهة المقابلة التى يتزعمها د. محمود أباظه تتمسك بقرار الجمعية العامة للحزب التى خلعت الرئيس السابق.

ورغم كل ما يقال حول جهود التهدئة والتوسط بين الطرفين، فقد أخذ الفريق الأو ل زمام المبادرة بفرض الحسم بالقوة، وهوالسلوك الذى يقال إن عميد كلية الحقوق السابق وأستاذ القانون نعمان جمعة قد قاده، بحيث تحولت ساحة مقر الحزب فى وسط القاهرة الى ساحة حرب صغيرة، أسفرت عن نقل العشرات الى

المستشفيات، فيما أكلت النيران ذاكرة الحزب العريق حينما أتت على مكاتبه وما تحويه من وثائق ومحتويات.

واذا كانت غاية الإصلاح السياسى فى العالم العربى ومحصلته إرساء ممارسة ديمقراطية حقيقية، تنعكس مباشرة على نوعية حياة الأفراد والمجتمعات، فإن المهمة فى هذا المكان من العالم ستبقى -الى ما شاء الله- غامضة وعسيرة ما لم نلتقط المفاتيح الحقيقية لإرساء الديمقراطية، والمتمثلة فى التداول السلمى للسلطة عبر أدواتها المعروفة، أى الأحزاب السياسية الناضجة والمعبرة عن كينونة المجتمع، والقادرة على تمثيل هذا المجتمع والانتقال به الى بر الأمان، وهى الأحزاب التى تحتاج الى الثقافة والممارسة الديمقراطيتين، والتداول السلمى للسلطة فى داخلها قبل ان يُبتلى بممارساتها المجتمع بأكمله.

واذا ما استثنينا فلسطين والعراق، نجد ان دساتير إحدى عشرة دولة عربية تنص على الحق فى التجمع السلمى، وفى تشكيل الأحزاب السياسية، لكن هذا الحق الدستورى يتضاءل حد التقزيم عبر القوانين والأنظمة التى تعمل على القضم منه، حتى يكاد يتلاشى، مرة بحجة الأمن الوطنى، ومرة لضرورة حماية الوحدة الوطنية، ومرة ثالثة تحت طائلة حالة الطوارئ التاريخية التى لم تغادرها المنطقة منذ أكثر من قرن.

وفى نهاية المطاف دخل العالم العربى القرن الحادى والعشرين بحركة ازدحام حزبى دونما بركة اوقيمة حقيقية، إذ تزدحم الساحة السياسية العربية اليوم باستثناء العراق بحوالى ١٩٠ حزبا اوتنظيما سياسيا مرخصا أو شبه مرخص، لم يستطع أى منها الوصول الى السلطة سلميا الا حالة حزب الاتحاد الاشتراكى فى المغرب، وأخيرا تجربة حركة حماس التى ماتزال فى حالة انتظار وترقب.

فى المقابل، شهدت الساحة السياسية العربية ظهور تنظيمات سياسية غير حزبية، ساندتها قواعد شعبية لا يمكن إنكارها.

لا شك ان العقدة التاريخية التى تدور حولها أزمة الأحزاب العربية مصدرها واقع المجتمع المدنى العربى، وضعف تكوينه، وعدم نضوج بنيته الاجتماعية والاقتصادية، وتواضع استجابته الثقافية لضرورات التجدد، والدليل الواضح على هذه الحال هوما نعيشه فى تفاصيل الحياة السياسية العربية اليومية من فراغ مدنى ينعكس فى ضعف بنية الدولة، وفى أدائها لوظائفها الأساسية؛ هذا الفراغ المدنى يُملأ بكل اطمئنان من قبل التكوينات الاجتماعية الأو لية، المتمثلة بالعائلات والقبائل والطوائف، اوالنزعات الثقافية المحلية اوالفرعية.

وحينما تزدحم الحياة العامة بمؤسسات يعتقد أنها استجابة للحاجة إلى ملء هذا الفراغ، سرعان ما يتضح زيف هذا التحول، إذ تبدوالتنظيمات والأحزاب والجمعيات والمؤسسات المدنية نسخا أخرى من أشكال التنظيمات التقليدية الأبوية، تحكمها البنى الاجتماعية التقليدية بتعبيراتها القرابية والطائفية اوالنزعة الفردية، فما تزال المجتمعات العربية تملك حيوية تجدد للأسف، تمنح الشرعية لهذه الأنماط من التنظيم أكثر من غيرها، وهذه الحقيقة يجب ان يفسر بعض جوانبها فى عجز نماذج الرأسمالية العربية عن إحداث تحولات حقيقية فى بنى المجتمع ووظائفه السياسية.

لقد استهلكنا الكثير من الوقت فى تفسير أزمة الحياة الحزبية العربية، وفى إرجاعها كل مرة الى مزاج النظم السياسية الاستبدادية وعدم جديتها فى إحداث التحول الحقيقى نحوحياة حزبية جادة وفاعلة، ورددنا دوما أن أكثر ما تخشاه النظم العربية الاقتراب من حدود التداول السلمى للسلطة.

ومع إن جانبا كبيرا من هذا التسويغ صحيح، فإن الأمر الأكثر وضوحا اليوم يدعوالى فهم البنى الاجتماعية التى صاغت الفسيفساء الطائفية على شكل أحزاب فى العراق، وأنتجت نماذج لأحزاب شبه قبلية فى أكثر من بلد عربى، وكسرت روح الليبرالية الوطنية فى نموذجها التاريخى فى مصر حينما تحول الحزب العريق الى ساحة لصراع الأفراد.

الحياة الحزبية العربية فى هذه اللحظة ليست أمام اختبار، فقد فشلت فى الكثير من الاختبارات؛ وهى ليست فى مواجهة لحظة حرجة، فللحرج معها تاريخ طويل، إنما هى اليوم أمام المرآة، وأمام انكشاف اللعبة التاريخية فى واحدة من أقسى صورها.

فالأحزاب التى وصلت السلطة، ومارست القمع والاستبداد باسم العدالة الاجتماعية اوباسم معارك التحرير، والأحزاب الأخرى التى تعرضت للاستبعاد والإقصاء والملاحقة والقمع، كل منهما ينكشف أمام فراغ تاريخى مؤلم؛ فالأو لى تتهاوى وتتساقط مثل علب الكرتون أمام ضربات موجعة من الخارج والداخل، والأحزاب الأخرى إما هى تعيد تدوير تاريخ الأو لى، وإما ترتجف فى مواجهة الأحدث بعد ان فقدت منذ زمن الطريق.

ولأن الأحزاب السياسية العربية هى جزء من الشعب العربى، وكان من المفترض أن تتنافس فى ما بينها لتغيير الواقع السياسى ومن ثم الاقتصادى والاجتماعى وقيادة الشعب باعتبارها تخرج منه، وتمثله من خلال أعضائها، فإنها كانت ولا تزال مخيبة للآمال، تؤكد أن الشعب بجميع مكوناته ومن بينها أحزابه يجرم فى حق نفسه، ويتآمر ضد مصلحته، ويخادع نفسه، ويتملق حكامه، فى الوقت الذى يشكوفيه استبدادهم وطغيانهم!

الأحزاب السياسية يفترض أن تعبر عن القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والحركات السياسية فى أى مجتمع. فالحزب السياسى أساسا هوتعبير عن طبقة اجتماعية، مثل أحزاب العمال التى تعبر عن الطبقة العاملة.

ولم تنشأ أحزاب فلاحين لأن الفلاح عامل زراعى. بالرغم من وجود فرق بين علاقة العامل بالآلة وعلاقة الفلاح بالأرض. الأو ل أقل ارتباطا بوسيلة الإنتاج فى حين أن الثانى أكثر ارتباطا بها.

وهناك أحزاب الأقلية أو الإقطاع أو النخبة الحاكمة مثل الأحرار الدستوريين فى مصر قبل الثورة. وهناك أحزاب الطبقة الوسطى، أحزاب رجال الأعمال. وتتراوح الأحزاب فى الوطن العربى بين النخبة الحاكمة ورجال الأعمال.

كما تعبر الأحزاب السياسية عن التيارات الفكرية فى المجتمع مثل أحزاب الإصلاح، والأحزاب الإسلامية. فالتيار الفكرى يخترق الحواجز الطبقية. إذ تجمع الأحزاب بين مختلف الطبقات الاجتماعية، العليا والوسطى والدنيا.

فالحزب فكرة قبل أن يكون مصلحة. وقد جمعت بعض الأحزاب فى الدول الغربية بين الاثنين مثل الديمقراطيين والجمهوريين فى الولايات المتحدة، والأحزاب الديمقراطية المسيحية، والديمقراطية الاشتراكية فى ألمانيا خصوصًا وأوروبا عمومًا.

كما تعبر الأحزاب عن حركات سياسية وطنية عامة توحدت مع تاريخ البلاد مثل حزب الوفد فى مصر قبل الثورة، والأحزاب القومية بعد الثورات العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وحزب الاستقلال فى المغرب، وحركة التحرر الوطنى فى الجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية فى فلسطين، والحزب الدستورى فى تونس.

ولكن هناك حقيقة وهى أنه فى الوطن العربى بخاصة، تنشأ الأحزاب السياسية من "حضن" السلطة. فبعد أن قامت الثورات العربية أنشأت أحزابا سياسية حتى تحول الانقلاب إلى ثورة، والثورة إلى تيار فكرى، والتيار الفكرى إلى تغير اجتماعى، والتغير الاجتماعى إلى حركة شعبية، أصحاب المصلحة فى الثورة.

وبعد أن ينتهى العمر الأو ل للثورة، ويبرد نارها بل وانقلاب غالبيتها إلى ثورة مضادة، تتحول الأحزاب الأو لى إلى أحزاب سلطة، تحكم بمفردها. ثم تجاوزها الزمن، ولم تعد قادرة على تغيير أنفسها بالرغم من تغير العصر. فتجد أحلافا لها فى الطبقات الجديدة فى الداخل من العسكر أو من رجال الأعمال الجدد الذين كانوا يمثلون الرأسمالية الوطنية أو فى الخارج لدى القوى الكبرى والتى انتقلت من القوى الاستعمارية القديمة، فرنسا، وإنجلترا، وأسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا إلى القوة الاستعمارية الجديدة، الولايات المتحدة الأميركية.

ولتنشيط الحياة الحزبية، بدأت أحزاب السلطة فى خلق أحزاب وهمية جديدة لتفادى الضغوط عليها فى الداخل والخارج، نهاية عصر الحزب الواحد، وضرورة

"الإصلاح" و"التحول الديمقراطى". ينشأ حزب مرتبط بفرد مثل حزب الأمة فى مصر ولا وجود له لا فى الشارع السياسى ولا كتنظيم مؤسس.

وينشأ حزب آخر تقليدا للغرب مثل حزب "الخضر" الذى نشأ ضد تلوث البيئة من مخلفات المصانع. ولا توجد فى أو طاننا مساحات خضراء للدفاع عنها إذ نعيش فى الصحراء وبين رياحها. ولا يوجد تصنيع أثر فى البيئة بل توجد نفايات بشرية وحيوانية ومجارٍ طافحة وأكوام قمامة. وقد تنشأ بعض الأجنحة من الحزب الأم.

وبدلا من الحوار الخصب بين يمينها ويسارها ووسطها، بين جيل الرواد وجيل الطليعة تنشأ أحزاب مستقلة فيضعف الحزب الأم ولا يقوى الحزب المنشق. وقد تساعد الدولة فى هذا الانشقاق لإضعاف الحزب الأم. فقد تفرع حزب "الغد" فى مصر عن حزب الوفد. وخرج حزب "الوسط" من حضن "الإخوان"، ومعظمها مازالت تحت التأسيس.

فى حين استطاعت أجنحة فى أحزاب أخرى أن تبتلع الحزب الأم مثل حزب "العدالة والتنمية" فى المغرب بالنسبة لحزب "الاستقلال"، وحزب "العدالة والتنمية" فى تركيا بالنسبة لحزب "الرفاه". وبلغت مجموعة هذه الأحزاب "الورقية" فى مصر على سبيل المثال أربعة عشر حزباً.

وفى نفس الوقت، هناك أحزاب سياسية فى تكوينها وفكرها وتنظيمها وشعبيتها ومستقبلها لاشرعية. وقد تكون شرعية فى الداخل ولاشرعية فى الخارج مثل "حماس" فى فلسطين، و"حزب الله" فى لبنان.

هى لاشرعية فى الخارج لأنها رفضت الخضوع للهيمنة الخارجية. فأصبح سلاح الشرعية سلاحا مزدوجا توجهه أنظمة الحكم ضد أحزاب المعارضة الجذرية، دينية أو ماركسية. كما توجهه أحزاب المعارضة ضد أنظمة الحكم. وتوجهه القوى الخارجية ضد النظم الوطنية المنتخبة ديمقراطيا فى فلسطين ولبنان غيرهما، كما توجهه هذه النظم ضد العدوان الأميركى اللاشرعى على العراق وأفغانستان والعدوان الإسرائيلى على فلسطين، كل فلسطين.

وقع الوطن العربى فى تناقض بين أحزاب شرعية لا وجود لها فى الشارع السياسى حتى وإن كان بعضها الحزب الحاكم، وأحزاب لاشرعية لها وجودها فى الشارع السياسى وخارج أنظمة الحكم واللعبة السياسية برمتها.

فمن الذى يحكم، الحزب الحاكم أم الشارع؟ الرئاسة أم الجماهير؟ ومن الذى يعطى الشرعية؟ الدولة والرئاسة ولجنة الأحزاب والبرلمان، أى الدولة الحكم والخصم أم الشارع والجماهير؟ وهل الشرعية الصورية التى تهبها أو تمنعها الدولة قادرة على منع حركة الشارع وصعود الحركات اللاشرعية إلى المؤسسات السياسية فى حالة انتخابات شبه ديمقراطية؟

وقد أدى هذا الوضع بين شرعية الحزب الحاكم اللاشرعية من وجهة نظر المعارضة، ولا شرعية المعارضة رسمياً إلى انعزال الناس عن السياسة، وعدم مشاركة الجماهير فى العملية الديمقراطية بمجملها. إذ يذهب أقل من ربع من لهم حق الانتخاب إلى صناديق الانتخاب. يرفضون شرعية الحزب الحاكم، ويخافون من لاشرعية المعارضة حتى لواعتبروها شرعية. ولذا افتقرت الحياة الحزبية، وبقيت الجماهير خارج اللعبة السياسية تنتظر الخروج من هذه الحلقة المفرغة بين الشرعية النظرية واللاشرعية العملية للحزب الحاكم، واللاشرعية النظرية والشرعية العملية لأحزاب المعارضة.

وتنأى بنفسها عن هذا التكفير المتبادل بين الدولة وخصومها فقد تكون خاسرة فى الحالتين، خسارة محسوسة ومشاهدة من الحزب الحاكم، وخسارة متوهمة ومتوقعة من أحزاب المعارضة.

والأحزاب التاريخية فى الوطن العربى أربعة: الليبرالية التى حكمت مصر فى النصف الأو ل من القرن العشرين، والقومية التى حكمت معظم أقطار الوطن العربى فى النصف الثانى من القرن العشرين، والجناحان الرئيسيان فى نظام الحكم القائم ليبرالياً كان أم قومياً، والحركات الدينية، والحركة الاشتراكية التى يُرمز لها

بالشيوعيين. الليبرالية العربية لم تجدد نفسها وظلت خصما للاشتراكية بدعوى الاقتصاد الحر، وللتيار الدينى بدعوى العلمانية، فى أزمة مع نفسها ومع جماهيرها.

كما انحسر المد القومى فى الخمسينيات والستينيات بعد هزيمة يونيو١٩٦٧ وحربى الخليج الأولى والثانية وظهور النزعات القطرية بل والعرقية والطائفية لتجزئة الأقطار العربية. وذاب الشيوعيون العرب إما فى نار العولمة الجديدة أو فى حضن الدولة أو كهوامش فى حوار مع التيارات الأخرى. وما تبقى مازال يعمل تحت الأرض بالطريقة التقليدية. فلم يبق إلا التيار الدينى فى الداخل الذى مازال يعمل على الأمد الطويل.

وقد صدر مؤخرا عن "كارنيجى" للسلام الدولى ورقة جديدة عن الأحزاب العلمانية فى الوطن العربى، واتخذت من مصر والمغرب والكويت واليمن مجالا للدراسة، وقد تناولت هذه الورقة التى كتبها كبير الباحثين فى المؤسسة عمروحمزاوى والباحثة مارينا أو تاوى وضعية الأحزاب العلمانية فى هذه الدول الأربعة كما حاولت أن تحدد مستقبل هذه الأحزاب فى ضوء المعطيات التى ظهرت خلال عملية التشخيص.

خلاصة الدراسة أن الأحزاب العلمانية فى الوطن العربى أصبحت تمثل أقلية هامشية فى المجتمع العربى نتيجة لوجودها بين طرفين يحاصرانها: نظم الحكم التى لا تسمح بممارسة النشاط السياسى الحر والمشروع إلا فى حيز ضيق جدا، والحركة الإسلامية الشعبية التى يتصاعد شأنها فى مختلف أرجاء العالم العربى، وبين هذين الطرفين تسعى الأحزاب العلمانية كى يكون لها دور وتأثير، وتناضل فى بعض الحالات من أجل البقاء والاستمرار.

الدراسة كشفت عمق الأزمة التى تعيشها الأحزاب العلمانية فى الوطن العربى، فهى اليوم باتت تعترف بأن لها جمهورا انتخابيا راكدا، وأنها لا تمتلك أدنى خطة لاسترجاع المواقع التى خسرتها بخاصة فى المغرب ومصر.

ولاحظت الدراسة من خلال تتبع الخطاب العلماني أن الأحزاب العلمانية تستعمل بكثافة خطابا تبريريا يلقى باللوم على الآخر، فهى ضحية النظم السلطوية، وبدلا من أن تجتهد لتكوين قاعدة انتخابية واسعة تتهم الحركة الإسلامية باستعمال المساجد من أجل حشد الأنصار واستخدام العمل الخيرى من أجل إنماء قواعدها.

وعلى الرغم من صعوبة الوضع العربى وتعقد معادلته السياسية فإن الأزمة التى تعيشها النخبة العلمانية هى من صنع يديها كما تؤكد الدراسة، فهذه الأحزاب لم تركز عملها على بناء أطر تنظيمية ناجحة وهوالأمر المطلوب للمشاركة ضمن النسق السياسى التى تفرضه نظم الحكم المهيمنة، فالحركة الإسلامية على الرغم من القمع المزدوج المفروض عليها وعلى الرغم من الحصار والإقصاء المفروض على بعض مكوناتها فإنها استطاعت أن تطور آلياتها التنظيمية والسياسية وأن تصل إلى أكبر قاعدة شعبية، فى حين ظلت الأحزاب العلمانية أكثر ميلا إلى النظر إلى ناخبيها نظرة الوجود المسلم به.

ولاحظت الدراسة أن كثيرا من الأحزاب العلمانية تجد صعوبة فى تحديد هويتها الخاصة بوضوح، حيث إن معظم الأحزاب العلمانية ترفض أن تسمى بهذا الاسم وذلك خشية أن تصنف ضمن خصوم الثقافة الإسلامية.

والواقع أن معظم الأحزاب العلمانية فى الوطن العربى لا تستند على إيديولوجيات علمانية تفصل تماما بين الدين والحياة العامة على النموذج التركى أو الفرنسى مثلا، وعلمانية هذه الأحزاب يمكن اختصارها فى كونها لا تنطلق فى برامجها من أفكار دينية ولا تستلهم العقيدة الإسلامية كمرجعية لها.

فهى لا تناهض الإسلام ولا ترفض القيم الحضارية السائدة فى مجتمعاتها، إلا أنها تجد صعوبة كبيرة فى تحديد هويتها. وعلى الرغم من تبنيها للديمقراطية والحداثة فإن جميع مكونات الطيف السياسى تتبنى الديمقراطية بما فى ذلك الإسلاميين وحتى نظم الحكم السلطوية، ولا يوجد معيار يثبت مدى حرص هذه الأحزاب على التزام الديمقراطية أكثر من غيرها.

وحتى الليبرالية التى تتبناها بعض الأحزاب العلمانية فيكتنفها كثير من الغموض واللبس، فهل يقصد به الليبرالية على الطريقة الأوربية أو الأمريكية أو أنه لا يعنى أكثر من إحياء للتقاليد الليبرالية العربية التى ازدهرت فى مصر والمشرق العربى من عشرينيات هذا القرن إلى الأربعينيات منه، كما يطرح هذا الاختيار الفكرى أكثر من إشكال خصوصًا على الأحزاب العلمانية التى لا زالت تحمل اسم الاشتراكية فى عنوانها العريض.

وهكذا تخلص الدراسة فى هذه النقطة إلى أن غياب الهوية الواضحة عن مجمل الأحزاب العلمانية ساهم فى إضعافها إلى حد كبير وحد من قدرتها على تطوير برامج متماسكة، ومنعها من صياغة خطاب سياسى متميز عن خطاب الإسلاميين وخطاب نظم الحكم السائدة.

وحاولت الدراسة أن تجد نوعا من التبرير لهذا الضعف، وعزت ذلك إلى السياق المجتمعى الذى يزكى نزعات المحافظة ولا يشجع على التعبير عن الأفكار العلمانية فى الخطاب السياسى، ولذلك لجأت الأحزاب العلمانية فى الغالب إلى إبداع نوع من الخطاب الغامض الهوية بغية التكيف مع السياق المجتمعى الرافض لتقبل برامج ليست نابعة من القيم والرؤى الدينية للمجتمع .

وتشير الدراسة إلى أن ضعف الأحزاب العلمانية يقود إلى خلط غريب فى الخطوط الفاصلة بين الحكومات والمعارضة، خصوصًا عندما تتطلع هذه الأحزاب إلى الحكومات لتقدم الحماية ضد المد الإسلامى وتريد أن تلعب فى نفس الوقت دور الحد من هيمنة هذه الحكومات.

ففى مصر مثلا تعانى الأحزاب العلمانية الأمرين من الحكم السلطوى فنشاطاتها معطلة واجتماعاتها مقيدة وقادتها يعتقلون فهى تعرف هذه المعوقات وتتعايش مع هذا الواقع لكنها فى المقابل لا تعرف ما يجب توقعه من الأحزاب الإسلامية، فانتصار التيار الإسلامى فى الانتخابات يمثل تهديدا حقيقيا لها، وهكذا فحين تقع

الأحزاب العلمانية بين خصم تعرفه وآخر تجهله فإنها بالضرورة تقرب نفسها أكثر من الأنظمة الحاكمة ضد الحركة الإسلامية، ولذلك فنادرا ما تتخطى الحواجز الإيديولوجية لتخلق تحالفا استراتيجيا بين الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية لمناهضة النظام الحاكم، فغالبا ما يجد مثل هذا التحالف تحفظا من طرف العلمانيين الذين لا يثقون بالإسلاميين ويفضلون فى نهاية المطاف المحافظة على العلاقة القائمة مع النظام الحاكم إلا ما كان فى حالة اليمن حينما تأسست جبهة المعارضة اليمنية والتى تضم الحزب الاشتراكى وحزب الإصلاح اليمنى الإسلامى.

وعلى الرغم من ضعفها فالغرب ينظر إلى هذه الأحزاب العلمانية بوصفها منظمات قد تتمكن من دفع عملية التحول الديمقراطى فى العالم العربى، فالحكومات الغربية تدرك أن نظم الحكم الحالية ليست جادة فى إنجاز أى تحول ديمقراطى.

وفى نفس الوقت لا تثق بالإسلاميين وتخشى أن تقود مشاركتها فى الانتخابات إلى قيام أنظمة سلطوية مستندة إلى قاعدة دينية بديلة عن الديمقراطية.

وعلى الرغم من الأزمة العميقة التى تعانى منها الأحزاب العلمانية نتيجة لهرم قياداتها والشلل الذى أصاب أطرها ناهيك عن ضعف العلاقات الديمقراطية السائدة داخلها فإنها فى نظر الغرب تصبح لانعدام البديل حركات معولاً عليها لنشر الديمقراطية فى الوطن العربى.

وترى الدراسة أن تعزيز دور الأحزاب العلمانية ضرورى من أجل تحقيق التحول الديمقراطى فى العالم العربى ليس بسبب الخوف من الإسلاميين أو بسبب اليأس من قدرة الأنظمة على تحقيق هذا التحول، وليس بسبب الإعجاب بتمسك العلمانيين بالديمقراطية ولكن لأن المعادلة السياسية فى غياب احزاب علمانية جادة وذات مصداقية سيدير خيوطها طرفان فقط هما النظم الحاكمة والحركة الإسلامية.

وتعتبر الدراسة أن وجود وسط سياسى سيكون أمرا حاسما لتحقيق نموديمقراطى، لكن نظرا لضعفها فإن هذا السيناريويظل بعيدا إلا أن تقوم الأحزاب العلمانية بتغيير نفسها وتأهيل ذاتها حتى تتمكن من القيام بهذا الدور المركزى.

ناقشت الدراسة الأحزاب العلمانية فى أربعة دول عربية كما سبقت الإشارة لكننا هنا سنقتصر على حالة المغرب، إذ تلاحظ الدراسة أن الأحزاب العلمانية فى المغرب خلافا لما هوموجود فى بلدان عربية أخرى تبرز كهيئات قائمة بالفعل ومستمرة فى إظهار تماسكها التنظيمى، وترجع الدراسة سبب ذلك ليس إلى قوة هذه الأحزاب ولكن لشعورها بالمنافسة القاسية التى تواجهها من الأحزاب والحركات الإسلامية.

وترى الدراسة أن حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكى - أحزاب علمانية فى نظر الدراسة- لم يعودا قادرين على تصور عودة حزبيهما إلى المعارضة، واعتبرت الدراسة أن مثل هذا الوضع غريب فى الديمقراطيات المتقدمة لكنه فى حالة المغرب الذى عرف تناوبا واحدا فقط خلال نصف قرن من الاستقلال فإن الأمر لايثير أى استغراب مادام هذان الحزبان يتخوفان من النموالمتعاظم لحزب العدالة والتنمية ومن تعاظم شعبية حركة العدل والإحسان.

وترى الدراسة أن هذين الحزبين لا يثقان كل الثقة فى قدرتهما على المنافسة فهما حزبان هرمان وشرعيتهما مستندة فقط على إنجازاتهما التاريخية، أما إنجازاتهما فى الحكومة فهى ليست عظيمة الشأن.

وتخلص الدراسة إلى أن الأحزاب العلمانية المغربية تعيش وضعية الوسط العالق. فهى تقف تماما فى صف القصر الملكى ولا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك، وعلى الرغم من طرح الحزبين لقضية توسيع صلاحيات البرلمان والإصلاح الدستورى وضرورة الحد من امتيازات السلطة التنفيذية فإنهما يتوقعان أن تأتى هذه الإصلاحات من جانب الملك.

وتشعر هذه الأحزاب فى ظل ضعف إنجازاتهـا فى التدبير الحكومى انها فى حاجة لحماية مـلكية فى مواجهـة الحركة الإسلاميـة الصاعدة، لتتـأكد القاعدة المفـسرة التى استـقرأتها الدراسة وهى أن الأحـزاب العلمانية حينـما تقع فى وسط اللعبة وحـينما تكون مضطرة للقتال على جبـهتين تقرر إعفاء نفسها من الصـراع على أحد الجبهات وطبعا تختار الانضمام إلى جبهة الحكم ضد الحركة الإسلامية.

وترى الدراسة فى خلاصاتها العامة أن الأحزاب العلمانية لا تمتلك فى واقع الحال أية رؤية مميـزة، ولا تحمل فى غـالب الأحوال أية رسـالة محـددة إلى المواطنين. فـقد فشـلت هذه الأحزاب فى تعـيين المسـاحات والقـضايا والقـواعد الانـتخابيـة تعيـينا استـراتيجيـا يختلف عن النظرة المسـيطرة لدى الأنظمة الحـاكمة، أو لدى الحـركات الإسلامية.

وكانت أكثر إخفاقا فى مقارعة الأنظمـة الحاكمة والإسلاميين فى القضايا السائدة العامة، كمـا فشلت فى اختراق قواعدها الثـابتة، كما أنها لا تتوفر عـلى ما تقدمه فى مجال الحوافز الماليـة وفى مجال الخدمات الاجتماعيـة، ولذلك بقيت غير قادرة على اجتذاب الفـئات الأكثر وعيا أو اجـتذاب الناخبين المهتـمين بمصالحهم الخاصـة، كما أنها لا تمتلك أدنى شعار بسيط يمكن أن يستجيب له الناس عاطفيا.

وعندما أراد المفكر العربى الكبير الأستاذ الدكتور حسن حنفى الإجابة عن السؤال الكبيـر : من أين تستـمد الأحزاب العـربية عوامل المقـومات الذاتيـة؟ وربطه بأزمة المعارضة العربية كنموذج، توصل إلى أن أزمة المعارضة العراقية الخاصة هى جزء من أزمة المعارضة العربية العامة.

فبعد نجاح حركات التحرر الوطنى التى كـانت تقوم على جبهة وطنية عريضة من إسلاميين وقوميين وماركسيين وليبراليين استأثر بالحكم فصيل واحد من القوميين أو الليبـراليين، واستبـعد جناحى المعارضة الرئيـسيين، الإسلامـية والماركسـية، الإخوان والشيوعيون.

ولم تستطع الفصائل المستبعدة من الدفاع عن حرية الفرد وديموقراطية الحكم أثناء عنفوان الدولة الوطنية وهى تنازع الاستعمار وتصارع الصهيونية فى الخارج، وتبنى الدولة فى الداخل، وتضع قواعد النظام الاشتراكى، وتقوم بأكبر خطط للتنمية والتصنيع. بل إن بعض هذه الفصائل غير الشرعية أصبحت جزءا من النظام الحاكم ما دام يحقق مشروعا قوميا. وبررت قراراته.

وبعد هزيمة٩٦٧١ أصبح النظام جريحا على وشك الانهيار. وبدلا من أن يبدأ بانفراجة ديموقراطية إثر مظاهرات الطلاب فى ٩٦٨١ضد الأحكام المخففة التى صدرت بحق قادة سلاح الطيران صدر بيان (٣٠مارس) الذى يعترف فيه النظام بالقصور فى تحقيق حرية الفرد وديموقراطية الحكم.

وظهرت فكرة المنابر التى تقر بالتعددية السياسية داخل الحزب الحاكم، الاتحاد الاشتراكى، لليمين واليسار والوسط أى للإخوان والشيوعيين والحزب الحاكم.

وفى عام ٩٧٦١ تحولت المنابر إلى أحزاب مستقلة باسم النظام السياسى أو بحكم القانون. البعض منها ظل مستأنسا، يعارض من داخل النظام، بتأييده وبتمويل جريدته. والبعض من خارج النظام الذى سرعان ما اصطدم به وقضى عليه لأنه خرج على قواعد اللعبة المحسوبة لتجميل النظام وإعطاء واجهة ديموقراطية لنظام تسلطى.

وكلما اتجه النظام يمينا فى الجمهورية الثانية (١٩٧٠-١٩٨١ وزادت خطورة اليسار بعد مظاهرات يناير) ١٩٧٧ بدأت إزاحة اليسار من الإعلام ومن المؤسسات اعتمادا على اليمين، وبينهما ثأر تقليدى منذ الأربعينيات. فكلاهما يسعى للتقرب من النظام كى يستولى عليه من الداخل أو يقضى عليه كسلطة بديلة.

وتمت تصفية اليسار تدريجيا لصالح اليمين. ولما انحاز النظام إلى الغرب الأمريكى، وأصبح حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية، وصالح إسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد فى ٩٧٨١، وعقد معها معاهدة سلام فى ٩٧٩١، انقلب اليمين على النظام وأنهى الجمهورية الثانية باغتيال رئيسها. واستمر خطر اليمين فى الجمهورية

الثالثة، وأطلق النظام العنان للتنوير الحكومى كى يستمر فى درء أخطار اليمين الدينى عن الدولة والمجتمع فى توازن محسوب، وواجهة ديموقراطية. وبعد أن تحول اليمين الدينى إلى جماعات سرية مسلحة لقلب نظام الحكم جاهد النظام فى استئصالها.

وفى نفس الوقت لم يعترف بالتنظيمات الدينية الشرعية التى تقبل التعددية السياسية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع. فالإخوان والشيوعيون والليبراليون والناصريون مازالوا يمثلون الاتجاهات الرئيسة فى الشارع العربى، وقادرون على الاستيلاء على الحكم والوصول إلى السلطة فى حالة انتخابات حرة يخسر فيها الحزب الحاكم الذى لا يمثل أحدا إلا رجال الأعمال الذين أثروا فى الجمهورتين، الثانية باسم الانفتاح الاقتصادى، والثالثة باسم الخصخصة والعولمة وقوانين السوق.

أزمة المعارضة العربية إذن هى فى علاقتها بنظم الحكم أولا. إذا عملت فى إطار الشرعية ابتلعها النظام، وأصبحت جزءا فيه، تتحمل أخطاءه، وتجمِّل واجهته. وإذا عملت فى إطار اللاشرعية أصبحت خارجة على القانون، تدبر المؤامرات لقلب نظام الحكم، وتقوم بالاغتيالات، وتستعمل السلاح، وتمارس العنف.

وفى كلتا الحالتين عينها على السلطة والوصول إلى الحكم فانعزلت عن الشعب وظلت أحزابا نخبوية، أحزاب أقلية، لا تنزل إلى الشارع إلا بأمر وزارة الداخلية. إذا سمحت نزلت. وإذا لم تسمح بقت فى مراكزها، شقق فى وسط المدينة، تحاصرها قوات الأمن فى مداخلها وعلى نواصى الطرقات. وتتجسس على ما يجرى داخلها بأجهزة التصنت الحديثة. وفى الانتخابات غير المتكافئة بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم وعبر النتائج المزورة لا تدخل من أحزاب المعارضة فى الحكم إلا النسبة التى يسمح بها النظام، قلت أو كثرت فإنها لا تزيد على٥٪ حتى تظل الأغلبية المطلقة للحزب الحاكم، له رئاسة كل اللجان البرلمانية، وله حق الصدارة فى أجهزة الإعلام، ولها الصحافة القومية التى تمثل الدولة. وفتاتها يذهب إلى صحف المعارضة التى تصدرها الدولة أيضا بالديْن، وبالرغم من الدعم. يخفت صوت الحزب المعارض،

ويعلو صوت جريدته. حتى إنه قيل: لحزب لا يصدر جريدة بل الجريدة تصدر حزبًا!

لذلك أصبح البحث عن أشكال جديدة للمعارضة ضروريا. تتعلم من خبراتها السابقة التى أدت إلى ضعفها وعدم تأثيرها. أولها أن تكون مستقلة عن نظام الحكم دون أن تقطع معها، أن يكون لها مقوماتها الذاتية، وتفكيرها المستقل، وبرامجها السياسية والاجتماعية القائمة على مصالح الناس، والغالبية العظمى. وفى نفس الوقت لا تخرج على النظام بالسلاح، ولا تنزل تحت الأرض، ولا تهاجر خارج الأوطان.

وتقيم حوارا مع النظام، حوارا علنيا أمام الناس وعلى أرض الواقع دون الدخول فى جدل أيديولوجى عقيم. فلا يهم أن تحرر فلسطين باسم الحاكمية لله كالإسلاميين، أو الحاكمية للشعب كالليبراليين، أو لأن فلسطين جزء من الوطن العربى كما يريد القوميون أو لأن عمال فلسطين وفلاحيها محرومون من الدخول فى الهستردوت والموشاف كما يريد الماركسيون، المهم أن تتحرر فلسطين كهدف مشترك بصرف النظر عن الأطر النظرية.

فالقمع والفساد والإهمال والمنفعة الشخصية والشللية والانتهازية صور للحزب الحاكم فى أذهان الناس. والعجز والكلام الكثير الصعب على الفهم وأيضا الشللية والانتهازية والخلافات الحزبية صور للمعارضة فى وعى الجماهير.

وتتحسن الصورة عندما تهرع المعارضة وتظهر فى الشارع فى الأزمات كالزلازل والحرائق وتصدع المنازل، وغرق الشوارع بمياه الصرف، وحوادث الطرقات، وتصادم القطارات، وانهيار المنازل.

وثانيها نزع جذور التسلط والقمع من الثقافة العربية التى أصبحت تعبيرا حيا عن موروث قديم . وفى نظم المعارف جعلنا العقل مجرد مبرر ومنظر للحقائق المعطاة سلفا عن طريق الوحى أو الإلهام. فغاب العقل النقدى التحليلى. فهل يمكن التحول

من العقل المبرر إلى العقل الناقد؟ ولا فرق بين تبرير النظام الإلهى وتبرير النظام الإنسانى. فعمل العقل واحد فى كلا النظامين.

وأصبح الغرب يزهو علينا بأنه صاحب العقل الناقد، وأنه هو الذى صاغ المنهج النقدى، ووضع الفلسفة النقدية بالرغم من توافر النقد لدينا فى علم الحديث.

وفى أنساق العقائد استقرت عقيدة القضاء والقدر كموروث شعبى أدى إلى الاستكانة واللامبالاة والفتور كما سماه الكواكبى. ففقد الناس زمام المبادرة، وضاعت منهم أولوية الفعل والحركة. واستسلموا للمقادير، واستكانوا للذل،وتغلغلت فى ثقافتهم الشعبية القيم السلبية الموروثة من التصوف مثل الصبر والتوكل والرضا والخوف والخشية،فهل يمكن تحويل هذه القيم السلبية إلى أخرى إيجابية مثل الثورة والغضب والتمرد والاعتراض والرفض والمقاومة؟

وثالثها : تقوية المؤسسات الثقافية والعلمية القائمة كالجامعات ومراكز الأبحاث من أجل إدخالها فى مشروع إعادة بناء الوطن بالدخول فى قلبه بدلا من أجهزة الأمن من أجل تأسيس مجتمع علمى ونظام سياسى رشيد. فالجامعة هى المكان الطبيعى الذى يحمل فيه الأستاذ والطالب هموم الفكر والوطن.

ونفس الشيء بالنسبة لتقوية مؤسسات المجتمع المدنى، الجمعيات الثقافية والعلمية والأدبية والاتحادات والنقابات والروابط باعتبارها منابر شعبية تتجاوز المطالب المهنية الفئوية إلى المصالح الوطنية العامة،ولماذا استبعاد المساجد أيضا فى خطبها ودروسها وهى منابر قائمة ومفتوحة، لها جماهيرها وثقافتها ودعاتها ؟.. المهم تثوير الثقافة وإعادة بناء الموروث. وإمام ثائر خير من آلاف الموظفين الأيديولوجيين فى أحزاب الحكم أو المعارضة.

وحتى تتضح الصورة سنتعرض هنا للأحزاب السياسية فى الجزائر والتجربة الديمقراطية كنموذج للأحزاب العربية .

كلنا يعرف أن إشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى مازالت تتمثل فى البحث عنها وفى أسباب غيابها. فالديمقراطية كمفهوم وتعريف وتجربة معروفة من الناحية النظرية، لأننا نلاحظها ونشاهد تطبيقاتها فى العالم الغربى.

ولكن فى العالم العربى نواصل البحث عن أسباب غيابها وتلكؤ السلطة ودوائر النفوذ والهيمنة فى تطبيقها، واستمرارها فى وأد التجارب والمشاريع التى تروم الاستنهاض وتجترح قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ومؤسسات الدولة العامة.

وكلنا يعرف أن الوعى العربى لم يصل بعد إلى لحظة التوافق مع الحقيقة الديمقراطية كقيمة وجودية يعيشها. فمن هذه الناحية تطرح الديمقراطية على العرب بشكل عام كإشكالية للبحث عنها ولم تصل بعدُ إلى تقييم التجربة الديمقراطية لعدم ترسب الحد الأدنى من الرصيد الصالح للتقييم.

وعليه تبقى إشكالية الديمقراطية فى الوطن العربى هى البحث فى مضادتها وحوائلها وما تأباه، أى البحث فى أسباب التخلف والوقوف على ظاهرة استبعاد الجسد العربى لقيم الحرية والديمقراصية وعلة الفكر الجماعى العربى فى عدم التجاوب الإيجابى مع مقتضيات الديمقراطية كما تفهم فى الفكر السياسى والاجتماعى المعاصر.

وهكذا تبرز حالة البحث عن غياب الديمقراطية فى البلدان العربية السؤال التالى:

كيف استطعنا أن نفهم ونعى ونقبل تعريف الديمقراطية ونعجز فى الوقت نفسه عن تطبيقها، مما يكشف عن مفارقة عصية وصعبة وهى التعاطى الانفصامى مع مسألة الديمقراطية من حيث النظرية والممارسة؟ ولعلّ قوة مفهوم الديمقراطية تظهر فى قدرته على كشف فضح التخلف ومواطن الضعف فى الوجدان العربى، وتعطل العقل العربى الذى يستطيع أن يدرك ما يعجز عن تطبيقه.

وحتى لا نعالج الموضوع معالجة ميكانيكية إسقاطية، أى محاولة تطبيق نظرية جاهزة عند الآخرين، نحتاج فى العالم العربى ومنه الجزائر إلى الوقوف الملى عند الحوائل والموانع التى حالت دون تطبيق الديمقراطية كسبيل لزرعها واستنباتها وحصد مآثرها والتمتع بفضاءاتها، لأن الديمقراطية هى أفضل آلية لتحرير المجالات والقدرات والإمكانات لتساعد المجتمع والدولة على التعبير عن الحاجة والسعى الدائم لتلبيتها.

إن العالم العربى لايزال يتلمس طريقه نحو لحظة التفاعل مع قيم الحرية والتقدم بسبب غياب الإطار الديمقراطى الذى يدلل على الطريق السليم للتنمية والترقية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

والبحث الذى يجرى بشأنه هو البحث السوسيولوجى والتاريخى للتخلف ومحاولة السيطرة وتحييد آلية التخلف وتليين بنية المجتمعات العربية التى تشكلت زمن تدهور الحضارة العربية الإسلامية، ثم تكلست زمن الاستعمار الأوروبى واستمرار الحديث عن الثوابت الوطنية فى زمن تراجع الأيدولوجيات والأفكار الإطلاقية والمرجعيات الشاملة والخطابات الرسمية الأحادية، وهذه كلها حرمت الوجدان العربى من امتصاص قيم الحرية والحق والديمقراطية وقيمة الإنسان ومآثر التقدم السليم والوعى بحقيقة التخلف والاستبداد والطغيان والفشل والمسؤولية والواجب.

وبسبب التقدم الكبير الذى أحرزته المجتمعات الغربية والتطور الهائل الذى شهده الفكر السياسى والفلسفى الغربى، أعطى الغرب لبقية العالم -ومنه العربى- صورة دونية، وينظر بزهد إلى رصيده وبشىء من عدم الاحتفال إلى تجاربه الفاشلة فى مجال الديمقراطية ودولة القانون، وأن الوعى العربى لم يتحصن بثقافة الديمقراطية، وأن الجسد العربى ليست له قدرة على المجابهة الحضارية.

وهذا ما يجعلنا اليوم نبحث عن الأسس الشرعية التى تقوّم السلطة السياسية؟ أى

مدى شـرعيتهـا؟ ففى الجزائر كـانت مرحلة ما بعـد الاستقـلال تستند الى الشرعـية الثورية، وهى مرجعـية مرنة غير واضحة تماما، وفى أحـيان أخرى أدت إلى تجاوزات لم توفر السلطة وسائل مقاومتها.

وبعـد مرحلة الشـرعيـة الثورية دخلت الجـزائر بشكل مبـاغت مرحلـة الشرعـية الدستورية التى لم يكتب لصاحبها الـرئيس الراحل هوارى بومدين متابعة إصلاحاته المؤسساتية التى لا تزول بزوال الرجال.

فقد قـامت محاولة اعتمـاد الشرعية الدسـتـورية على شخص الرئيس الذى تماهى مع المؤسسات، وبغـيابه دخلت البلاد فى أزمة خطيرة استـعصت عن الحل إلى اليوم. وهكذا يبقى السؤال الشـرعى يعاند ويطرح نفسه على النحـو التالى: ما الأسس التى يستند إليها النظام السياسى الجزائرى فى شرعيته؟

بالنسبة لشرعية النظام السيـاسى فى الجزائر ، يمكن تداول مجموعة السندات إلا سند إرادة الشـعب، وعليه فـالنظام لايزال يبحث عن الشـرعيـة، وفقدانه لهـا يؤجل بطبيعة الحال الحديث عن الديمقراطية وتطبيقها.

الديمقراطية مفهوم معـيارى لا يكف عن التقدّم لأنه ينطوى على قدرة فائقة على إعادة التشكـل ومرونة فى استيعـاب تعاريف جديدة، ولأنه يعد آليـة ونظرية ووسيلة إنجاز. والديمقراطيـة من هذه الناحية تقتضى أنها تتطور باستـمرار لا يعرف التراجع، وكل إخفاق يحصل لها هو فى التعبير النهائى إخفاق لإطارها الاجتماعى السياسى.

فعندمـا تسوء أحوال العمّال والموظـفين وتزداد نسبة الأمـية الأبجدية والتعليـمية وتنعـدم وسائل الصحـة والوقاية والعـلاج وتتدهور حـالة البيـئة، فـإن الديمقـراطية ستراجع لأنها فى هذه الحالة هى معيار تقدم المجتمع والدولة أو تخلفهما.

وهكذا فـالأزمة التـى عصـفت بالجـزائر منذ سنوات هى الجـزء الظاهر من البناء الفاسد برمته والذى افتقر إلى الاسمنت المسلح بثقافة الديمقراطية والقناعة الحضارية لنظرية تداول السلطة. وبسـبب ذلك عبرت الأزمـة بعنف عن وجود عـلاقة توتر بين المشروع الديمـقراطى وبنية المجتـمع السياسى والاجتـماعى، كما عـبّرت عن أن كل

محاولة لقسر وإجبار تنفيذ المشروع الديمقراطى فى غير محلّه وفى غياب إمكاناته سوف يفضى لا محالة إلى الكارثة وإلى تدمير عدّة المقاومة والقدرة على المواجهة التى يحتاج إليها المجتمع، لكى يخرج من دوامة التخلف والمآزق التى تحل به كما القدرة على الثبات فى المنعطفات الكبرى التى تباغته بين لحظة وأخرى.

وبتعبير موجز وصريح إن الديمقراطية لا تكتفى بذاتها وإنما تحتاج إلى قدرات فعّالة فى وجدان الأمة والمجتمع وإلى قوى إيجابية تعزز الطريق السليم لزيادة التنمية والتقدّم. ومن هنا فالإخفاق الديمقراطى يرتبط فى الجوهر والأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعى والاقتصادى لحالة الأمة.

منذ أكثر من عقد من الزمن والجزائر تحاول أن تتلمس طريقا من أجل الخروج من المآزق التى آلت إليه الأوضاع فيها بعد أحداث الخامس من أكتوبر ٩٨٨١ ثم إلغاء مسار الانتخابات التشريعية فى يناير ١٩٩٢ وقد أفرزت هذه الأحداث من التداعيات والنتائج الجسيمة والخطيرة على حياة الدولة والمجتمع حد التساؤل: هل بقى فى الإمكان الحديث عن مستقبل الديمقراطية فى الجزائر؟

وعليه فالباحث اليوم مضطر لتتبع التطورالذى انتاب مفاصل الدولة وبنية المجتمع خلال هذه الحقبة الزمنية -وكل شيء يحتاج إلى إماطة اللثام عنه- وتتبع مصادر الفعل السياسى والاجتماعى وعلاقتيهما بالمستوى الذى تحتاجه الديمقراطية.

ولا يمكن فى هذه الحال الاستباق واتهام الباحث بالتحيز الحزبى والذاتية فى المعالجة، أو بتقصده الطعن فى السلطة ونظام الحكم، أو أن الباحث يولى أهمية أكثر لهذا الجانب من جوانب المجتمع والدولة على حساب نواح أخرى.. لأن تعقد الأزمة واستحكام بنيتها فى جميع المستويات والمجالات يمليان على الباحث العلمى والتاريخى الإحاطة بكل تجليات الظاهرة ومحدداتها وكيفية مساهمة الأطراف فيها ونصيب كل واحد فيها.

ولأنها أزمة حقيقية فإنها تقتضى إذن بحثا حقيقيا لا يمارى ولا يوارب، وتجشم مشقة وعناء الموضوعية والصراحة، حتى لا يساهم الباحث بدوره فى التنكر لها والتظاهر بواسطة أجهزة الإعلام بغيابها مثلما تفعل السلطة منذ سنوات.

فالمثقف الباحث له من السلطة والحياد ما يستطيع به أن ينأى عن مغريات النفوذ السياسى ويستطيع أن يقف خارج هيمنة المال الواصل إلى المجال السياسى والقاطع للنسيج الاجتماعى الذى لا ينفك أن يتعرى يوميا من مناعاته الأخلاقية والمعنوية ورأسماله الرمزى، علاوة على فقدانه المتوالى لثرواته النفطية -مادة الاقتصاد الأولى والوحيدة- دون أن يعوض ما تحتاج إليه مقوماته الثقافية ومكونات هويته.

ولعل هذا هو الوجه الحقيقى الذى يحب أن نجابه به الأوضاع الحالية فى السلطة والمجتمع، لأنه بينما تواصل السلطة محاربة الإرهاب والعنف لا تكف عن هدم محصنات ثقافة السلم والاستقرار، وكأن قدر السلطة هو العيش مع الأزمة وتسييرها على أساس أنها قدر محتوم!

إن المعضلة الجزائرية الراهنة هى تعبير عن مغامرة الشعب والمجتمع نحو بناء مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة.

فقد سبق لهذا الشعب وقيادته أن جازف بمصيره فى ثورة تحريرية كبرى عام ٤١ ٩٥ وانتهت إلى الاستقلال، ثم لم يبث أن دخل فى معركة بناء أجهزة الحكم والتسيير لمرافق الدولة على أساس من الديمقراطية.

لكن التجربة باءت إلى حد الآن بالإخفاق، ولا يمكن الاطمئنان إلى أوهام السلطة الحالية التى توحى بالحياة العادية أو فى أكثر تقدير تعترف بالأزمة وتقيد الجهة المسؤولة عليها بصيغة المبنى للمجهول.

إن تقييم التجربة السياسية الجزائرية -سلطة وأحزابا- نعتمد فيه على التجربة كلها، أى إدراج سنوات الأزمة كلها كتجربة تاريخية تتقاسم كل الأطراف فيها المسؤولية، لأنها من صنع الجميع ولم تعد من صنع السلطة فقط، إذ الديمقراطية جاءت بها أحداث الخامس من أكتوبر ١٩٨٨ ذاته.

ومن ثم فإن إشكالية الديمقراطية لا تعنى السلطة فقط بل الأحزاب والقوى الاجتماعية والتنظيمات الشعبية أيضا، علاوة على فساد سلوك الأفراد فى حياتهم

اليومية والعامة، كما أبدوا تقصيرا فاضحا فى الحفاظ على الأموال العامة وقدرا كبيرا من هدر إمكانات المجتمع والدولة.

وهكذا فإن تحليل مسألة الديمقراطية والأحزاب السياسية فى الجزائر تنتهى فى نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بين السلطة والأحزاب، وإن هذه الأخيرة لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص، إنما اعتمدت فى البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها .

ولعل مكمن الإفلاس الديمقراطى فى الجزائر أن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافى كشرط لازم لأى ممارسة للشأن العام. وكل ما حدث هو افتراض التعددية فى الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية فى المركز النواة.

فقد انطوت الأحزاب السياسية على قصور واضح لم تتعرف عليه منذ البداية لأنها كانت عاجزة عن إدراكه ثقافيا، كما لم تكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسى. وانتهت تجربة الأحزاب السياسية إلى أنها تجارب غير مكتفية بذاتها ولا يمكن بالتالى كتابة تاريخها الخاص كرافد يصب فى تاريخ الفكر السياسى الجزائرى المعاصر.

فإذا كانت معظم الأحزاب من إنشاء السلطة، فإن الباقى عدا حزب القوى الاشتراكية أسهم بقصوره فى تأييد نظام الحكم وبالتالى تفويت فرصة الوصول إلى الديمقراطية عبر وصول المعارضة الحقيقية إلى السلطة، الضامن الحقيقى لبداية المسار الديمقراطى السليم وبداية عدّها التصاعدى الذى يرسخ رصيدها التاريخى ويعزز مستقبلها.

وتأكيداً لما سبق، نرى أن الديمقراطية طلبها الجميع وأخفق فيها الجميع أيضا، ومن هنا مكمن المأزق الذى آلت إليه الأوضاع، ونبهت الجميع إلى ضعف ثقافة الدولة وهشاشة الوعى السياسى فى مسألة خطيرة وهى زرع الديمقراطية كأسلوب للحكم وإدارة المجتمع. فقد توسلت المعارضة الإسلامية الأسلوب الديمقراطى

للوصول إلى الحكم، والتمست السلطة أيضا أسلوب الديمقراطية لصد المعارضة عن الوصول إلى الحكم.

واستمر الوضع على ذلك الحال إلى اليوم، بقيت الديمقراطية كإشكالية تراوح مكانها فى الوقت الذى تزداد فيه الأوضاع سوءا.. بل تراجعت مسألة الديمقراطية من سلم الأولويات وحلّ محلها استعادة الأمن واستمرار مؤسسات الدولة والبحث عن إسعافات خارجية بسبب الضعف الذى انتاب مفاصل ودواليب نظام الحكم ونفاد مدخراته الذاتية طوال أكثر من عقد من زمن الأزمة.

وثمة أمر آخر على جانب كبير من الخطورة أفرزته أزمة الديمقراطية فى الجزائر، ويتعلق بتقلص فضاء التعبير لأولئك الدين شاركوا بصورة من الصور فى إسعاف وإنقاذ السلطة من وصول المعارضة إلى الحكم، فقد وظفت قوى سياسية بسبب قلة مصداقيتها وافتقارها إلى التجربة الداتية التى تبرر وجودها فى ساحة العمل السياسى، وفقدت بالتالى حق الكلام والاقتراح وإدارة الشأن العام .

فقد تآكلت أرصدة الأحزاب السياسية فى دواليب النظام بالقدر الذى تعرّت به نواياها وانطلاقاتها الخاطئة، وصار من الصعب أن تسند إليها إدارة الشأن العام، فضلا عن أنه ليس بوسع السلطة أن تجدد آليات الحكم نحو توسيع قاعدة المشاركة والمسؤولية. وهذا بالضبط ما عقد الأزمة السياسية وكشف انسداد الخيال فى تقديم وتصور الحلول والبدائل بعد نفاد وسائل وإمكانات يعول عليها فى اجتراح عتبة الحل السياسى.

إن السلطة -كما يرى الباحث الجزائرى هوّارى عدّى- طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية، ولم تطرح إطلاقا كوسيلة لترقية العمل السياسى وتكوين طبقة سياسية. فقد شاع تعبير فى الأدبيات الفرنسية أن فى مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت الجزائر سعيا لاهثا نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل ومهما كانت الطرق، وصارت السلطة المقصد النهائى ومطاف اللعبة السياسية.

وبالفعل فقد تبين أن مشروع الدولة فى نهاية التحليل السياسى والاجتماعى هو

بناء رأسمالية الدولة التى شكلت أربابها وعرّابهـا، وصارت الدولة السلطة مصدر السلطة وحاميتها.

وعليه فالاشتراكية كمشروع بناء مؤسسات لا تزول بزوال الرجال كما ورد فى تصريح بيان ٩١ يونيو ٩٦٥١ المتعلق بالانقلاب الثورى على نظام ما بعد ٩٦٢١، فقد دام هذا المشروع قرابة عشر سنوات فقط مدة بقاء الرئيس هوارى بومدين فى سدة الحكم أى إلى غاية ١٩٧٨.

ثم جاءت مرحلة أطلق عليها مرحلة المراجعة والتراجع عن الخط الاشتراكى وبداية العمل بقانون السوق الذى طال أكثر من ٢٠عاما، ولم تفلح السلطة إلى غاية اليوم فى تأسيس وتحرير مجالاته وتمكين آلياته والتحكم فى دواليبه الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية، فقد طالت مدة البحث عن مجالات السوق ونظامه أكثر من مدة تطبيق الاشتراكية، ومع ذلك مازال الجميع تقريبا يكيل تهمة الإفلاس السياسى إلى التطبيق الاشتراكى. وهذا وجه آخر من وجوه المفارقة التى صنعها الإعلام الرسمى ويتغذاها الرأى العام كتقية لتمديد عمر أزمة الديمقراطية فى الجزائر.

ولعل هذا كفيل بأن يفصح من الناحية السوسيولوجية والسياسية والثقافية عن غياب أصلى لفكرة مشروع بناء الدولة ومؤسسات الحكم تحايث الواقع وتفرزه بشكل يعبر عن جدلية شرعية بين الواقع التاريخى وفكرة المشروع المراد تحقيقه، أى أن التخلف كان مرافقا لتصور المشروع وينم عن حقيقة مروعة لا يمكن الافتئات عليها وتحتاج إلى وعى حاد بها قبل كل محاولة تطمح إلى بناء الديمقراطية.

فقد كشفت الأزمة الجزائرية الأخيرة عن خلفيتها وما قبل تاريخها عندما عبرت عن أن السلطة حكم مصادر مستحكم فى نواة لا تريد أن تطلق سراحه، وتخاف من أى محاولات التحرير.. بل وانطوت السلطة على الخوف من الديمقراطية التى تسعى إلى ردم الفجوة السحيقة ما بين السلطة والمجتمع، أى تحرير التواصل لآليات

التمثيل ومعايير الاستحقاق والجدارة التى تثرى التجربة الديمقراطية وتزيد من صلابة النواة الحيوية للنظام السياسى.

إن استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطنى المسلح ضد الاستعمار وانبناء نواة الحكم على مصدر عسكرى، من شأنه أن يبقى الديمقراطية فى حكم المؤجل لأنه ستنتهى كل صور وصيغ التلاعب بحتمية الحل الديمقراطى للأزمة الجزائرية التى تعد فى جوهرها تعبيرا عن الغياب المتواصل لمقتضيات الديمقراطية من الفضّ السلمى للنزاعات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية تداول المسؤوليات العليا وليس السيطرة على مؤسسات الدولة أو محاولة امتلاكها وإلا أخذ النظام السياسى الشكل الاستبدادى. فالسلطة كما يرى المفكر الفرنسى كلود لوفور "غير قابلة للامتلاك، ومجالها فارغ غير قابل للاستحواذ".

وبتعبير آخر فإن الأحزاب الديمقراطية هى تلك التى تسعى إلى الحكم وليس إلى امتلاكه. والدولة بهذا التعريف هى مؤسسة رمزية يصعب امتلاكها أو استيعابها من قبل حزب واحد أو فرد واحد لأنها تعنى الجميع، وفكرة الجماعة هى التى تعطى مدلول العمومية التى تمثل الخاصية الجوهرية للدولة. وأفضل طريق لإضفاء الرمزية والمعنوية على الدولة هو الأسلوب الديمقراطى فى إدارة الحكم وتسيير الشؤون العامة للمجتمع والدولة.

وبالنسبة لجبهة التحرير الوطنى وعلاقة الحزب بالدولة والأمة فإنه لا مراء فى أن جبهة التحرير الوطنى هى التى تقدمت المشهد السياسى والتاريخى للجزائر المعاصرة، بفعل الثورة التحريرية التى نقلت الجزائر من عهد الاستعمار الى عهد الاستقلال.

وقد كان لهذا الفعل قوة إبداع الجزائر ذاتها وغطى على كل المكونات والجوانب التى لم تكن ظاهرة فى الكيان الجزائرى إبان الاحتلال الفرنسى له. فسنوات الثورة ثم الاستقلال كانت كافية لكى تستولى جبهة التحرير الوطنى على الأداة الحزب ثم مؤسسات الدولة والكيان الأمة.

فقد كانت ثورة التحرير الوطنى (١٩٥٤-١٩٦٢) ثورة مؤسسة وفاعلة تجاوبت

مع مقتضيات العصر الجديد الذى جاء بعد الحرب العالمية الثانية النابذة للاستعمار والاحتلال، والمتجهة الى تأسيس الدول على مقومات الأمة والمواطنة، ومن هنا استأهلت جبهة التحرير الوطنى صفة صانعة المجد التاريخى للجزائر، وصارت على هذا الأساس المثال الذى يحتذى فى العالم الثالث.

غطى حدث الثورة على كل المقومات الذاتية فى المراحل السابقة للحركة الوطنية (١٩٥٤-١٩٦٢) وعلاقتها بالاستعمار، ولم تعبأ إلا بلحظة الثورة وسيرورتها كفعل كاسح لا يتوقف إلا ليحصد من يعترض عليها أو يروم التوقف لإعادة التفكير وتحسس الطريق السليم لإنجازات الثورة.

فقد استمر منطق الثورة وافتراض الحرب على الأعداء الجدد كى تتمكن الجبهة من الاستحواذ على الحزب والدولة والأمة طوال فترة الاستقلال فى مختلف المراحل، ولم تعرف كيف تتخلص من هذه المؤسسات وتعيدها إلى الجزائر.. لا بل اختزلت الأزمة الجزائرية الراهنة فى غياب الديمقراطية المقوم الأساسى فى حصول عملية استلام المجتمع لمؤسساته الشرعية من سلطة الثورة، وهذا ما أبرزته الانتخابات التشريعية مطلع التسعينيات عندما عمدت السلطة السياسية إلى إلغاء نتائج الاقتراع بسبب هزيمة جبهة التحرير الوطنى، وتنبه الجميع إلى أن الجبهة فعلا ما زالت تملك الدولة والأمة.

إن الانتصار الكبير الذى حققته جبهة التحرير الوطنى على قوة استعمارية كبيرة مثل فرنسا مثّل أيضا وضعا خطيرا، لأن عظمة الانتصار لم تماثله وتوازيه قوة فى الاستعداد لبناء الدولة ومؤسساتها، فكلما كان الانتصار عظيما جاء التحدى كبيرا أيضا، خصوصًا على مستوى وسائل تحقيق مشروع ومحتوى الاستقلال الوطنى.

وقد برز هذا التحدى فى سوء الانطلاق نحو تحقيق مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، نظام حكم غير قابل للامتلاك. وكان من مضاعفات هذا الوضع افتقار

الدولة إلى عنصر الشعب عندما قدم أكثر من ثلاثة أرباع أصواته لغير حزب جبهة التحرير فى أول انتخابات تشريعية.

إن انتصار الثورة التحريرية غطى على التاريخ الحقيقى للثورة المسلحة، فقد كان الانتصار كافيا لكى يختزل التاريخ الجزائرى الحديث فى تاريخ جبهة التحرير الوطنى والعناصر الفاعلة فيها. فنشوة الانتصار طالت مدتها أكثر من اللازم، والشرعية الثورية كمرجعية طالت بدورها أكثر مما ينبغى، وضاعت علينا بسبب ذلك مسألة مهمة جدا وهى البحث التاريخى العلمى والموضوعى لكى يعاد للثورة معقوليتها وفهم أسبابها وسياق جريانها، وكيف صارت ممكنة ووجوه الإخفاق والنجاح الذى رافقها.

بتعبير أوضح: ماذا أضافت الثورة المسلحة والحركة الوطنية قبلها إلى علم التاريخ والتاريخ الجزائرى بشكل خاص، لأن مشكلة تحرير التاريخ الجزائرى ما زالت معلقة وتعانى من عوائق لم يتيسر للجزائريين سبل تجاوزها كإمكانة لظهور مجالات جديدة تعول عليه الديمقراطية عند الشروع فيها.

فعلى سبيل المثال مازال تاريخ الجزائر يكتب بالفرنسية رؤيةً ولغة، ولم يتحرر كما تحررت الثورة المسلحة وحصلت على الاستقلال. ووجه الإخفاق فى تحرر التاريخ وامتلاك الذات والوعى بحقيقة الوطن، هو الكتابة المناسبتية والخطابات الرسمية الظرفية والمفرطة فى الاحتفالية والتبجيلية، حيث طمست كل محاولات الكتابة الجادة العلمية التى لا تكتفى بتاريخ جبهة التحرير وإنما تلتفت أيضا إلى العناصر التى صنعت التاريخ فى كل وجوهه وجعلت الثورة ممكنة.

كما يمكن الإشارة إلى غياب التاريخ الآخر لجبهة التحرير كى نؤكد فقر التاريخ السياسى من جوانب مختلفة لم يعرف بها كحقائق، ولم تتمثلها الأجيال اللاحقة على الاستقلال. فقد كان هناك خلاف بين عدة أطراف وفاعلى الحدث السياسى العام قبل وإبان وبعد الثورة: حكومة باريس ضد الوطنيين الجزائريين، جبهة التحرير

الوطنى ضد الحركة الوطنية الجزائرية للزعيم مصالى الحاج، الأوروبيون ضد المسلمين الجزائريين، المستوطنون والأقدام السوداء ضد فرنسيى فرنسا، ومنظمة الجيش السرى ضد الجيش النظامى الفرنسى، فضلا عن أن جبهة التحرير كانت تقطعها عدة تيارات وتوجهات وأيدولوجيات.

فقد أفضى هذا الغياب -أى عدم اعتراف أو اكتراث جبهة التحرير الوطنى كحزب فى السلطة بهذا الخلاف والاختلاف- إلى ظهور أزمة الديمقراطية بوجهها الخطير والتى نعيش آثارها إلى اليوم. فقد ولجت الجبهة و الحزب و العمل السياسى التعددى بالذهنية الأحادية التى تأباها الحياة الديمقراطية فى الأصل والمسعى.

كانت الثورة من مميزات الجبهة، وعندما جاء الاستقلال عام ٩٦٢١ كان مشروع الدولة ومتطلبات الاستقلال والسلم الاجتماعى والمرحلة الانتقالية والإجماع الوطنى من العوالم التى لم تألفها جبهة التحرير. فقد كان عليها أن تعيد تهيئة النفس كى تتجاوب مع حياة تختلف كلية عن عهد الحرب والاحتلال، فوجدت صعوبة كبيرة لأن الاستقلال كان إلى حد كبير استمرارا للثورة بوسائل أخرى لعل أهمها غياب المستعمر ذاته.

واستمر الخطاب الثورى يفترض وجود العدو الخارجى سواء عنى به الطابور الخامس أو الاستعمار الجديد أوالمتربصين بالثورة.

ولعل هذا ما جعلنا نفهم أكثر لماذا أخفقت جبهة التحرير فى تحرير مجالها السياسى المدنى، وانفراد -بالتالى- القيادة العسكرية أى جيش التحرير الذى استولى بسبب فوضى أوضاع الاستقلال على السلطة، وتحولت مع الأعوام إلى مؤسسة عسكرية بالقوة والقانون والفعل، لها دولة وتتوكأ على مرجعية تحرير الوطن من المستعمر وتمكنت من الاحتفاظ بنواة السيادة التى تكثف السياسة والاقتصاد والقوة الردعية والقمعية تجاه الأطراف التى تحاول أن تتموقع خارج إطارها أو تأتى من غير مجال المؤسسة العسكرية.

وهذا وجه آخر من وجوه الإخفاق للجبهة فى تجربتها مع الديمقراطية، عندما انفلتت منها السيادة المدنية وأعطت بالتالى ثنائية لرأس السلطة أفصح عن مأزقه عند أول انتخابات تعددية (١٩٩١- ١٩٩٢) .

جبهة التحرير جبهة استوعبت فى صفوفها جميع العناصر التى أسهمت بصورة من الصور فى الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات.

ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوى على الطرف ونقيضه:الإسلامى المناهض أصلا للوطنى والمناهض بدوره لفرنكو-لائكى الذى يمثل النموذج الفرنسى فى الجزائر المناقض للعروبى الذى يولى وجهه نحو المشرق العربى وتياراته البعثية والقومية والعروبية.

علاوة على وجود التيار الكبير من القوى الانتهازية التى ليس لها محل من المشهد السياسى العام وتمثل قوة هلامية غير واضحة لا تعرف كيف تبدى مواقفها ولا الدفاع عنها، وليست على قناعة فى شيء سوى مصالحها الضيقة واغتنام الفرص والمناسبات والتأثير على مجريات الانتخابات لصالح ممثل السلطة الفعلية . فقد بقيت الجبهة تتفرج على الأحداث التى جاءت بعد إلغاء الانتخابات مطلع التسعينيات وانفضح أمرها عندما اكتشف الجميع العجز المضمر فى جهاز الحزب وأنه مجرد تقية للمؤسسة العسكرية.

أما اللحظة الثانية التى أفصحت عن هلامية حزب جبهة التحرير الوطنى زمن التعددية، فتمثلت فى لحظة انتخاب السيد ليامين زروال رئيسا للدولة عام ٩٩٥١ بعدما رتب له حزباً جديداً من رحم جبهة التحرير التى طالها الموقف الفاسد من جراء إلغاء الانتخابات التشريعية الأولى. فقد كان الحزب الجديد حزب التجمع الوطنى نباتا طفيليا تخطى جبهة التحرير، ثم تواصلت اللعبة السياسية حصرا فى مجال السلطة فقط أى أنها أصبحت شأنا لا يعنى إلا دوائر السلطة والنفوذ، أما

الجماهير فلا تأتى إلا لتزكى الرئيس المعين الذى عادة ما يحمل على ضرورة التنصل من أى حزب كشهادة لإثبات بعده عن التلوث الحزبى، ويسمح له بالتالى الطعن ونقد كل الأحزاب وحتى الشعب وتحميلها مسؤولية فشل وإخفاق البرامج والمشاريع، وهذا ما تأباه بطبيعة الحال الديمقراطية التى تبحث دائما عن مسؤولية الفشل فى حزب الرئيس.

وما يؤجل الديمقراطية فى الحياة الحزبية ومنه حزب جبهة التحرير، هو استمرار الاهتمام بالشأن الداخلى للحزب على حساب الحياة السياسية العامة والحياة الاقتصادية والاجتماعية وحياة المواطنين بشكل عام.

فالمناضل السياسى يمكن أن يكون عرضة لإجراءات عقابية إذا تنافى سلوكه مع توجيهات الحزب ولوائحه الداخلية، لكن قلما يكترث الحزب بالأخطاء والتجاوزات والفشل فى تحقيق برامج التنمية عندما يتسبب فيها أعضاؤه بالحكومة. وهكذا.

فالاعتبار الداخلى لصالح الحزب يتفوق على اعتبار المجتمع والدولة، فلا وجود للجرائم السياسية ولا يخضع المسؤول السياسى لإجراءات الحق العام لأن السلطة الفعلية التى عينته موجودة فوق سلطة الدولة الشرعية.

و يمثل حزب مجتمع السلم - الإسلامى سابقا- تجربة لحزب إسلامى حاول أن يتعاطى مع الوضع المؤسساتى الرسمى لدولة حديثة النشأة، ويكشف أيضا عن مدى قدرة هذا التنظيم القائم على أساس دينى، إن على المستوى المنطلق أو على مستوى الخطاب واختيار الممكن فى الحياة العامة. فقد كان حزب مجتمع السلم الحزب الوحيد الذى خاض تجربة مع السلطة وليس ضدّها كرافد لها أنقذها أكثر مما ساعدته على بلورة تصوّرات العمل السياسى الذى يتخذ من الديموقراطية إطاراً ومنهجا لتوزيع العدل والثروة فى المجتمع. ومهما كان من أمر، فإن تجربة حزب إسلامى فى الجزائر هى أساسا قاصرة، لأنها تمّت فى مجتمع متخلف، يتلمّس طريقه نحو الديموقراطية الحديثة، ووجه المفارقة فى هذه التجربة، هو محاولة التغاضى عمّا

تتطلبه الديموقراطية من مستوى حضارى أى محاولة توريط الديموقراطية فى مجتمع مازال يقوم على هياكل اجتماعية وذهنية منافية لروح الديموقراطية، ومنها قيام أحزاب ذات توجه إسلامى التى سوف تسعى إلى توكيد الاختلاف الدينى فى مجتمع قائم أصلا على مقوّم جوهرى هو الدين الإسلامى، أى بتعبير آخر، ان انخراط حزب حركة المجتمع الاسلامى مع بقية الأحزاب الأخرى سوف يفضى لا محالة الى تفتيت عرى الوحدة الاجتماعية والوطنية، لأن مقومات الوحدة والهويّة ليست للامتلاك والمزايادات بعد استردادها من المستعمر، وانما تندرج فى النسيج العام لا نسأل عليها الا من خارج السياسية ونسعى الى توكيدها عبر الابداع والخلق والانتاج الذى يستلهم الهويّة ومقوّماتها.

وهكذا، فمجتمع السلم لا يختلف كثيرا عن باقى الأحزاب الاسلامية فى العالم العربى التى أخفقت فى الوصول الى السلطة والتحصّن بمزيد من التجربة الديموقراطية وتكوين رؤية حديثة لفض النزاعات السياسية وادارة وتسيير الشأن العام دونما خلط لمراحل التاريخ، مرحلة المطالبة باستعادة الاستقلال والكفاح المسلح ضد الاستعمار ومرحلة السلم الاجتماعى والاستقلال الوطنى.

وتنفرد حركة مجتمع السلم أن سجلها التاريخى يحتفظ به نظام الحكم لأنه هو الذى دعّمها منذ البداية بعدما استنفذت نفسها فى أول انتخابات تشريعية ديسمبر ١٩٩١، ولم تعد تقوى على التجديد وتغيير التاكتيك السياسى ولا تعبئة الشعب على يقينيات تتماشى وروح العصر ومعطيات الواقع، خصوصًا التعاون مع بقية الأحزاب الأخرى فى مواجهة السلطة.

كما لم تستطع أن تبلور مواقف سياسية تخدم رصيد الحزب، علاوة على غياب البرنامج السياسى فى كيفية الحكم. و لعّل هذه الأخيرة كانت ملازمة له منذ البداية، وتمثل فى واقع الأمر ثغرة كبيرة لدى جميع الأحزاب السياسية الاسلامية بشكل عام.

دخل حزب حركة مجتمع السّلم المعمعان السياسى دونما استعداد يذكر، وتحت ضغط أجبره على الانسياق مع ملابسات وتداعيات لحظة إلغاء الانتخابات التشريعية التعددية الأولى فى تاريخ الجزائر عام١٩٩١، وقبلت التعاطى مع الخارطة السياسية الجديدة التى فرضتها السلطة العسكرية.

ثمة حقيقة، أكدتها التجربة الدموقراطية فى الجزائر، وتنسحب على جميع الأحزاب ذات التوجه الاسلامى، وهى أنها فعلا أحزاب دينية بالمعنى الدقيق للكلمة، من حيث التصور والوسيلة والغايات المنشودة، حتى وان أدعت غير ذلك وقدمت برامج عادية، وأى تنكّر لذلك دليل آخر على عدم مصداقية الحزب وضعف وجوده السياسى.

ولعلّ مقتل الأحزاب الدينية أنها جازفت بمقوّم جوهرى فى المجتمع الجزائرى ودخلت به المعترك السياسى بدل أن تبقيه بمنأى عن التلاعبات السياسية، ولا تستغله ضدا على الأحزاب العلمانية والأحزاب الوطنية وغيرها.

فقد كان المدخل السياسى لحركة مجتمع السلم يمثل الخطيئة الأصلية التى يصعب معها ترتيب نتائج طيبة، لأنها ولجت العمل السياسى ليس ضدا على الأحزاب غير الاسلامية وليس أيضا ضد السلطة، وأنما ضد أحزاب اسلامية أخرى خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى حلها النظام فى أعقاب إلغاء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١. لأن الأحزاب السياسية ذات التوجه الدينى، كانت منذ البداية قاصرة عن ادراك مجال السياسة، أى استقلال السياسة بحقلها الخاص وعقلها الذى يحكمه منطق اختيار البدائل الممكنة فى التاريخ وليس بعيدا عنه.

ولعل عجز هذه الأحزاب، ومنها حركة مجتمع السلم الاسلامى عن إدراك المجال السياسى وما يقتضيه من طبيعة العمل والنشاط، هو الذى أدى إلى تشرذم داخل الإسلام ذاته، وأن الصورة العبثية التى كان يمكن أن تصدر عن أى انتخابات تشريعية لاحقة فى حالة انتصار حزب إسلامى، هى أن هناك إسلامًا فى السلطة وإسلامًا فى المعارضة، وتختزل المسألة فى: عن أى اسلام نتحدث؟

كادت أحداث٥أكتوبر ٩٨٨١أن تفضى الى الانهيار العام لولا أن بادرت السلطة الى فتح مجالات جديدة للتعبير السياسى، وإقـرار التعديدية السياسية كمشهد جديد فى الحيـاة العامة فى دستـور جديد فبـراير ١٩٨٩ ولكن ، وبالرغم من ذلك، جاءت أول انتخابات تشريعية تعددية فى ديسمبر محـاولة لخيبة عارمة، كاشفة عن فقر مدقع بالثقافة الديـموقراطية، وعن حساسيـة مرضية للجسد السيـاسى الحاكم من الحريات ونظرية تداول السلطة، فـقلبت الطاولة على الجـميـع، وتصدّعت على إثرها هيـاكل ومـؤسســات الدولة والمجتـمع بسـبب إلغاء هذه الانـتخـابات، ولاتزال تعـانى هذا التصدع، وكل محاولات جبر الكسور ورأب الشقوق باءت بالفشل.

وصار الفـشل حالة ملازمة لكل هذه المرحلة. وهكذا، فـقد دخل حزب مـحفوظ نحناح اللعـبة السيـاسيـة فى ظل هذا الاخفـاق الذريع للديموقـراطية. بعدمـا تخلى وتنكّر لطبيعة التنظيم الاجـتماعى الذى كان يتزعّمه جمـعية الاصلاح والارشاد التى كانت تسـعى الى التكافل الاجتماعـى والعمل الخيرى والنفع العـام لاتشترط معـايير ولا شروط الاستحقاق لخدماتها.

فقـد تحوّل البـرنامج الاجتـماعى فى لحظة واحـدة الى برنامج سيـاسى، أدى الى نسف الرصيد الاجماعى والأخلاقى الدينى الذى راكمته جمعية الاصلاح والارشاد، وورّط فى معارك مـرهقة خاصة مع الجبهـة الاسلامية قبل وبعـد حلّها من قبل النظام القائم.

وعلى خلاف برنامج حركة المجـتمع الاسلامى، دخلت الجبهة الاسـلامية للانقاذ بخطاب اسـلامى احتـجـاجى ضد السلطة ومـن يناصرها ومن هنا سـر اكـتسـاحهـا الاجتماعى وشعبيتها، ثم تحقيقها الأغلبية المطلقة فى أول انتخابات تشريعية.

لكن بعد إلغاء الانتخابات من طرف السـلطة العسكرية، اختير حماس، لكى يمثل الوجود الاسلامى فى دائرة السلطة، كقوة سياسية تسخّر ضد التيار العلمانى المتطرف وفى لعبة سـياسية تعـتمد على بقاء النواة لفـعلية للحكم كعراب يمـلك كل خيوط

وأوراق اللعبة خلف الستار. وتمثل هذه الخطوة التى أقدم عليها حماس التورط الثانى فى لعبة لا تعرف قواعدها أصلا، وذلك عندما قبلت التمثيل السياسى على جثة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأشلاء أصواتها التى كانت تعد بالملايين.

وكان هذا المصل الذى أتاها من الخارج غير طبيعى، لأنه لم يتبلور ويتطوّر من داخل التجربة الخاصة. أما ثالثة الأثافى التى أدت إلى انكماش الدّورالاسلامى للحزب فهى اكتفاؤه بالتفرّج علٰى الأحداث وقبولها بشكل سلبى، وكل الاعتراضات والاحتجاجات انتهت فى نهاية المطاف الى قبول رأى السلطة والدخول الى صف الطاعة، على أساس من المساومة القاضية بأن وجود حماس يمثل الطرف المسعف لنظام الحكم، وينتهى وجودها بخروج السلطة من الأزمة، كما حدث ذلك فى انتخابات الرئاسيات ربيع ١٩٩٩، ولم يسمح للشيخ محفوظ نحناح بالترشح إليها، ثم توالت الحركة فى التراجع فى الانتخابات اللاحقة تشريعيات ومحليات.

دخلت حركة حماس الى العمل السياسى فى اطار محدد لها سلفا، يحرمها من ممارسة ديموقراطية وحرية المبادرة وامكانية اقتراح بل الصورة العبثية التى قدمتها الحركة هى دخولها الحكومة مع بقاء الاحساس بأنها غريبة وأنها دائما فى المعارضة، مما نمّ فى التحليل النهائى عن افتقار مروّع لفكرة السلطة وفكرة المعارضة وعجز عن ادراك مدلولها العام، فضلا عن عدم القدرة على الفصل بين الدينى والسياسى وماالحد الذى يخدمهما معا.

وعدم اكتفاء حماس بقدراته وامكاناته، هى التى جعلته يفقد القدرة أيضا على التحالف مع الأطراف السياسية فى الأوقات التى تستدعى ذلك وفى الظروف التى تحتاج فيها المعارضة الى حالة من الاستقطاب والتوحد.

وهكذا، فقد تأخّرت عام ١٩٩٥عن التوقيع على وثيقة أرضية سانت ايجديو، مع مجموعة من الأحزاب المعارضة للسلطة القائمة بالقوة الفعلية مثل جبهة التحرير الوطنى بقيادة عبد الحميد مهرى الذى رضى بالدخول فى المعارضة بعد أن تراجع

حزبه فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١-٩٩٢١ وممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة النهضة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله وحزب القوى الاشتراكية وحزب العمل للسيد لويزة حنون. فبعد أن شاركت حركة الشيخ نحناح فى الاجتماعات الأولى، عدلّت عن التوقيع بإيعاز من السلطة، و انحازت إلى معارضة قوى المعارضة ورضيت بموقع مشبوه غير محدد سياسيا.

أما هشاشة الحزب فى التصدى والمواجهة، بسبب الخطيئة الأصلية التى لازمته، يمكننا أن نذكر على سبيل المثال: إقصاء الشيخ محفوظ نحناح من الترشح الى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩، بعد ما كان قد شارك فى انتخابات عام ٩٩٦١، مكتفيا بأداء دور الأرنب فى المسابقة الانتخابية، انصياعه لتغيير اسم الحزب من حركة مجتمع الإسلامى إلى حركة مجتمع السلم أى تصفيتها من الصلة الإسلامية وهو ما يعد إجهازا على بقايا تاريخ الحركة وتمييعًا لمادتها الدينية، كما أن حزب نحناح استقل بدور مشارك شكلى وليس مساهمًا فى صياغة قرارات الدولة ولا يخرج اطلاقا عن التصويت لصالح مشاريع القوانين التى تتقدم بها السلطة الا بالقدر الذى تقدر فيه السلطة أنها لا تحتاج الى صوت حماس داخل البرلمان.

أخيرا وليس آخرا، ما يؤكد علاقة النزعة الشعبوية لنظام الحكم والنزعة الاسلامية، هو أن هذه الأخيرة تشكلت من وحى الخطاب الشعبوى والثقافة الأحادية لجبهة التحرير الوطنى طوال حكمها بعد الاستقلال الى غاية بداية التسعينيات، فالخطاب الاسلامى، حتى ولئن ادعى أنه معارض للسلطةالقائمة، فان معارضته، لا تعدو كونها تنوعا عن طبيعة واحدة، ولا ترتقى اطلاقا إلى الاختلاف فى التصور والمنهج وانتاج المعنى المغاير، كل ما فى الأمر أنه خلاف مزاجى عارض ولا يؤسس لما بعده . ويبقى دائما رهين الطرف الذى يعترض عليه ويتغذى منه الى حد يصعب عليه الاستقلال بذاته، ولعل هذا ما جعل التيار الاسلامى، من خلال التجربة الأخيرة، يفتقر الى الأصالة والثقافة الذاتية.

ومن هنا نفهم جيدا إقدام النظام على إلغاء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١-

١٩٩٢مخافة أن يقوم الحزب الإسلامى الفائز بنفس عمل السلطة أى مصادرة الحريات والخيارات الممكنة، وإعاقة الديموقراطية، لأنه من جنس التيار الأحادى.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن نبتعد عن الحقيقة إذا ربطنا الصلة بين التيار الإسلامى والتيار الشعبوى فى علاقة صهرية لا يمكن فصم عراها إلا عند التحليل والبحث العلمى. أما تاريخيا، فقد عبر التياران معا عن مضمون واحد، الشعبوية والارتجالية، والآن سنحاول فى إطار هذه المعطيات استشراف مستقبل الديموقراطية فى الجزائر . كانت ثورة التحرير الوطنى ١٩٥٤-١٩٦٢، ثورة شاملة، وافصاحًا متقدمًا لخلفية تاريخية عن مقومات وهياكل المجتمع الجزائرى برمته الى حد لايصح للأحزاب الدينية ولجبهة التحرير كحزب أن تتلمس منها الشرعية السياسية.

إن المأزق الذى آلت اليه القوى السياسية فى الجزائر، ومنها خصوصًا جبهة التحرير الوطنى، أنها دخلت لعبة المزاحمة فى من يستحق الشرعية الثورية والتاريخية، أى أن الكل انصرف إلى التماس استحقاق السلطة من زاوية البحث فى الماضى، ولم يستطع أن يبلور برنامجه وخطابه ومفردات قاموسه من الواقع الفورى الذى يتجاوب مع الجماهير التى تبقى دائما هى المحك الحقيقى لاستحقاق السلطة.

وهكذا استمر حزب جبهة التحرير الوطنى محملا بثقل لم يستطع التخلص منه لأنه مثل مبرر وجوده منذ البداية، وكان عليه أن يفكر تفكيرا حضاريا واعيا لشروط تاريخية جديدة لكى يتجاوز الشرعية الثورية و يؤسس لنفسه مسارا جديدا فى زمن الديموقراطية والشرعية الدستورية. وهذا ما لم يحصل، وضاعت فرصة تأسيسه التى يستدعى لها جميع القوى السياسية والاجتماعية لتدشين عصر جديد اسمه عصر التعددية لفائدة الوحدة الوطنية.

أن مستقبل الديموقراطية فى الجزائر مرهون بشكل حثيث بتوفير لحظة لقاء الجميع سلطة وأحزابًا، لأن لعبة النظام المتمثلة فى التوارى خلف الأحزاب وتوظيفهم فى الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والثروة والخطاب الرسمى، لم تعد تجدى بقدر ما بل صارت تضر، ويزيد شرها على الدولة والمجتمع.

6

الفصل السادس

المعارضة المستأنسة و"المهللة و"العميلة" !!

الفصل السادس
المعارضة المستأنسة
و"المهلهلة و"العميلة"!!

من رحم الشعوب المستأنسة معمل تفريخ الطغاة تخرج المعارضة الهزيلة ، أو المعارضة الهاربة من دورها المطلوب فى الداخل ، و المقيمة بالخارج ، بدافع الخوف من المواجهة مع النظام ، و منها من يستقوى بأعداء أمته لكى يطيح بنظامها الحاكم ، و فى هذا خطر محدق على الأمة ، حيث يستغلها الأعداء فى تركيع الدولة ، أو احتلالها كما حدث بالنسبة للاحتلال الأمريكى للعراق.

ويقول الدكتور حسن حنفى إن الكل يتساءل: كيف الخروج من الأزمة الراهنة ؟ وهى أزمة مزدوجة، أزمة فى نظم الحكم فى الداخل، وأزمة فى كيفية التعامل مع الخارج فى عالم ذى قطب واحد. وتتمثل أزمة نظم الحكم فى الداخل فى التوقف فى المكان، وصعوبة الحركة فى أى اتجاه. فالأوضاع تزداد تعقيدا يوما وراء يوم. ولا حل إلا بمزيد من سيطرة الدولة على حركة المجتمع بالرغم من الصياح فى الداخل بضرورة تقوية مؤسسات المجتمع المدنى ومشاريع الإصلاح فى الخارج التى تريد إضعاف الدولة وتقوية المؤسسات المدنية وعلى رأسها القطاع الخاص القادر على التعامل مع العولمة وقوانين السوق.

وتتمثل أزمة الخارج فى مزيد من سيطرة القطب الواحد على العلاقات الدولية خاصة بعد نجاح اليمين المحافظ فى الإدارة الأمريكية لدورة ثانية تعطيه الشرعية لتبرير سياساته العدوانية. والنظام العربى لا حول له ولا قوة لتفككه وضعف إدارته،

وغموض رؤيته. ولم يبق له إلا المهادنة أو التفرج على ما يحدث مع إحساس بالعجز، وبعدم القدرة على الفعل، (أزمة وتعدى)!

من مظاهر الأزمة وصول النظام العربى إلى منتهاه. فقد طالت مدة الأحزاب الحاكمة أكثر مما ينبغى. تجاوزها الزمن وهى لم تتجاوزه. العالم تغير وهى لم تتغير. ومن طول التعود على النظام فى الخارج وفى الداخل ثبت العقل السياسى فى اختيار واحد، وتوقف الخيال السياسى عن إيجاد البدائل. فتكلست الحياة السياسية مما أدى إلى تفسخ المجتمع حتى تناثرت شظاياه. ولم يعد يجمعها جامع إلا الإحساس بالعجز والإحباط والضياع.

وانعكست الأزمة أيضا على أحزاب المعارضة التى لم يتجدد فكرها ومازالت تعارض فى أطرها النظرية القديمة، ليبرالية العشرينيات أو ماركسية الأربعينيات أو قومية الستينيات أو إسلامية السبعينيات. يرى كل حزب نفسه أنه البديل الوحيد عن السلطة القائمة. يحكم بمفرده كما تحكم السلطة بمفردها. عينه على السلطة. فاقترب منها أكثر مما يجب مهادنة أو بعدا وشوقا. وكلما اقتربت من الحكم انعزلت عن الناس. ولم تجد الجماهير من يعبر عنها، لا الحزب الحاكم ولا أحزاب المعارضة.

و قد انقسمت المعارضة العراقية فى مواجهة زحف قوات المارينز على بغداد إلى فريقين: الفريق المؤيد للتدخل العسكرى الأميركى والمدافع عنه باعتباره الوسيلة الوحيدة للقضاء على نظام روع العراق وخربها ودمر مستقبل أبنائها.

والفريق الثانى الذى وسم نفسه بالقومية والوطنية ورفض الحرب تحت أى ذريعة كانت وسعى بكل ما يستطيع إلى إقناع النظام العراقى المخلوع بفتح الطريق أمام مصالحة وطنية.

وإلى أن سقطت بغداد كان الرأى العام العربى فى تياره الغالب يميل إلى الموقف الثانى بوضوح، حتى إن بعض قوى امعارضة الديمقراطية التى كانت تنادى بالديمقراطية قد طالبت بإخماد أى صوت انتقاد للنظام العراقى المخلوع، وكانت تعتبر أن الانتقاد العلنى للنظام أو لرئيسه ىى الوقت الذى يتعرض فيه العراق للهجوم

يصب لا محالة فى طاحـونة الإدارة الأميركية بقدر مـا يزرع الشك فى صحة الموقف العراقى ويدفع إلى إضـعاف المعنويات، وهو يشكل بالتالى إساءة كـبيرة إلى الموقف الوطنى العراقى والعربى معا.

إن طريق العـمل لبناء مـعارضـة تكون بديلا مـحتـملا وممكـنا بالفعل للأحـزاب الحاكـمة فى الوقت الحاضـر يتوقف على النجـاح فى خوض المعركـة المزدوجة ومن دون مهاودة ولا تردد ولا خوف ضد الاستبداد وضد الاستعمار.

ومن هذا المنظور، وقبل اندلاع الحـرب بوقت قصير، اتخذ المؤتمر الـقومى العربى -الذى جعل همـه المطالبة بالديمقـراطية كجـزء من مشروع النهـضة العربيـة- قراره بعقد آخـر مؤتمراته القوميـة فى بغداد، واستُقبل وفد منه من قبل السلطات العـراقية العليـا. وما إن تأكـدت النوايا العـدوانية لواشنطـن حتى ذهب وفـد عربى آخـر ضم العـديد من الشخـصـيات إلى بغـداد لإظهـار التضـامن العربـى القومى مع الشـعب العراقى.

وفى السياق نفسه بدأت فـى عموم العالم العربى حركة لتعبـئة المتطوعين للحرب فى العراق ضد الولايات المتـحدة حتى بلغ عدد هؤلاء أثناء الحرب ما يـقارب عشرة آلاف كما ذكرت العديد من الصحف. وقد استشـهد على ما يبدو عدد كبير جدا من هؤلاء المتطوعيـن العرب فى المعارك غـير المتكافئـة عسكريا ولا سـياسيـا مع القوات الأميركية. وقـيل إن بعضهم قتل على يد بعض العراقيين أو سلم للقـوات الأميركية ليقتل.

لكن الحمـاس العربى للعراق الذى رافق الإعـداد لمواجهة الحرب مـا لبث أن فتح الباب أمـام حركة شك عمـيقة فى جـدوى هذا الاختيـار عند الرأى العام، وشكلت المأسـاة التى أحاطت بوضع المتطوعـين العـرب فى العراق مـحنة حقـيقـية لأهاليـهم وصدمة للوعى العربى عـموما الذى فوجئ بالسرعة التى تم فـيها التخلى عن هؤلاء المتطوعين والتنـكر لهم ونسيان تضـحياتهم حـتى إن الكثير من حكومـاتهم الأصلية رفضت استقبالهم، أو وضعتهم عند عودتهم فى السجون.

وبعد أن كانوا شهداء أحياء عوملوا فى العديد من الأوساط ويكادون يعاملون اليوم من قبل حكوماتهم كما لو كانوا نوعا من المرتزقة تماما كما أرادت الإدارة الأميركية أن تصنفهم لتدرجهم فى قائمة الإرهاب وتبرر قهرهم بوصفهم من الإرهابيين.

إن تيارا قويا بدأ ينتشر ويفرض نفسه داخل صفوف المعارضات العربية لا يخفى رهانه على التدخل الأميركى إن لم يتمناه فى المنطقة ككل.

وبالمثل، ما كاد نظام صدام ينهار وتغير المعارضة العراقية من موقعها وتصبح على قدر من الحرية فى البلاد حتى بدأت فى اتهام المعارضات القومية العربية والإسلامية التى أرسلت المتطوعين وأعضاء المؤتمر القومى الذين قبلوا الذهاب إلى بغداد والمطالبة بتعزيز الوحدة الوطنية العراقية بالانفتاح على المعارضة بالتعامل مع الدكتاتورية والعمل فى خدمة النظام العراقى سواء أكان ذلك عن قصد أو غير قصد.

بل إن بعض أطراف المعارضة العراقية ذهبت إلى أبعد من ذلك متهمة الرأى العام العربى -الذى وقف من دون شك مع العراق ربما من دون التمييز بين الحاكم والمحكوم ضد الغزو ثم الاحتلال الأميركيين- بالتعاطف مع الدكتاتورية أو بالافتقار إلى المطالب الديمقراطية وقيم الحرية.

وفى موجة التنديد بمواقف الرأى العام العربى الذى بدا إبان حرب العراق وكأنه تجاوز النزاع القائم بين النظم والمعارضات وقبل بتجميد كل الخلافات فى مواجهة الأجنبى، وجدت بعض التيارات العربية الليبرالية فى الأخطاء التى ارتكبتها بعض قوى المعارضة القومية فرصة للتشهير بالفكرة العربية وذريعة للمطالبة بدفنها وإسدال الستار عليها بوصفها منبعا لقيم التضامن الآلى الجماعى التى تقف حائلا أمام نمو قيم الحرية الفردية والفكر النقدى والديمقراطية. ونالت الجامعة العربية حصتها من هذا الهجوم حتى بدا وكأن وجودها نفسه أصبح مطروحا على المحك.

وشيئا فشيئا أخذ موقف الجمهور العربى -بما فى ذلك المعارضة الوطنية على

مختلف تياراتها الإسلامية والقومية- الداعى إلى التضامن مع عراق صدام وتجميد المطالب الداخلية والوقوف وراء الأنظمة القائمة فى جبهة واحدة لمواجهة الغزو الأجنبى يتعرض لانتقادات كبيرة من قبل مثقفين وأعضاء فى قيادات المعارضة العربية.

ولعل الفوز السريع الذى أحرزته القوات الأميركية فى العراق وتهاوى نظام صدام الذى كانت تعقد عليه الآمال فى تلقين الأميركيين درسا يفيد العرب فى فلسطين والمناطق الأخرى قد بدأ يدخل الكثير من التلوينات على الصورة.

وبالرغم من أنه لم تصدر بيانات جديدة فى هذا الموضوع فإن تيارا قويا بدأ ينتشر ويفرض نفسه داخل صفوف المعارضات العربية لا يخفى رهانه على التدخل الأميركى إن لم يتمناه فى المنطقة كلها، ولسان حاله يقول: إن فشل جميع حركات المعارضة العربية الديمقراطية والإسلامية معا فى تحقيق الإصلاح والتغيير يجعل من الضغوط الأميركية الورقة الوحيدة المتبقية لكسر الجمود الذى نجحت الأنظمة الراهنة فى الحفاظ عليه منذ عقود.

لا أعتقد بداية -وأنا من الذين انتقدوا انعقاد المؤتمر القومى فى بغداد ورفضوا الذهاب إلى عراق صدام حسين- أن أحدا من الذين زاروا العراق قبل الحرب وأثناءها من حركات المعارضة العربية كان يقصد من زيارته تأييد النظام الدكتاتورى العراقى ولا تعزيز موقفه تجاه شعبه بقدر ما أن نظام الاستبداد والوصاية على الشعب مرتبط ارتباطا عضويا بنظام السيطرة العالمية ورهن بها لن تكون هناك معارضة وطنية اليوم من دون أن تكون معارضة ديمقراطية.

ومن المؤكد فى نظرى أن قسما كبيرا من المثقفين والسياسيين الذين ذهبوا إلى بغداد كانوا مدفوعين بهاجس وطنى عربى أساسى هو الحد من تدهور الوضع الوطنى العربى وكانوا يحلمون أن يكون بإمكانهم استغلال أجواء المؤتمر لانتزاع تنازلات من قبل النظام العراقى لصالح الحوار الوطنى الذى يهدف إلى قطع الطريق على العدوان ووضع العقبات أمام تطبيق الخطط الأميركية المعدة علنا لغزو العراق.

ولا يختلف هؤلاء فى موقفهم عن موقف العديد من قوى المعارضة الديمقراطية التى لا تكف فى العديد من البلاد العربية الأخرى عن مناشدة النظام وقادته التدخل بسرعة لتحقيق الإصلاحات الضرورية وبدء مسيرة المصالحة الوطنية التى تحصن البلاد تجاه الضغوط الخارجية وتقطع الطريق عليها.

وبالمثل لا أعتقد أن جماعات المعارضة العراقية العديدة التى قبلت بالتدخل الأميركى وسلمت به واعتبرته شرا لا بد منه فعلت ذلك بسبب افتقارها للحس الوطنى أو قبولها التضحية بسيادة العراق واستقلاله، كما لا أعتقد أن انتقادها للموقف الشعبى العربى المؤيد للعراق ضد الولايات المتحدة يتضمن التخلى عن فكرة التضامن العربى أو التنكر لها.

ولا أعتقد أن الذين يراهنون اليوم على الضغوط الأميركية العسكرية والسياسية والاقتصادية لإحداث تغيير فى الأوضاع يهدفون إلى إضعاف موقف بلادهم أو تعريض سيادتها للخطر.

إن الذين ذهبوا إلى العراق لإعلان تضامنهم مع شعبه وربما حكومته فى وجه الغزو الخارجى مثلهم مثل أولئك الذين ذهبوا إلى واشنطن للتفاوض على التدخل الأميركى فى العراق للقضاء على نظام صدام حسين يعبرون معا عن المأزق الذى تجد فيه المعارضة العربية بل الرأى العام العربى برمته نفسيهما، أى ضرورة الاختيار بين التحالف مع النظم القائمة واستجدائها أو المراهنة على حسن نوايا القوى الدولية الأميركية أو الأوروبية لتحقيق الحد الأدنى من برنامج التحولات والإصلاحات الديمقراطية والوطنية، وهو مأزق نستطيع أن نعبر عنه بعبارة المستجير من الرمضاء بالنار.

إن قسما كبيرا من المثقفين والسياسيين الذين ذهبوا إلى بغداد كانوا مدفوعين بهاجس وطنى عربى أساسى هو الحد من تدهور الوضع الوطنى العربى وكانوا يحلمون أن يكون بإمكانهم استغلال أجواء المؤتمر لانتزاع تنازلات من قبل النظام العراقى لصالح الحوار الوطنى.

ولهـذا يبدو من الواضح لأى مـراقب مدى الحـرج الذى كانت تعـيشـه ولا تزال أطراف المعارضة العربيـة على مختلف اختياراتها. فالذين ذهبـوا إلى بغداد أو دافعوا عن الالتفاف حـول نظامها قبل الحـرب لا يشعرون بالراحة فى قرارة أنـفسهم لأنهم يخـشون بالفـعل ألا ينتج عن ذلك سوى تعـزيز الموقف السيـاسى لنظام دكتـاتورى وحشى لم ينجح فى الوقوف يوما واحدا أمـام العدوان وانهارت قياداته فى أسرع من انهـيـار دفـاعاتـها. ولا يقـل عن ذلك حـرج أولئك الذين قـبلوا بالعـمل تحت إمـرة العواصم الأجنبـية وهم يدركون أنهم ربما كانـوا الغطاء لعملية احتـلال سوف يدفع العراق ثمنا باهظا للتخلص منه.

لكن الطرفين كـانا يعتـقدان أن المكاسب التى يقدمـانها للعـراق تعادل إن لم تفق الخسائر المنتظرة من موقفهما.

فقبل الطرف الأول الاتهام بالتعاون مع الدكتاتـورية فى سبيل تأكيد قيم التضامن العربى والعداء للاستعمار كقيم أولى ومحورية.

كمـا قبل الطرف الثـانى الاتهام بالعمـالة للأجنبى لقاء تحـرير العراق من طغـيان السلطة البعثية الصدامية.

لكن فى مـا وراء المثال العـراقى يطرح هذا الوضع المأزقى الذى تجـد المعارضـات العربية نفسـها فيه مسألة وجود المعـارضة ذاتها وقدرتها على العمل والاختـيار، كما يطرح مسـألة تحديد معنى المعارضـة الوطنية وتبيـان الإستراتيجـيات الصحيـحة التى يتوجب عليـها بلورتها وتطبيـقها وربما أكثر من ذلك مـعنى الوطنية نفسـها اليوم فى عصـر الدكتاتورية البليـدة المتفسخـة وعصر الهجـوم الأميركى الصـاعق على العالم أجـمع لبناء النظام الإمبـريالى الجديـد. فليس مثـال العراق هو المثـال الوحيـد الذى تتعرض فيه المعارضات العربية لمثل هذا المأزق والإحراج العميق.

إن احتلال العـراق فتح بحد ذاته الباب أمـام حقبة من الضغـوطات الشديدة التى ستتـعرض لها نظم حكم عربية فـقدت المصداقيـة فى الخارج والداخل وذلك بهدف إخضاع سياساتها بشكل كلى لحاجات الإستراتيجية الأميركية العولمية.

ما إذن أصل هذا المأزق الذى تجد فيه المعارضة العربية نفسها؟ وكيف يمكنها الخروج منه حتى تتحول إلى قوة مستقلة وقادرة وتستحق المراهنة عليها من قبل الرأى العام لإحداث التغيير المنشود بدل استجداء النظم الدكتاتورية واسترحامها لتحقيق بعض الإصلاحات أو الاستنجاد بالأميركيين والأوروبيين والنفور إليهم على مثال امرئ القيس للخلاص من الطغاة الذين تربوا وعاشوا واحتموا فى أحضان هؤلاء؟ وما المواقف التى يتوجب عليها اتخاذها والإستراتيجيات التى يتوجب عليها تطويرها حتى لا تصبح بالفعل أداة فى يد الدكتاتورية الفاسدة أو غطاء لتدخل القوى الأجنبية؟

وأخيرا أين تكمن الوطنية اليوم، هل تكمن فى جعل التحولات الديمقراطية محور الجهد الرئيسى للتغيير وبالتالى إخضاع كل الأهداف الأخرى بما فيها السيادة الوطنية لهدف التغيير الديمقراطى، أو أنها تكمن فى حماية السيادة والدفاع عن الاستقلال الوطنى وتدعيم أى قوى حاكمة مهما كان نظام حكمها جائرا ما دامت تتمسك أو لا تزال تتمسك بمثل هذه السيادة أو بشاراتها وعلاماتها؟

ينبغى أن نقول بداية إن المعارضة لا توجد بالمعنى الحقيقى للكلمة إلا فى نظام ديمقراطى يضمن لها موقعا ودورا ومكانا ووظيفة واضحة تجعلها جزءا مكملا للنظام ومتفاعلا معه، فهى بالأساس ليست أشخاصا مختلفين أو مع النظام أو منتقدين له ولكنها وظيفة سياسية تستجيب لحاجة جوهرية وبنيوية فى النظام.

إن احتلال العراق فتح بحد ذاته الباب أمام حقبة من الضغوطات الشديدة التى ستتعرض لها نظم حكم عربية فقدت الصدق فى الخارج والداخل وذلك بهدف إخضاع سياساتها بشكل كلى لحاجات الإستراتيجية الأميركية العولمية.

وما يوجد فى النظم الدكتاتورية أو شبه الدكتاتورية التى نعرفها فى البلاد العربية هو جماعات صغيرة على درجة أو أخرى من التنظيم ليس لها دور ولا موقع ولا وضعية قانونية أو سياسية واضحة. فهى لا تعمل كقوى معارضة وطنية أى شاملة

ومؤهلة لأن تتحول سياسيا من حالة الأقلية لحالة الأغلبية وأن تحل محل القوى السياسية الحاكمة وتخلفها، مما ينمى لديها الاستعدادات لقيادة الدولة وتحمل المسؤولية واحترام النظام العمومى، ولكنها تعمل كقوى مقاومة فى مواقع متعددة هدفها الحد من الاجتياح الكامل من قبل نخب السلطة للمجتمع بعد السيطرة الكلية على موارده المادية والمعنوية.

إنها تشبه القناصة أو هى مجموعات قنص تعكس روح المقاومة ورفض استسلام الجماعة للنظام المفروض بالقوة وفى أقصى الدرجات زعزعة استقرار النظام. والقصد أن لكل نظام سياسى نوع المعارضة الذى يتفق ومنطق ممارسة السلطة وتداولها أو الحفاظ الأبدى عليها. وفى نظام دكتاتورى لا قانونى ولا سياسى ليس هناك وظيفة تداول سلطة وإنما كل النظام العمومى موجه لتحقيق غاية واحدة هى قطع الطريق على مثل هذا التداول وبالتالى القضاء على أى فرصة تساعد على نشوء معارضة داخلية أو نموها. وهذا هو الهدف من تعميم وظيفة الأمن على حساب الوظائف الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية كافة وتنمية أجهزة القمع والاستبداد.

ومن هنا تتحول مجموعات المعارضة إلى مجموعات من المنشقين كما كان يسميها بحق النظام السوفياتى المدفون. والمنشق هو متهم أصلا بالخروج على النظام والوطن معا، وهو واقع تحت ضغط متواصل من القمع والاتهام والتشهير والتشويه معا حتى يمكن عزله عن الرأى العام وتخويف الرأى العام من الاقتراب منه، فكل من يمسه أو يقترب منه يصاب بالعدوى ويصبح عرضة للشبهة والقمع.

وفى هذه الحال لا يمكن أن يكون لدى المعارضة أى أمل بالتطور والتحول إلى قوة اجتماعية وطنية قادرة على أن تنافس القوى الحاكمة أو أن تحلم يوما بأن تكون فى مركز المسؤولية الوطنية العمومية ولا أن تبلور وهى تحت ضغوط مستمرة ودائمة أى رؤية أو إستراتيجية وطنية شاملة ولا أن تطمح إلى أن تصبح مركز استقطاب

للقوى الناقمة والمستاءة من النظام وقيادته في معركة سياسية فكرية أخلاقية لإحلال نظام جديد محل النظام الراهن الذى يعترف الجميع بفساده وعدم فاعليته.

ولا يقوم استقرار النظام أو بالأحرى استمراره فى الواقع إلا على ابتزاز الرأى العام بأن من المستحيل تحقيق أى تغيير بالطرق السياسية وأن من يريد التغيير ليس لديه وسيلة أخرى غير اللجوء إلى القوة وبالتالى التحول إلى إرهابى.

بل إن أحد المسؤولين العرب لم يتردد فى إقناع المعارضين المنشقين بالكف عن المطالبة بالتحول الديمقراطى فى القول: لن نسلم بالطرق السلمية سلطة أخذناها بقوة السلاح فمن كانت لديه القوة لتغييرنا بالقوة فنحن مستعدون. إن استقرار النظام قائم على نجاحه فى فرض معادلة صعبة جدا على أى معارضة وعلى المعارضة الديمقراطية بشكل خاص، أعنى تحويل ساحة التنافس السياسى إلى ساحة المواجهة العسكرية فحسب.

ولذلك ليس من المستغرب أن لا تنجح فى استقطاب الجمهور الناقم الذى يدرك أن كل مؤسسات النظام وممارساته قائمة على الحيلولة دون نشوء قوة سياسية قادرة على تحقيق التداول السلمى أو جعله أفقا معقولا إلا القوى التى تعتمد فى مواجهتها للنظام على القوة والعنف. وهى اليوم فريقان: الحركات الإسلامية العنيفة وغريمها ومنافسها على تحقيق مطلب التغيير، القوى الدولية المتدخلة أو المستعدة للتدخل عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا.

هذا الوضع الهش والقلق للمعارضة اتى لا تستند إلى وظيفة بنيوية فى النظام ولا إلى قاعدة اجتماعية ثابتة هو الذى يفسر ضعف المعارضة البنيوى السياسى والفكرى والتنظيمى معا وبالتالى تشتتها وتفتتها وافتقارها إلى رؤية وإستراتيجية مستقلتين كما يفسر المأزق الذى تجد نفسها فيه وتناقض اختياراتها أو الإحراجات التى تجد نفسها حبيستها فى الاختيار بين الاستبداد والاستعمار. فهى إما أن تقبل بأن تظل هامشية ومهمشة لا وزن ولا مكان ولا قيمة لها أو أن تتعامل مع قوى حقيقية

أصلية وفاعلة أو ماسكة داخلية أو خارجية. ومن هنا تمسكها الدائم بأمل وجود تيار إصلاحى داخل النظم القائمة أو وجود إرادة تغيير لدى الدول الكبرى الحامية لهذه النظم والمدافعة عنها.

ففى نظم تلغى فيها أو تكاد تلغى جميع الحريات الفردية وتحرم التكتلات والتجمعات والحركات الجماهيرية وتفرض فيها السلطة سيطرتها على النقابات ووصايتها على المنظمات الأهلية من الصعب أن تنشأ معارضات ذات دعوة ورؤية وممارسة شمولية وطنية. إن ما تعرفه البلاد العربية هو مجموعات رأى ومجموعات مصالح ومجموعات ضغط متعددة ومتغيرة ومتبدلة وليس معارضات بالمعنى الكلاسيكى للكلمة، أى ليست قوى منظمة ومؤهلة أو لديها إمكانيات التأهيل والموارد البشرية والمادية الضرورية كى تتحول إلى فاعل حقيقى مستقل فى الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد وجاهز كى يحل فى وقت الأزمة محل النخب الحاكمة لقيادة الدولة وتسيير الشؤون المجتمعية.

إن النظم العربية قائمة أساسا على منع نشوء هذه القوى المعارضة الحية والقوية القادرة على أن تشكل منافسا أو بديلا فعليا لها لأن وجود مثل هذا المنافس يلغى بالضرورة -سواء أحصل التداول على السلطة أم لم يحصل- التسلط على الحكم والانفراد المستمر والأبدى به. وهى تستخدم غياب البديل كذريعة لرفض التغيير والتداول معا.

ومن الصعب بل المستحيل تكون قيادات سياسية وتجديدها فى أى مجتمع مع امتناع أى شكل من أشكال التفاعل والتواصل بين النخب المعارضة والجمهور ومع غياب الأمن وخوف الجمهور من الانخراط فى أى عمل سياسى أو جمعوى. وبهذا المعنى يشكل ضعف المعارضة العربية ونقص قدراتها السياسية والفكرية إدانة لنظم الحكم القائمة نفسها وعلى أسلوب ممارستها للسلطة.

لكن لا ينبغى أن يفهم من محاولتنا تفسير ضعف المعارضة وتشتتها النظرى

والسياسى السعى لتبرئتها من المسؤولية أو تبرير العجز والقصور، فالتفسير لا يعنى التبرير. والواقع المادى والتاريخى ليس قدرا ولكنه مجال مفتوح أيضا للتغيير والتعديل وإعادة التشكيل. لكن ذلك يفترض الوعى النظرى الدقيق والموضوعى.

وربما كان السبب الرئيسى فى عجز المعارضات العربية عن اختراق حصار الأنظمة الاستبدادية وكسر حلقة العجز هو التقاعس فى ميدان العمل والاجتهاد النظرى والعملى أو نقص الجهود المبذولة فيهما.

ويبدو لى أن تعزيز موقع المعارضة وتمكينها من التحول تدريجيا إلى مركز استقطاب قوى التغيير الاجتماعية يوفر لها الموارد البشرية والمادية يستدعى العمل على محورين متوازيين: أولا الانفتاح المتبادل بين قوى المعارضة المختلفة وفرقها لتكوين قطب ديمقراطى قوى وواسع يتسع لجميع قطاعات الرأى العام الديمقراطى الوطنى ويوحدها فى معركة التغيير وتداول السلطة السلمى المطلوب، وثانيا العمل بشكل مستمر على تمييز موقف هذا القطب الديمقراطى عن مواقف القوى الأخرى التى تتصارع معها سواء أكانت قوى الاستبداد أم قوى الهيمنة والسيطرة الأجنبية، ورفض الالتحاق بها مهما كان الثمن من حيث الخسارة أو الربح.

ولا تستطيع قوى المعارضة أن تعزز اتجاهات الوحدة فى ما بين تياراتها وفئاتها المختلفة ولا أن تميز موقفها أو تبنى موقفا مستقلا ومتميزا من دون أن تطور رؤية نظرية عقائدية وسياسية متكاملة للتغيير خاصة بها، وكذلك من دون أن يكون لها جدول أعمالها الخاص الذى يرد على حاجات تحقيق برنامجها.

وما زلت أعتقد أن الكثير من قوى المعارضة الموجودة اليوم -وبسبب الظروف القاسية التى تعمل فيها، لكن أيضا بسبب الاستقالة السياسية لقسم كبير من الرأى العام المثقف والسياسى- لم تنجح فى تجاوز تصوراتها القديمة وأساليب عملها السابقة وقوقعتها على نفسها حتى تؤهل نفسها للانخراط فى عمل جماعى أشمل يضم قوى متعددة قادرة على أن تبلور برنامجا وطنيا فعليا وتعمل على إنجازه.

وما تعج به الساحة العربية هو مجموعات ذات برامج خاصة أو ذات برامج وطنية نظرية لا طاقة لها على تحقيقها يجعلها تبدو وكأنها قوى تعبير عن نوايا لا قوى صراع سياسى فعلى لتغيير الوقائع.

إن مواقف التبعية التى أبدتها المعارضات العربية إبان الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق وما رافقها من التحاق مجموعاتها المختلفة بالقوتين الرئيسيتين المتنازعتين على عزل المجتمع والجمهور عن الحياة السياسية -وأقصد النظم والنخب الحاكمة والقوى الاستعمارية الجديدة- قد أثرت كثيرا فى صدقها وحدّت من فرص نموها بقدر ما أظهرت هشاشة موقفها وكرست تشتتها وضعفها وأوحت بأنها بعيدة عن أن تشكل فاعلا مستقلا لديه جدول أعماله وإستراتيجيته الخاصين للتأثير فى الأحداث.

فقد بدت المعارضة العربية وكأنها لا تفكر بالفعل كمعارضة مسؤولة ومؤهلة لخلافة النظم المستبدة وإنما على أنها قوى مشتتة تصبو إلى المشاركة فى السلطة أو التأثير الثانوى فيها إما عن طريق الحوار مع نظام الاستبداد او التفاهم مع نظام الاستعمار. فما كان من الممكن لمعارضة تطمح إلى أن تقود التحول الديمقراطى وتقضى على أنظمة الاستبداد أن تعرض نفسها مهما كان الأمر لشبهة التعاون أو التفاهم مع الدكتاتورية، وما كان لمعارضة تريد بالفعل أن تنقذ البلاد من براثن الاستعمار الداخلى أن تشوه صورتها بالتعاون مع قوى استعمار خارجى.

ولا تعبر المراهنة الضمنية فى تغيير الأوضاع أو الوصول إلى نظام جديد على المصالحة مع النظام التسلطى عند البعض وعلى التدخلات الأجنبية عند البعض الآخر سوى عن الاعتراف بعدم التكون كفاعل مستقل وأصيل وانعدام الإيمان بالذات وبالمستقبل.

إن طريق العمل لبناء معارضة تكون بديلا محتملا وممكنا بالفعل للأحزاب الحاكمة فى الوقت الحاضر يتوقف على النجاح فى خوض المعركة المزدوجة ومن

دون مهاودة ولا تردد ولا خوف ضد الاستبداد وضد الاستعمار والتدخلات الأجنبية في الوقت نفسه. ويستدعى هذا الموقف رفض السير وراء أعلام الاستبداد وممثليه مهما كانوا ومهما بدت نواياهم وخططهم وطنية أو مرتبطة بمصالح وطنية ورفض القبول بالتدخلات الأجنبية مهما كانت أهدافها والمنافع الظاهرية التى يمكن أن تحصدها المعارضة منها، وبصرف النظر عن تأييد جزء من الرأى العام الملوع بالعنف والاستبداد لها. وهذا يعنى أنه لا يمكن بناء معارضة فعلية أيضا من دون مشروع مجتمعى واضح وجامع معا.

لا أعتقد أن جماعات المعارضة العراقية العديدة التى قبلت بالتدخل الأميركى وسلمت به واعتبرته شرا لا بد منه فعلت ذلك بسبب افتقارها للحس الوطنى أو قبولها التضحية بسيادة العراق واستقلاله.

وفى نظرى أن نظام الاستبداد والوصاية على الشعب بقدر ما هو مرتبط ارتباطا عضويا بنظام السيطرة العالمية ورهن بها لن تكون هناك معارضة وطنية اليوم من دون أن تكون معارضة ديمقراطية. وإذا ظهر أن هناك تناقضا بين هذه النظم وقوى الهيمنة العالمية فلا يمكن أن يكون ذلك إلا تناقضا مؤقتا وجزئيا وممكن الحل بتسوية جديدة.

وما أقصده بالديمقراطية ليس التعددية الفارغة من المعنى التى يستطيع أى نظام استبدادى أن يركبها على مقاسه من دون أن تهدده بشيء، ولكن أن تكون النظم القادمة نظما مستمدة لشرعيتها من التفويض الشعبى وقائمة على مبدأ سيادة الشعب ورفض الوصاية من أى نوع كانت دينية أو حزبية أو أيدولوجية أو سياسية عليه. فلم تلتق الوطنية فى أى حقبة بالديمقراطية كما هى اليوم ولم تتحول الديمقراطية إلى ضمانة استقلال الإرادة والقرار الوطنيين كما هى عليه اليوم فى مواجهة التدخلات الصاعقة للقوى الكبرى فى حياة الشعوب واقتصاداتها المحدودة.

باختصار لم يعد هناك مجال لسيادة وطنية مستقلة أو منفصلة عن سيادة الشعب، وكل سيادة قائمة على عكس ذلك تغطى لا محالة انصياعا قائما أو كامنا من قبل النخب الحاكمة للسيد الخارجى الذى يضمن لها الوجود والبقاء والاستمرار.

ويرى الكاتب الكبير جهاد الخازن أن المعارضة العربية أسوأ من حكوماتها. و يقول إن الحكومات العربية كلها مقصرة، إلا أن المأساة الحقيقية هى أن المعارضة العربية أسوأ منها، وإذا كان لى أن اختار بين أى نظام عربى والمعارضة المحلية له فسأختار النظام.

فى غير بلد عربى الحكومة أكثر ليبرالية وانفتاحاً على العالم من المعارضة، وهذه نوعان، معارضة رسمية، أى بموافقة السلطات ولا قيمة لها، ومعارضة فى الشارع، عادة بقيادة جماعات أصولية تؤيد الارهاب فى السر والعلن، وتريد أن تعود بالشعوب العربية الى القرن الثانى أو الثالث الهجرى. ثم أدين الليبراليين والتقدميين العرب الغرباء فى أوطانهم ولا يعرفون الشارع العربى ولا يتعاملون معه.

بلدان كثيرة واجهت ارهاباً لا معارضة، وأستطيع أن أزيد عليها المغرب واليمن والأردن حيث عزّى برلمانيون بالإرهابى الزرقاوى. وحتى فى دول الخليج الصغيرة حيث هناك ممارسة برلمانية وقسط معقول من الديموقراطية تظل الحكومات أفضل من المعارضة مع بعد هذه عن الإرهاب.

الحكومات العربية كلها مقصرة، ولا أدافع عنها بل أحملها المسؤولية عن غياب الديموقراطية فى بلادنا، فلا حكم قانون ولا محاسبة أو شفافية ولا حقوق امرأة أو رجل أو طفل.

المعارضة العربية فى الداخل والخارج أسوأ من الحكومات، و هناك معارضون أسوأ من الكل كالمؤتمر اللاوطنى العراقى، وأحمد الجلبى الذى عمل لعصابة الحرب، وأعطى ادارة بوش ما طلبت، فشنت حرباً غير مبررة على العراق دمرت البلد على رؤوس أهله.

نفهم أن المحافظين الجدد يريدون تدمير العراق وأى بلد عربى يعتبرونه خطراً على إسرائيل، وأفهم أن ليز تشينى تدافع عن سياسة أبيها ديك تشينى، نائب الرئيس وزعيم عصابة الحرب، غير أننى لا أفهم أو أقبل أن يلعب معارض عربى لعبة أعداء

العرب والمسلمين من واشنطن، خصوصاً أن أمامه تجربة المعارضين العراقيين ومأساة العراق بهم.

ويرى الكاتب الكبير الأستاذ عادل الحامدى أول إرهاصات محاولة واشنطون أمركة العالم العربى كانت مع استسلام الزعيم السوفيتى للمعسكر الليبرالى وتسليم مفاتيح برلين الشرقية الى المنتصر، تلك المفاتيح التى كانت مرفوقة بالفأس التى لا بد منها لهدم الجدار الفاصل بين النظام المغلق وغريمه الديمقراطى الليبرالى.

ومنذ تلك المرحلة وهولاكو الأمريكى يعتلى العرش الأممى باضطراد ليشرع فى اعادة كتابة المصير البشرى بأيد امريكية وتحت انظار الرجل المريض الذى تسلم روسيا مطأطئة الرأس، وذلك وفق مزاج المنتصر أثناء الحرب العالمية الثانية الذى استأسد على الجميع، وبدات عملية اعادة توزيع اوصال بقايا اللينينية الستالينية على اصحابها بدءا ببولونيا وصولا الى الشيشان التى لم يستطع الكيان الام التخلى عن خلية مارقة لم ينفعها تراث غيفارا ولا بندقية كاسترو ولا رئيس فيتنام الذى نازل اقطاب الليبرالية.

وقد بات من الواضح بعد الذى جرى فى كل من افغانستان والعراق وما تلاه من محاولات تغيير استهدفت اعادة تشكيل المنطقة ان التميز فى العالم العربى بين انظمة حاكمة استطاعت ترجمة اطروحتها الفكرية ومشاريعها التنموية الى واقع عينى وبين معارضة جنينية شكلية ليس لها من محاكاة النموذج الغربى الا ذلك المتنفس الديكورى الذى تسمح به الانظمة الاحادية من موقع مصالحها النخبوية، اقول ان التمييز بين الحكومات العربية ومعارضاتها ليس الا تمييزا شكليا للتعمية على حقيقة العقل السياسى الابوى الذى لا يرى الا ذاته ولا يؤمن بأهلية لمشاركة الجماهير فى السلطة، وهو موقف عبر عنه احد اكبر الساسة العرب فى القرن الماضى حين عرف الشعب بانه ذرات من افراد، وأعنى بذلك تحديدا احد اكبر اقطاب حكومات ما بعد الاستقلال، الزعيم المثقف الذى اسس دولة الحداثة على انقاض

الزيتونة، وبمبضع علماني جارح احيانا للاسلام ذاته، وبل لأكبر رموزه دون ان تذهب به رياح العجب بالنموذج السياسي الغربي الى التقطع مع ما كل ما هو اصيل من التراث الاسلامي والثقافة الاسلامية ذاتها، السياسي الذي بلغ فجر الاستقلال حدا لم تتحمله طاقة الكثير من الجماهير العربية حتى ان الرجل طعن يومها فى معتقده الديني، نظرا لاسرافه فى تصفية تركة من التراث تبين ان موازينها اثقل من ان يقتنز عليها سياسي عبقري، ولو كان بمثل حجم بورقيبة.

وتختزل تجربة الزعيم بورقيبة رؤية حكومات ما بعد الاستقلال للشعوب العربية، بل المنتصر منها، المغيبة عن المشاركة السياسية المباشرة عبر قرون، اقول لا وجود لفروق جوهرية بين هذا الخطاب الرسمي واطروحات أحزابها التى كشفت مستورها التجربة العراقية فى مرحلة ما بعد اول رئيس عربي يتم اعدامه شنقا تحت الاحتلال.

ان الانتقال المفاجئ والقسري للمعارضة الافغانية ثم العراقية فى وقت لاحق من موقع الناقد المتفرج الى موقع القائد الموجه وبالطريقة الامريكية التى تم تنفيذها، انتجت هذا التماهي بين حكومات الحكم الفردي ومنتجاتها من المعارضات الدكتاتورية بدورها، فى مفردات الخطاب السياسي فى التعاطي مع مطالب التغيير الديمقراطي الذي استحال استحقاقا تاريخيا لا مفر من انجازه ومطلبا جماهيريا يعسر القفز عليه لبلورة مشروع سياسي تعايشي، يساعد على الحد من داء التفرد بالسلطة وتطويق الاستفراد بمغانم الحكم.

إن الحديث عن المعارضات العربية يفضي قسرا إلى عملية استكشاف لأغوار الماضي، ولطبيعة نشأة الخطاب السياسي العربي.

هنا يصبح الحديث عن المعارضة العربية التى هي وليدة ظروف استثنائية من الناحية السيوسيولوجية والسياسية، وأعني بذلك حالة اليتم والتشرذم التى عاني منها العالم العربي والإسلامي منذ قرنين، ثاني القرنين كل شيء يتم فيه من الناحية الادارية والسياسية تحت اشراف الاستعمار الذي رمم من العالم القديم ما يستجيب

لمصالحه الاستراتيجية مستعيضا فى بعض الاحايين برجل واحد يحكم من خلاله بلدا برمته. ولنا فى التجربة الاتاتوركية او البورقيبية مشترة فى ذلك.

وقد عمقت أزمة المعارضة العربية المآزق التاريخى الذى تردت فيه المعارضة العراقية. كنموذج ولم تكن شذوذا على اسار التاريخى العربى.

وهكذا نجد المعارضة العربية فى الخارج ظاهرة لافتة للنظر، لأنها ظاهرة مقززة وطنيا وقوميا ودينيا، وهى لا تملك برامج سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وحتى ثقافية وتربوية ذات نزعة تقدمية لصالح المجتمع، باستثناء العويل والتطبيل الفارغ الذى يردده ما يدعيه أولئك الذين يدفعون بهم من الخلف، وعلى وجه الخصوص إسطوانة الديمقراطية وحقوق الإنسان التى اصبحت معزوفة الهيمنة الامبريالية الجديدة فى القرن الحادى والعشرين، وان كل براقع الظلم والديكتاتورية التى تتبرقع بها هذه الديمقراطية لتوفير الحماية والدعم لهذه المعارضة لتبرير خياناتها، ما هى إلا براقع واهنة كوهن بيوت العنكبوت، وان الحماية الاجنبية التى تحتمى بها مجموعات المعارضة هى دوائر معادية، وهم لا يمثلون لها الا ادوات لتنفيذ مآربها واهدافها، وانهم لا يزيدون عن اداء وظيفة الخدم والجواسيس على الاوطان والعباد تحت حجة محاربة القمع والارهاب والاضطهاد السياسى، الذى عانوا منه من ممارسات الانظمة الحاكمة.

ويعد العراقى أحمد الجلبى نموذجًا يدرس للمعارضة عندما تنسى و هى تأكل على موائد الغرب أن هناك فرقًا بين معاد ة النظام و معاداة الوطن.. و ينتهى بها الأمر إلى دعوة أعداء الوطن باستماتة لغزو و احتلال الوطن أملا فى كرسى الرئاسة !

وبتحليل سلوك هذا الرجل السياسى بعيدا عن أهم سماته الشخصية ، رغم أنه لا يختلف عن غيره من رؤوس المعارضة العراقية التى كانت تحلم بالسلطة خلفا لصدام حسين ، فانتهازية الجلبى هى التى منحته قدرة فائقة على نسج العلاقات حتى مع عدو بلاده ، الذى كان يتربص بها ، و انتهازية الجلبى هى التى لازمت مسيرته

السياسية، و تفسر لنا كيف تسنى له -وهو الذى بدأ حياته أكاديميا- أن ينتهى على مسافة خطوات من مقعد الرئاسة فى دولة لم يتغير فيها النظام أكثر من ثلاثة عقود كاملة.

و لكن ما يزيل الدهشة هو أنه أول ما فعله لتولى السلطة فى العراق كان عبارة عن سرقة بنك، ومن ثم فلم يكن غريبًا بالنسبة له أن يحلم بسرقة دولة!

وولد أحمد الجلبى -الذى يرأس حزب "المؤتمر الوطنى العراقى المعارض" عام ١٩٤٥ لعائلة شيعية كبيرة عُرف عنها الاشتغال بالأعمال المصرفية، وشغل بعض أبنائها عددا من الوظائف الحكومية فى العراق عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى.

لم يكن عمره قد تجاوز الحادية عشرة حين غادر العراق (عام١٩٥٦) ليعيش معظم حياته متنقلا ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ حيث درس الرياضيات فى جامعة شيكاغو ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا، عاد بعدها إلى لبنان، حيث عمل بالجامعة الأمريكية فى بيروت فترة قصيرة أنهاها اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، فانتقل بفضل علاقات جيدة نجح فى عقدها مع ولى عهد الأردن وقتها الأمير الحسن- إلى الإقامة فى عمان.

وبفضل علاقاته بأوساط سياسية واقتصادية استطاع أن ينشئ بنك البتراء الخاص عام ١٩٧٧ الذى أصبح ثانى أكبر بنك خاص فى الأردن. ولكن سرعان ما انهار البنك عام ١٩٨٩ فى واحدة من أكبر فضائح الفساد الاقتصادى التى كلفت الأردن نحو ٣٠٠ مليون دولار، وطالت اتهامات الفساد والسرقة أحمد الجلبى الذى استطاع الهرب مختبئا فى "شنطة" سيارة إلى سوريا، ومنها إلى بريطانيا التى استقر بها ليؤسس المؤتمر الوطنى العراقى المعارض، غير أن انتقاله من عالم "البيزنس" إلى عالم السياسة الذى لعب فيه دور المعارض للنظام الديكتاتورى فى العراق ظل مصدر تندر الكثيرين، خصوصًا أن حكما غيابيا من القضاء الأردنى صدر بحقه عام ١٩٩٢ بالسجن لمدة ٢٢ عاما مع الأشغال الشاقة بتهمة النصب والاختلاس، ووُضع اسمه

على قائمة المطلوبين لدى السلطات الأردنية!! ورغم أن الجلبي حاول الدفاع عن نفسه وتبرئة ساحته بالحديث عن مؤامرة من قبل النظام الحاكم في العراق وراء هذه الاتهامات والأحكام، فإن وزارة الخارجية الأمريكية أكدتها -ربما بغير قصد- حين أعادت فتح ملف القضية في عام ٢٠٠١ أثناء مراجعتها لحجم الأموال التي خصصتها لتمويل ودعم المؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه الجلبي، فاكتشفت أن معظم الإنفاق الذي تجاوز ملايين لدولارات كان تحت بند "تزيين المكاتب واشتراكات الجيمانيزيم"!!

ورغم أن هجرة الجلبي إلى الولايات المتحدة كانت من أجل دراسة "الرياضيات" التي ظلت مجال اهتمامه وعمله الأكاديمي فيما بعد فإن علاقات الجلبي وصلاته الوثيقة كانت في اتجاه آخر مختلف تماما، ولا يلتقي مع اهتمامات أستاذ أكاديمي في الرياضيات!

فتركزت اتصالاته وشبكة علاقاته الواسعة على السياسيين ورجال الأمن والمخابرات من كل الاتجاهات، وبخاصة من المعروفين بمواقفهم المتشددة من العراق وبقية الدول العربية! واستطاع الجلبي توثيق صلاته الكبيرة بجناح الصقور في الإدارة الأمريكية، فأقام علاقات مع شخصيات نافذة في وزارة الدفاع (البنتاجون) مثل "ريتشارد بيرل" المساعد السابق لوزير الدفاع "دونالد رامسفيلد"، و وكالة المخابرات الأمريكية " سي.آي. إيه " ، وعلى رأسها جيمس وولسي المدير السابق للجهاز! وكذلك الكونجرس الذي استطاع الجلبي توثيق صلاته بعدد من أعضائه من الحزبين الجمهوري والديمقراطي!

وقد وظف الجلبي كل ذلك لتأسيس المؤتمر الوطني العراقي المعارض بدعم مباشر من الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٢، بعد حرب الخليج الثانية مباشرة، وفي عام ١٩٩٥ استطاع أن يقنع إدارة الرئيس كلينتون بإمكانية الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال المعارضة الكردية، وهو ما دفعه للعودة إلى العراق في منتصف التسعينيات ١٩٩٥

لقيادة انتفاضة للأكراد فى شمال العراق، ولكن الانقلاب فشل، وانتهى بمقتل المئات من الأكراد، وتدمير مقر المؤتمر الوطنى العراقى فى مدينة أربيل على يد القوات العراقية، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية وقتها إلى تجنب الجلبى بعد هذا الحادث لفترة. لكنه عاد واستطاع بمساعدة التيار الداعم للتدخل ضد العراق داخل الإدارة الأمريكية فى حشد التأييد فى الكونجرس الأمريكى لتمرير قانون "تحرير العراق" عام ١٩٩٨، وهو القانون الذى أقر خطة تقديم نحو ١٠٠ مليون دولار لمساعدة قوى المعارضة العراقية، وعلى رأسها المؤتمر الوطنى العراقى الذى يرأسه الجلبى، وذلك من أجل الإطاحة بحكم صدام، وطرح اسمه وقتها كأول المرشحين لتولى الحكم من بعد صدام.

وفى عام ٢٠٠٢ ، ومع تسارع الأحداث وتأكد اتجاه الإدارة الأمريكية للتدخل والحسم العسكرى فى العراق.. عاد اسم الجلبى لصدارة مشهد قوى المعارضة المرشحة كبديل لنظام صدام حسين، وفى هذه الأثناء افتتح الجلبى بمساعدة أمريكية قناة تلفزيونية معارضة باسم "تليفزيون الحرية" بدأت بثها من لندن، ولكنها ما لبثت أن توقفت لأسباب تتعلق بتوقف التمويل.

وبامتياز يجيد أحمد الجلبى اللعب بكل الأوراق ، والسير على كل الحبال فى أى اتجاه حتى ولو إلى إسرائيل!! فهو فى سبيل تسويق نفسه كبديل لصدام لا يكف عن إعلان رغبته فى إقامة علاقات ود مع إسرائيل، كما لم تتوقف زياراته لها، ولا يتردد إعلان صلاته الوثيقة بالمعهد اليهودىّ فى واشنطن المؤثّر فى شؤون الأمن القومى الأمريكى. كما حاول الجلبى مرارا استغلال ورقة الشيعة -الذين تقترب نسبتهم من نحو ٧٠٪ من سكان العراق ، وسعى لتقديم نفسه باعتباره الشخص المعقودة عليه الآمال، ليس فقط لإعادة أمجاد أسرته الشيعية العريقة.. بل والدور السياسى للطائفة الشيعية الطامحة فى دور سياسى يناسب حجمها، بعد أن كانت تشكو من استبعاد النظام لها من اللعبة السياسية برمتها.

لذلك فلم يجد مانعا من أن ينسق مع عدة شخصيات دينية شيعية مستقلة مقيمة

فى لندن على طرف النقيض مع توجهاته، هذا فضلا عن الشخصيات الليبرالية العلمانية، وفى الوقت الذى أعلن فتح باب العضوية فى المؤتمر الوطنى المعارض لكل الأكراد فى الشمال كان يؤسس لعلاقة وثيقة مع عدوهم التقليدى التركمان؛ فيلتقى للتنسيق مع سنان أحمد أغا رئيس الجبهة التركمانية العراقية ، بل والحكومة التركية أيضا. إذ كان أول قطب فى المعارضة العراقية تستقبله أنقرة بشكل علنى، حيث اجتمع قبيل العدوان الأمريكى على العراق مع محمد على شاهين نائب رئيس الوزراء وعلى تويجان مساعد وزير الخارجية وعدد من كبار العسكريين الأتراك، بل وربما كان المعارض العراقى الوحيد الذى لم يكن يرى مانعا من مشاركة تركيا فى العدوان الأمريكى على العراق. ويعتبره ضمانا لتحقيق السلام بسرعة!!

والجلبى الذى كان أبرز من استدعى العدوان الأمريكى على بلاده، واعتبره "إنقاذا للعراق".. يبالغ دائما فى إظهار ولائه التام لأمريكا، وإيمانه بها فى كل شىء، حتى فى شكل الدولة العراقية التى يخططه، فأعلن أكثر من مرة أنه يريد "فيدرالية جديدة وتعددية وهيكلا برلمانيا فى العراق.. وهيكلا جديدا مشابها للنموذج القائم فى الولايات المتحدة وألمانيا، وليس النموذج اليوغسلافى".

ولكن يبدو أن الرياح لا تأتى دائما بما تشتهيه السفن، فرغم أن نجاح الولايات المتحدة فى احتلال العراق كان من المفترض أن يقرب الجلبى من حلم السلطة، ويجعله سهل المنال، إلا أن الذى حدث كان غير ذلك، فالأمريكان أصدقاء الأمس صاروا يتهربون من وعودهم. ورفضوا صراحة طلب الجلبى بتشكيل حكومة مؤقتة فى العراق فى ما بعد سقوط صدام. وهددت بوقف المساعدات المالية فورا إذا أعلن تشكيل هذه الحكومة.

والخطط التى أعلنتها الإدارة الأمريكية لعراق "ما بعد صدام" تشير إلى أنه لن يكون للجلبى دور كبير فى تسيير دفة الحكم الجديد، وربما اكتفت به كمستشار للحكومة المؤقتة، وهناك مسئولون أمريكيون يشيرون إلى غضب الادارة الأمريكية

من الجلبى الذى كان - فى نظرهم- مخادعا، حين أوهمهم بإمكانية حدوث انقلاب عسكرى على حدود العراق بمجرد بدء الولايات المتحدة حشودها العسكرية، أو بدء العمليات الحربية على الأكثر؛ وهو ما ظهر عدم صحته بعد المقاومة التى قابلتها القوات الأمريكية فى الأيام الأولى من العدوان، خصوصًا فى الجنوب معقل الشيعة خصوم النظام. فى حين يشير آخرون إلى أن السبب يتمثل فى الرفض الكبير الذى يلقاه الجلبى بين جماعات المعارضة الأخرى والقوى السياسية الآخرى داخل العراق التى لا ترى فيه أى مؤهل للحكم، حتى إن بعضهم وصفه بأنه "فاشل وغير مؤهل هو وحركته حتى لإدارة دكان بقالة"!!

لكن يبدو أن الجلبى الذى أدمن المناورة ما زال يمارس لعبة الشد والجذب - التى يجيدها- أملا فى شيء؛ فهو رد فى البداية بحدة على موقف الإدارة الأمريكية منه، واتهم -فى مقابلة مع شبكة تليفزيون سى إن إن الأمريكية- الولايات المتحدة بالتقاعس فى مجالى المساعدات والأمن فى بلاده، وتساءل الجلبى: لماذا لم يشرع جى جارنر -الجنرال الأمريكى الذى سيديرالعراق مؤقتا- فى العمل على استتباب الأمن واستعادة خدمات المياه والكهرباء فى العراق؟ لكنه عاد بعدها وقلل من حدة خطابه، فأعلن أنه لن يتولى دورا رئيسيا فى أى حكومة مقبلة فى العراق. وقال: "لن أسعى كى أصبح رئيسا للعراق، ولا أبحث عن المناصب، ومهمتى ستنتهى بتحرير العراق من حكم صدام حسين"!! بعدها مباشرة كان على متن إحدى الطائرات الأمريكية المتجهة إلى الناصرية -جنوب العراق- للمشاركة فى المؤتمر الذى عُقد لبحث مستقبل البلاد السياسى، غير أن المظاهرات التى اندلعت احتجاجا على المؤتمر وعلى أى حكومة "عميلة" ينصبها المؤتمر الذى يرعاه الأمريكان دفعته لعدم الحضور، خصوصًا بعد تردد أنباء عن محاولة الجبهة الوطنية العراقية اغتياله، واكتفى بممثل عنه فى المؤتمر الذى لم يخرج بأى نتيجة!

و لا يزال أحمد الجلبى يناور متعلقا بحلم السلطة الذى أوشك أن يتحول إلى

سراب، غير عابئ بحقيقة أنه أصبح لدى الجميع - بمن فيهم أصدقاؤه الأمريكان- شخصا غير مرغوب فيه، أو ربما أملا فى أن يبتسم الحظ له وتتغير الموازين لصالحه، وهو المتآمر فى بلد صار مستقبله ترسمه أوراق اللعب الأمريكية!

ولا أحد ينكر مدى الظلم الذى تعانيه فئات الوطنيين من الذين يرفضون مثل هذه الممارسات، ويرون ان مصلحة الوطن تكمن فى محاربة الفساد بشقيه الادارى والمالى الذى يؤدى الى الفساد الإدارى، بالإضافة إلى تخلى سلطة الاجهزة القمعية عن رقاب العباد، ولكن هذا الظلم لا يبيح الخيانة الوطنية المتمثلة فى التعاون مع الدوائر الامبريالية والصهيونية كعبيد وخدم لمصالح هذه الدوائر، التى تأبى أن يكون مثل هؤلاء المتعاونين معها الا مخبرين وخدم لمصالح هذه الدوائر لأن هذه الدوائر لا تؤمن بمفهوم التحالف، بل ان هذه الادوات من جيوش الخدم والعبيد هم مجرد عملاء ينفذون التعليمات الصادرة لهم.

المعارضة الوطنية الحقيقية لا يمكن لها ان تكون معارضة وطنية خارج حدود الوطن ايا كانت الجهات التى ترضع من ثديها، وأى معارضة تخشى على نفسها من قمع السلطة الحاكمة، وتفضل الهروب الى خارج سياج الوطن فهى غير ممثلة على الاطلاق لأنات وأوجاع جماهير الشعب، ولا تصلح ان تكون فى موقع السلطة والحكم، لانها ممثلة لمصالح دوائر خارجية فى الاغلب هى دوائر إمبريالية وصهيونية، وحتى لو كانت هذه الدوائر عربية بالنسبة للمعارضة فى الوطن العربى، لأن لكل نظام قطرى عربى حساباته والتى لا تصب فى المصلحة القومية، لأن النظام العربى الرسمى أبعد ما يكون عن مفهوم الامن الوطنى والامن القومى، وابعد ما يكون عن مصالح الجماهير الشعبية على امتداد الساحة العربية، وهو نظام إما جبان مرعوب أو متآمر عميل، وأى من الحالتين غير جديرة بأن تكون حضنا حقيقيا ودافئا لمعارضة وطنية أو قومية أو دينية.

أن المعارضة الوطنية هى التى تقبل بالتضحية فى مواجهة القمع الذى يمارسه

النظام السياسى لان حرية الشعوب وارادتها تتأتى من التضحيات التى تقدمها هذه الشعوب، وليس من خلال العمالة والخيانة، ومن هو غير جدير بالتضحية فهو غير جدير بالادعاء فى تمثيل الشعب والقفز على كرسى الحكم، وايا كانت مفاتن الحكم ومباهجه فهى لا تبرر الحد الأدنى فى التواطؤ ضد مصالح الشعب وآماله وطموحاته، وعلى وجه التحديد مع الدوائر الامبريالية والصهيونية.

إن أشكال المعارضة التى أخذت تنتشر خارج حدود الوطن العربى هى عبارة عن تشكيلات قزحية فيها من يدعى الوطنية والقومية والدينية، وهى لا تمثل فى حدودها الدنيا من هذه الاوصاف، وقد ظهر واضحا فى ما اطلق عليه بالمعارضة العراقية الدينية والعرقية التى جاءت على ظهر الدبابة الامريكية لتدمير الوطن والدولة والنظام السياسى لصالح المشروع الامريكى وهى تتبنى المشروع الامبريالى والصهيونى الذى يسعى لتفتيت المجزأ القائم على امتداد الوطن العربى.

هذا النوع من المعارضات هى معارضة تحت الطلب، حيث يتم تشكيلها بناء على رغبات ومصالح الدوائر الامبريالية والصهيونية، وهى تعتاش على فتات الموائد التى تقدمها الدوائر الاستخبارية فى هذه الدوائر، وهى بعيدة كل البعد عن الانغماس فى هموم الوطن او فى الهم القومى والانسانى لامانى ومتطلبات الامة التى تنشد الانعتاق من التجزئة والتخلف والتبعية، بل هى تساهم بشكل مباشر فى التبعية والتجزئة، وهذه تشكل ارضية حقيقية للتخلف لان الوطن العربى عندما يفقد وحدته يفقد تنميته الحقيقية، وهذا النوع من المعارضة لا يمثل الا المصالح المعادية للوحدة والتقدم والانعتاق من الهيمنة والسيطرة الأجنبية، لأن هذه المعارضة هى ذيل لدوائر الاستعمار والاستكبار العالمى.

فى خطاب هذا النوع من المعارضة يأتى الحديث عن الديمقراطية كمشروع سياسى تطالب فيه الانظمة الحاكمة، ولأن الديمقراطية هى خيار الشعوب الحرة، فان الانتخابات الديمقراطية تحتاج الى ارضية لنجاحها من خلال قوانين وانظمة تسمح

بتمثيل اكبر قاعدة شعبية من خلال خيار حر، ولان هذا النوع من المعارضات لم يات في ضوء خيار شعبى فهى حريصة على تمثيل مصالحها ومصالح اولئك الأسياد الذين اوصولهـا إلى الحكم، إذ إنها مـجرد ادوات لتنفيـذ رغبات الدوائر التى صـنعت منها معارضة وقدمت لها السلطة على طبق من ذهب ولكن هذا النوع من الذهب الذى لا يشبه الذهب الا باللون وليس بالجوهر.

الغريب فى الامر ان هذا النوع من المعـارضات كما هو حال ما يسـمى بالمعارضة العراقيـة التى جاءت على ظهر الدبابة الامـريكية جاءت فكرة الاسهال الـديمقراطى كمـا هى فى عقول ومـخططى ادارة الغزو والاحـتلال، فهل هذا النوع من المعـارضة يؤمن بالديمـقراطيـة؟ وهل الاحتلال يـؤمن بالديمقـراطية؟ إذا كـانت الديمقـراطية الخيـار الحر لشـعب يتمتع بالحـرية، فاذا كـانت خيارات الاحـتلال تتمـثل فى النهب الاستعمارى وتحقيق اهداف ومصالح الامبريالية والصهيونية على ارض العراق، فهل يعـقل ان خيـارات هذا النوع من المعارضـة تتعـارض مع خيـارات الاحتـلال؟ ام ان عملية الاسهال الديمـقراطى هى معنية بتنفيذ المخطط الامبـريالى الذى كان معدا قبل الغزو، واسـتخـدمت المعارضة كـأداة لتنفيـذ الدعاية الامـبريالية حـول الديمقـراطية وحقـوق الانسان، ومـا الحديث عن الديكتـاتورية الا لذر الرماد فى العـيون من اجل الاجهاز على النظم الوطنية، التى ترفض وسائل الهيمنة الامـبريالية والصهيونية على خيارات الوطن العربى وتحقيق آمال وطموحات جماهيره.

هذا الاسهال الديمقـراطى فى ظل الاحتلال سيفرز معـارضة مدجنة ونظام حكم يأتمر بأوامر المحـتل، وما هى الا لشرعـنة الاحتلال وإقـامة المعاهدات والمواثيق مـعه، فتكون المعارضة التى تم ابتكارها عندما كانت الحاجة مطلوبة لمحاربة النظام الوطنى، هى ذاتها التى وقعت صكوك الذل والخيانة مع الغـزو والاحتلال على حساب الوطن ومقـدراته وطموحات ابنائه من اجل مكتـسبات مـادية زائلة لهذه المجمـوعات، التى ادعت المعارضة لصالح الوطن وحماية ابنائه من الديكتاتورية المزعومة.

مهـزلة الانتخـابات التى جرت فى العـراق والتى بشر بها بوش الابـن، وهلل لها

عملاء وجواسيس الاحتلال من رجال الدين والسياسة، جاءت بهم الادارة الامريكية لتنفيذ مخططهـا فى العراق، ستفرز واقعا طائفيا وعـرقيا على ارض العراق، لم يكن هذا الواقع التفـتيتى وتحت اى مـعيار يمـثل مصلحـة وطنية، نحو عـراق يقوم بدوره القومى الى جانب قـدرته على خدمة مصالح جـماهيره الشعبيـة، لان قدرات العراق السياسيـة والاقتصادية ليست فى يد ابنائه التـواقين لبناء نموذج العراق، والذى شكل نظامه الوطنـى السابق نموذجا فـريدا فى مواقفـه السيـاسية ومـشاريعه التنـموية على الصعـيديين المـادى والبشرى، ولـهذا السبب كـان استـهدافـه امبـرياليا وصـهيـونيا، وبأدوات عميلة تنتسب إلى العراق والعـروبة زورا وبهتانا، لان الوطنى او القومى ايا كانت توجهاته السياسية لا يقبل ان يمثل حالة الخيانة الوطنية أو القومية، هذا اذا كان يملك الحدود الدنيـا من الانتماء الوطنى أو القومى، وكـما قلنا فإن المعـارضة خارج سياج الوطن هى عمالة ايا كانت الجهة التـى تحتضنها، وان العمالة لها لون واحد ولا يمكن ان تكون الا بالتواطؤ مع اطراف خارجية على حساب مصالح الوطن والامة.

علينا ألا ننكر دور التـربية فى تشكيـل شخصـية الفـرد، فلا يجـوز ان نلقى اللوم بمجمله على ادوات القـمع الامنية فى النظام العربى الرسمى، ولكن هناك مـؤسسات ذات دور وفاعليـة فى تشكيل شخصـية الانسان مثل الاسـرة والمؤسسة الدينيـة، فإن تأثيرها كبيـر جدا فى تشكيل هذه الشخصية ولها دور فـاعل فى فهم الانتماء الوطنى والتمـييز بين ما هو انتـماء وطنى وما هو خيـانة وطنية هذا النوع من جمـوع المرتزقة تحت يافطة المعـارضة تجـدها مـوجودة فى كل الوطن الـعربى، وهى مـعارضـة تحت الطلب اذ ان الدوائر الامبـريالية والصهيونيـة تطبخ فيها تحت نار هادئة وحـالما تحتاج اليها يأتى سحبها، لتلعب دورها على المسرح، لتنفيذ الدور المرسوم لها، كأداة تنفيذية ليس الا لانها فاقدة الدور فى التخطيط وفى صناعة القرار.

وعندما نسـتعـرض تاريخ الطغيان قـديماً و حـديثاً سندرك كيف لـعبت كل هذه القطاعات السابقة التى تمثل مكونات الشعوب دةراً رئيسياً فى صناعة الطاغية.

لقـد عانت البـشرية عـبر التـاريخ من عـدة مصـائب ونكبات وكـوارث طبيـعية

وأمراض فتاكة وحروب دامية.. وقد تمكنت من التخلص من الكثير من هذه المآسى، بفضل التقدم العلمى مما جعل الكثير من الأمراض المعدية تختفى.

كما تمكنت ثورات الشعوب من تحقيق عدة مكاسب على صعيد الحريات، وفى مجال حقوق الإنسان.. ولكن بقيت عدة أصقاع من العالم تعانى الفقر والمجاعة، كما بقيت أصقاع أخرى فى العالم العربى والإسلامى تعانى من آفة الطغيان فى الحكم السياسى و السبب واحد و هو سلبية شعوبها و تنازلها للمستبدين عن حقوقها طوعاً أم قهراً.

فبعد كل ما خاضته البشرية من تجارب تاريخية وما حققته من مكاسب هامة فى تحرير الإنسان.. لا يزال العرب إلى اليوم يعانون من الطغيان.

ففرعون هو أعلى مثال فى الطغيان والعلو والتأله، وبنو إسرائيل هم أسوأ مثال للإنسانية قاطبة فى الطغيان والكفر وذلك لممارستهم المتواصلة إلى اليوم للفساد والعلو فى الأرض.

أما ما دون ذلك فهى درجات أقل على مر تاريخ الملوك والحكام فى ممارسة الطغيان كأفسد نظام سياسى بما يلحقه من أضرار للشعوب المقهورة.

والطغيان كممارسة سياسية هو الاستبداد، وذلك بسلب الحكم الصالح من أهله ـ أى من صاحب الحق فى الحالة السليمة ـ وبتجاوز القانون الذى يرعى الصالح العام، إذ ليس هناك من حد قانونى للطاغية فهو يسخّر كل شىء لإرادته ورغباته. ومعنى الاستبداد هو حرمان الناس من ممارسة حقوقهم الطبيعية كأحرار.

فالطاغية يفرض نفسه على الناس باغتصاب الحكم كرها... أو الناس هم الذين يصنعونه لأنهم ألفوا حياة الاستعباد جيلاً بعد جيل، فلم يعودوا قادرين على تحمل مسؤولية الحرية فيركنون إلى الذل تحت سطوة المستبد.

والطغيان ـ حسب تعريف أرسطو قديما ـ هو صورة للحكم الفردى فى ممارسة السلطة دون رقيب ولا حسيب.

وهو بذلك يسوغ لنفسه صفة من الصفات الإلهية "لا يسأل عما يفعل". يقوم حكم الطاغية إذا على القوة والإكراه دون اكتراث برضا الناس وبذلك تكون شرعيته مزيفة، فتنعدم الثقة بينه وبين الشعب، لذلك تراه يعمل على إيذائه.

وغالبا ما تكون نفسية الطاغية فقيرة وخاوية من الداخل مما يجعله ينكّل بمن يرى فيهم الكفاءة لتولى الحكم أو بمن تتأهل فيهم إمكانية الحصول على شرعية شعبية يعجز هو عن الحصول عليها فى ظروف سليمة.. فتراه يعمل جاهدا على إقصائهم بأبشع الوسائل لينفرد وحده بالسلطة.

ويبقى الطاغية حبيس المخاوف.. كما يبقى مستعبدا للجزء الخسيس من ذاته فهو ليس سيد تصرفاته وهو غير قادر على حكم نفسه لأن هذه الخاصية هى من صفات الحكماء حسب فلاسفة اليونان.

وفى الخلاصة فإن النظام المستبد هو الذى يمارس حكم الناس دون رضاهم ودون أن يكون مقيدا بقانون أو برقابة سلطة مضادة، وهذا التعريف التاريخى ينطبق على كل طاغية مهما كان زمانه أو مكانه على مر الدهور والعصور. فالطغيان فى كل الحالات يبدأ عند انتهاء سلطة القانون وانعدام الحريات.

أول ما استعمل هذا المصطلح كان عند اليونانيين فى منتصف القرن السابع قبل الميلاد، وأول من أطلقت عليه صفة طاغية هو الملك جيجز ملك ليديا الذى أطاح بملكها السابق واستولى على العرش.

ورغم وجود ظاهرة الطغيان قبل ذلك منذ أقدم العصور التاريخية فإن عصر الطغاة بهذه اللفظة بدأ تدوينه رسميا فى التاريخ اليونانى القديم فى ما يسمى بعصر الطغاة الإغريق ابتداء من اعتلاء كبسليوس عرش كورنتة ـ وهى مدينة يونانية ـ عام ٦٥٠ق.م. وينتهى هذا العصر بطرد أبناء الطاغية بيزستراتوس من أثينا عام ٥١٠ ق.م. أى ما يقارب قرنًا ونصف القرن وقعت فيها المدن اليونانية تحت سيطرة الطغاة فى العصر اليونانى القديم. ثم ظهر جيل ثان من طغاة الإغريق فى العصر الكلاسيكى فى القرن الخامس ق.م.

كما عايش فلاسفة اليونان مثل أفلاطون وأرسطو فى القرن الرابع ق.م. حكم بعض الطغاة كأفسد نظام سياسى فى تقديرهم حيث وصفه أفلاطون" بالحيوان الأكبر- وهو يقصد الطاغية ـ الجاهل الذى يرضى شهواته على حساب أكل أولاده"." ومثل هذه الشخصية لن تصادق إلا رفاق السوء الذين يمارسون الجريمة والسرقة والوشاية وشهادة الزور والكذب.

وعند انتهاء عصر الطغاة فى العصر اليونانى القديم فى أواخر القرن السادس ق.م. ظهرت لأول مرة فى التاريخ فى أثينا الديموقراطية كنظام حكم للشعب بداية من عهد كليستان سنة ٥٠٧ ق.م. وإن كانت بدائية ومنقوصة لأنها تستثنى العبيد والغرباء والنساء. ولكنها أول تجربة مبكرة فى التاريخ المكتوب تسمح باجتماع أفراد الشعب فى ساحة عامة فى شبه جمعية وطنية لممارسة نوع من السلطة التشريعية التى تراقب الحكومة وكذلك تنتخب المسؤولين. ففى عهد قديم قبل ميلاد المسيح بخمسة قرون يسمح لأفراد من الشعب بالتعبير عن رأيهم واختيار من يسوسهم، وتواصلت هذه التجربة فى تصحيحها وإنضاجها حتى أثمرت النظام الديموقراطى الحالى فى العالم الغربى.

أما الطغيان تحت عباءة الدين فاليهود هم أول من أسس الدولة الدينية قبل أن يتبعهم فى ذلك المسيحيون، بسيطرة الكنيسة على الحياة السياسية وهو ما يعبر عنه بالدولة التيوقراطية فى العصور الوسطى. وحتى لما انفصلت الكنيسة عن الحياة السياسية الدنيوية، فقد تواصلت قداسة الحكم إذ إن القديس بولس والقديس بطرس أكدا على ضرورة احترام النظام القائم للحكم، لأن كل سلطة على الأرض فهى مستمدة من الله. وأوجب القديس " جريجورى" طاعة الحكم المدنى ولو كان طاغية لأن كل حكم له علاقة بالله.

وتواصل هذا الزعم فى العالم المسيحى حتى من منظور زعماء الإصلاح الدينى فى المذهب البروتستنتى "لوثر" و "كالفن" فى بداية القرن السادس عشر، فكل سلطة على الأرض هى نابعة من الله ويجب طاعتها ولو كانت ظالمة.

وبهذا المبدأ حكم الطغاة من ملوك أوروبا إلى حدود القرن الثامن عشر: حتى قال ملك إنكلترا :"نحن الملوك نجلس على عرش الله على الأرض" وقال ملك فرنسا لويس ١٥ سنة ١٧٧٠ :" إننا لم نتلق التاج إلا من الله ، فسلطة سن القوانين هي من اختصاصنا وحدنا" ،ولكن العالم الغربي بدأ يشهد تحولات فكرية منذ أواخر القرن السابع عشر، فأفكار جون لوك الإنكليزي كانت لها الأثر في الفكر السياسي الأوروبي والأمريكي، لما دعا إلى الثورة على الطغيان وأكد على مبدأي الحرية والمساواة كأساسين للديموقراطية.

وكانت أفكار لوك الدعامة التي قامت عليها فلسفة التنوير التي ظهرت بفرنسا في القرن الثامن عشر ومن أهم رموزها مونتسكيو وفولتار وروسو.. مما مهد الطريق إلى قيام الثورة الفرنسية التي أطاحت بالملوكية، وأقامت على أنقاضه الحكم وأشعّت على كامل العالم الغربي مبادئ الحرية وحقوق الإنسان.

وبذلك وقع اقتلاع جذور الطغيان في العالم الغربي مما مهد إلى ممارسة الديموقراطية على شكلها الحالي... وحتى في روسيا التي أسقطت طغيان القياصرة بقيام الثورة البلشفية وبروز طغيان آخر بها من نوع جديد في النظام الشمولي من النوع الستاليني تمكنت في الأخير من الإطاحة به والالتحاق بركب التحرر على النمط الغربي. وبذلك يكون العالم الغربي قد حقق ثورته الشعبية ضد الطغيان.

لقد تناقل الطغيان إلى عالمنا المعاصر حتى لا يزال يمارس حاملا أسوأ مواصفاته وخلف في المواطن العربي سلبية جعلته يستسلم له طيّعا دون مقاومة، بل هناك من يصنع أسبابه ويسهر عليه و يرعاه.

ولو استقرأت التاريخ لوجدت نفس مواصفات الطاغية التي وقع توارثها من الماضي عبر ثقافة الانحطاط مرورا بالاستعمار: فما أشبه اليوم بالأمس، فلو عدنا إلى القرن الرابع ق.م. لوجدنا أفلاطون الذي عايش "ديونسيوس" طاغية سيراقوصة يقدم لنا في كتابه "الجمهورية" مواصفات هذا الحاكم وكأنه يعايش عصرنا العربي الراهن. فمن أهم المواصفات يقول:

" إن الطاغية ينفق على حاشيته دون رقيب ولا حسيب، ويشدد الحراسة من حوله و يعيش فى ظلام تعتيم إعلامى، حيث تكثر من حوله الوشايات والدسائس، وتحاك المؤامرات.. كما تنعدم الأخلاقيات، فلا شرف، ولا صدق ولا وفاء بالعهد، فكل الناس عنده أعداء.. ولا مفكر، ولا رجل علم، بل لا يشاع من حوله إلا النفاق والتملق.. كما يعمل الطاغية على تفقير رعاياه من مثل إثقالهم بالضرائب حتى ينشغلوا بقوت يومهم ولا يتآمرون عليه، ولا يحب الطاغية أصحاب الكرامة لذلك تجده يطارد الأخيار من الناس... كما يعمل على تدمير روح المواطنة فيهم حتى يعجزوا عن فعل أى شىء ".

ويشبّه أفلاطون الطاغية بالذئب" لأنه يذوق بلسانه دم أهله بقتلهم وتشريدهم..." إن أهم ما يشبه الطاغية قديما وحديثا هو رفضه للرأى المخالف. ولقد كان بروز طغاة الإغريق فى فترة الأزمات التى كانت دوما المبرر الذى يسوغون به طغيانهم، وهو نفس التبرير الذى يستعمل فى عصرنا الحاضر لممارسة الديكتاتورية، من نوع حالة الطوارئ.. أو إنقاذ البلاد، أو المحافظة على الأمن و الاستقرار.. أو للمصلحة العليا للوطن. ولكن حين يتولى الطاغية الحكم يوقع البلاد فى أزمة أخطر وأشد من التى جاء لإنقاذنا منها: فماذا كان سيحدث فى الجزائر مثلا لو تواصل المسار الانتخابى فى جانفى ١٩٩٢ وتولت جبهة الإنقاذ رئاسة الحكومة ؟

7

الفصل السابع

لعبة تخوين الشعب عندما يلجأ للخارج !!



الفصل السابع

لعبة تخوين الشعب
عندما يلجأ للخارج !!

من أكثر أدوات الخداع التى يمارسها الطغاة فى العالم العربى ، وتنطلى على الشعوب ،هى تصوير اللجوء إلى مخاطبة العالم ، أو الضمير العالمى ، أو القوى الديمقراطية فى الخارج ، بعد إغلاق كل النوافذ فى وجهها ، على أنها خيانة وطنية ، وكأن المفروض أن يقتل المرء دون أن يصرخ ، أو أن يسمح لقاتليه بأن يستمتعوا بتصفيته دون أن يدرى أحد !!

أحد أدوات الاستبداد فى السيطرة على الشعوب وخصوصًا فى منطقتنا العربية هو عزل الشعب عن التماس حقوقه الدولية عبر الخلط بين التدخل الدولى والتدخل الأجنبى، وهم يستخدمون مساحة واسعة من أدوات الإرهاب تبدأ بالتخويف ولا تنتهى بالتخوين والعمالة.وصل الخوف فى بعض الفترات لدرجة إرهاب الناس حتى من سماع الإذاعات الاجنبية لمعرفة الأخبار الصحيحة كما كان يحدث فى عهد عبد الناصر، وهم هنا لا يعزلون الناس عن التماس حقوقهم الدولية وإنما يعزلونهم حتى عن معرفة الحقيقة، وهو سلوك متبع حتى الآن من قبل الأنظمة الفاشية بحجب الكثير من مواقع الانترنت أو منع دخول جريدة معينة او حتى مصادرة عدد من جريدة من أجل مقالة أو منع استقبال اذاعة محددة او فضائية محددة وحتى منع استقبال أى فضائيات كما كان يحدث فى العراق، حيث منع صدام العراقيين من استخدام أطباق الاستقبال الفضائى. يستخدم الفاشيون فى ذلك الأعلام والمؤسسات

الدينية لتشويه صورة الخصم، أحيانا لاغتياله اجتماعيا ومعنويا وأحيانا أخرى تمهيدا لمحاكمته قانونيا عبر أنظمة قانونية تحمل تعريفات مطاطة وغير محددة لأشياء كثيرة مثل الإساءة للأديان أو التأثير على القيم الاجتماعية وتمتد للخيانة الوطنية والاتصال بأعداء الوطن.مع مرور الوقت تتصلب الشرايين الفكرية للشعوب ويصبح هناك تفكير جمعى فاشى يلتهم أبناءه المبدعين والمفكرين والمصلحين وكل العقليات الخلوقة فى كل المجالات. وبمرور الزمن تصاب هذه الشعوب بالجدب لانها لا تحرم فقط من إبداعات الفكر الإنسانى وإنما ايضا تصادر إبداعات ابنائها حتى تضمر تدريجيا هذه القوى المبدعة. وهنا يصدق القول إن الشعوب تستحق حكامها.

على أن أخطر الأمور هو مصادرة حق الشعوب فى حقوقها التى يكفلها لها القانون الدولى والمواثيق الدولية وحتى المساندة الدولية التى تأتى من المجتمع المدنى الدولى والرأى العام الدولى.

فى نظريات نشأة الدولة هناك نظرية العقد الاجتماعى" التى تفترض أن نشأة الدولة القومية نتاج عقد مفترض بين الحاكم والمحكومين وأى إخلال بهذا العقد يترتب عليه النظر فى هذه العلاقة التعاقدية بتغيير الحكام.

على نفس السياق يمكن افتراض وجود "عقد دولى" بين النظام الذى يمثل شعبه والمجتمع الدولى ممثلا فى منظماته الدولية التى تتجسد فى المواثيق الدولية والقانون الدولى والنظم واللوائح الدولية.والمنظمات الدولية هنا لا تمثل فقط المجتمع الدولى وانما أيضا الشعوب فى مواجهة الحكام،فقد يتعدى النظام الحاكم على أحد افراد المجتمع الدولى من الدول أو قد يتعدى على حقوق شعبه التى قررتها هذه المواثيق. وإذا وقعت الدولة على هذه المواثيق أو لم توقع فيمكن للمجتمع الدولى ان يتخذ إجراء ضدها ممثلا للأغلبية الدولية، فعدم التوقيع لا يعطى الحق للنظام الحاكم أن يعتدى على أحد أفراد الاسرة الدولية أو ينتهك بفظاعة حقوق شعبه، فهو فى هذه الحالة يستوجب "التدخل الدولى" ضده. على أن هناك عقداً آخر يمكن تسميته ب

"العقد الانسانى الدولى" ، وهو بين الشعوب بعضها بعضًا عبر تفاعلات كثيرة منها المجتمع المدنى الدولى والرأى العام الدولى ويشمل هذا على مساحة واسعة من أدوات الدعم تمتد من "التعاطف الدولى" إلى "المساندة الدولية" والتى تؤثر بدورها على التدخل الدولى.

إن من حق الفرد العادى الآن أن يشتكى دولته أمام الأمم المتحدة، ولكن ميثاق الأمم المتحدة يحتاج إلى إعادة صياغة لتطوير حقوق الشعوب فى مواجهة الحكام. ميثاق الامم المتحدة صمم لدعم الدولة القومية وسيادتها، ولكن مفهوم السيادة التقليدى اصبح بدوره عبئا على حقوق الأفراد. إن سيادة المواطن يجب أن تكون أساس سيادة الدول والعمود الفقرى لمفهوم السيادة الحديث.إن الأمم المتحدة تقف عاجزة أمام التطور الذى أحدثه المجتمع المدنى الدولى وثورة الاتصالات الدولية ، وتقف عاجزة عن التدخل الحاسم لمساندة الشعوب فى مواجهة جلاديها،كما أن طريقة التصويت فى الجمعية العامة للامم المتحدة تخلق نوعا من التكتلات بين الدول الفاشية لعرقلة اتخاذ قرارات جادة ويمتد ذلك إلى الهيئات التى تتبع الجمعية العامة.

من المفروض أن الشعب هو الحارس للعقد الاجتماعى، ولكن ماذا لو فشل الشعب فى تغيير حاكمه الذى انتهك بجسامة هذا العقد؟ ماذا كان فى مقدور الشعب العراقى أن يفعل فى مواجهة صدام؟ وماذا يمكن أن يفعل الشعب السورى أمام هذا النظام البعثى التسلطى العنيف؟ وماذا يمكن أن تفعل الأقليات فى مواجهة أغلبية تضطهدها وحكومات تدعم أو تتواطأ أو لا تتخذ أى أجراء لوقف هذا الاضطهاد؟ وما الحل إذا تواطأ المجتمع الذكورى حكاما ومحكومين ضد حقوق المراة؟.

وحتى لا نخضع لإرهاب وابتزاز الأنظمة الفاشية وإرهابها الفكرى والمعنوى والتضليل الذى تبثه عبر وسائل اعلامها يجب أن نفرق بوضوح بين التدخل الدولى والتدخل الأجنبى.

فأولا: التدخل الأجنبى أرتبط فى المنطقة العربية بالاستعمار سواء ما تسمى بالحروب الصليبية أو موجة الاستعمار التى احتلت المنطقة فى النصف الأول من القرن العشرين، أما التدخل الدولى فارتبط بتحرير الشعوب من الاستعمار عبر مبادئ ولسن الأربعة عشر ومنها حق كل شعب فى تقرير مصيره، والتى كانت أساس قيام عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة لاحقا.

ثانيا: التدخل الأجنبى ارتبط بنهب ثروات الشعوب أما التدخل الدولى فارتبط بمساعدة الشعوب.

ثالثا: التدخل الاجنبى فى الغالب ثنائى النزعة، أما التدخل الدولى فهو متعدد الأطراف، وحتى ولو كانت هناك مصلحة خاصة لدولة معينة فى هذا التدخل إلا أنه يتم فى إطارتعددى ويتفق مع القانون الدولى والمواثيق الدولية.

رابعا: التدخل الاجنبى انفرادى ذو مستوى واحد، أما التدخل الدولى فهو متعدد المستويات عبر المنظمات الدولية، أو المنظمات الاقليمية بين أعضائها.

خامسا: التدخل الدولى يعطى الحق لأى دولة عضو فى الأمم المتحدة أن تتدخل عبر المنظمة الدولية للاحتجاج وإدانة أى انتهاك لقرارات ومواثيق الأمم المتحدة فى دولة أخرى ولا يعد ذلك تدخلا فى الشؤون الداخلية للدول، فكل دولة عضو فى الأمم المتحدة هى من المفترض بمثابة حارسة لميثاقه ومقراراته واتفاقياته.

بل أن تصنيف الأمم المتحدة لجماعة ما على أنهم أقلية هو نوع من التدويل، لأن أى انتهاك لحقوق هذه الأقلية هو انتهاك لإعلان الأمم المتحدة لحماية الاقليات والمواثيق الأخرى فى هذا الشأن يستوجب احتجاج وتدخل الأمم المتحدة عبر آلياتها المختلفة.

سادسا: التعاطف الدولى والمساندة الدولية هى بدورها تختلف عن التدخل الأجنبى، لأنها مرتبطة بالتفاعل الدولى بين المجتمع المدنى عبر الحدود والرأى العام وتعاظم دور الهجرة الدولية وثورة التكنولوجيا الحديثة. فهل يمكن مثلا تصنيف

غضب الرأى العـام الدولى على المذبحة التى ارتكبها بحـماقة البوليـس المصرى ضد اللاجئـين السودانيـين العزل على أنه تدخل أجنبى؟ الإجـابة طبعًا لا ، فـهذا واجب إنسانى قبل كل شيء.

سابعا: "الوساطات التأثيـرية" هى أيضا مشروعة إذا صبت فى دعم حـقوق الفرد والاقليات والشعـوب فى مواجهة حكامهـا، فتعاظم دور الهجـرة الدولية ،وما ترتب على ذلك من جنسيات مـزدوجة، أعطى للمهاجرين دورا فى التدخل الايـجابى عبر وساطات تأثيرية مثـمرة تجاه وطنهم الأم، كما حدث مثـلا فى مشكلة ايرلندا فى عهد كلينتون. وهذا بدوره يختلف عن التدخل الأجنبى.بل إن "الضـغوط الدولية" المتبادلة بين أعضاء المجـتمع الدولى بشكل ثنائى مشروعـة إذا كانت تصب فى دعم الحريات والديموقراطيـة وحقوق الإنسان. على سـبيل المثال يربط نظام المساعـدات الأمريكية على احـترام الدول المتلقيـة للمـساعـدات لحقـوق الإنسان فى اراضـيها،فـاذا طالب المهـاجـرون لأمريكا مـن حكومتـهم تفـعـيل هذا القـانون بالنسـبة لـدولة تتلقى هذه المعونـات ولا تحترم حـقوق الإنسـان فهل يعـتبـر هذا تدخلاً أجنبـيًا؟ الإجابة قـطعا لا.فهذا مشروع تماما ويمثل صلب عـمل المجتمع المدنى الدولى فى دفاعه عن حقوق الإنسان الفرد والأقليات والشعوب فى أى مكان فى هذا الكوكـب .

إذن فالتـدخل الدولى مشـروع تماما بمشـروعيـة القانون الدولى والمواثيق الـدولية وعضوية المنظمات الدولية واقتسام المعيشة على كوكـب واحد.

والتدخل الدولى قد يحـدث لتحرير دولة من احتلال دولة أخرى كـما حدث فى الكويت عام ٩٠، أو لتحرير دولة من هيمنة دولة أخرى كما حدث فى لبنان ٢٠٠٥، أو لحمـاية جماعة دينيـة أو عرقية مـضطهدة كمـا حدث فى البوسنة وكوسـوفو، بل وحتى لإجراء تحقيق فى قضية جنائيـة فردية كما حدث فى لجنة ميليس التى تحقق فى اغتـيال رئيـس الوزراء السابق رفـيق الحريرى، وهو بالمناسـبة كـان فردا عـاديا لحظة اغتياله ولم يكن رئيسا لدولة أو حكومة.

لقد انزعـجت الحكومة المصـرية بشدة بعد أن ناقش الأقـباط بجـدية فى مؤتمرهم

الاخيرالتفكير الجاد فى نقل قضيتهم الى مستوى آخر عبر تكثيف المساندة الدولية والذهاب إلى الأمم المتحدة،علما بأن الأمم المتحدة لا تعنى التدخل العسكرى، فهناك آليات الرعاية والدعم والحماية ....الخ، والكل يتفق أن الأقباط عند الحد الادنى يحتاجون إلى رعاية خاصة مس الأمم المتحدة اكثر الأقليات معاناة فى منطقة الشرق الأوسط.لقد تدخلت الحكومة المصرية وأجهزتها الأمنية بسرعة وبقوة لتقويض هذا الاتجاه القبطى فى الخارج بتنظيم رحلتين منفصلتين فى شهر واحد لشخصيتين قبطيتين من أمريكا والاحتفاء بهما وتقديمهما على أنهما زعيمان للأقباط !!!، وتسابق كل منهما لإرضاء الحكومة وخطب ودها من أجل مصالح شخصية رخيصة على حساب آلام الأقباط، ولا نعرف ما د ر فى اللقاءات السرية بينهم وبين مسؤولى هذه الأجهزة المخابراتية والأمنية الرهيبة التى لاتعمل مطلقا من أجل انصاف الأقباط بل العكس.

لقد تركت الحكومة أقباط الداخل أصحاب المشكلة وسعت لاستقطاب أقباط المهجر واحداً وراء الآخر ومجموعة وراء الأخرى، ليس من أجل الحل وإنما من أجل ضرب النشاط القبطى فى الخارج وهو الرئة الباقية التى يتنفس من خلالها الأقباط.

إننا إزاء لحظة تاريخية مفصلية فى تاريخ الأقباط تستلزم اليقظة الكاملة والعمل بجدية فى الداخل والخارج حتى لا تتدهور أوضاع الأقباط اكثر ويخرجون من مولد الديموقراطية والإصلاح خالي الوفاض.

إن طلب التدخل الدولى هو إيمان وامتثال واحترام للقانون الدولى والمواثيق الدولية ولا يعد انتهاكا لأى قانون محلى وفقا لمبدأ سيادة القوانيين الدولية على القوانيين المحلية. وطلب المساندة الدولية واجب لأنه يعكس إنسانيتنا المشتركة.

المراجع

مصادر ومراجع

١-طبائع الاستبداد: عبد الرحمن الكواكبي- دار الشرق العربي- بيروت-١٩٩١.

٢-الطاغية ـ دراسة فلسفيّة لصور من الاستبداد السياسيّ - د. إمام عبد الفتّاح- المجلس الوطني للثقافة و الآداب، الكويت- "سلسلة عالم المعرفة- مارس ١٩٩٤.

٣-السلطة السياسيّة: ضرورتها و طبيعتها - ناصيف، د. عبد الله إبراهيم- دار النهضة العربيّة- القاهرة- ١٩٨٣.

٤-الإله و الدولة: تعريب جلال المخ-باكونين ميخائيل - دار المعارف، تونس- ١٩٨٢.

٥ـ في الدكتاتوريّة: دوفرجيه، موريس- ترجمة د. هشام متولي، منشورات عويدات- بيروت- ١٩٧٧.

٦-الوعي الاجتماعيّ: أوليدوف أ. ك - ترجمة ميشيل كيلو- دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٢.

٧-السلطة و الفرد: برتراند راسل - ترجمة د. لطيفة عاشور، الهيئة المصرية العامّة للكتاب-القاهرة - ١٩٩٤.

٨-إيطاليا في عهد موسوليني : الحياة في ظل الديكتاتورية - تأليف : ريتشارد بوسورث -دار بنجوين لندن - ٢٠٠٦.

٩-بطانة السوء - محمد حسن يوسف -موقع صيد الفوائد -٢٩ أغسطس عام ٢٠٠٤.

١٠--ستالين والأمراء الحمر:أرشيف لم ينشر بعد- بحوث ودراسات: -ترجمة: سعد هادي سليمان

١١-الفاشية: نظام من الماضي أم أيدلوجية قابلة للتجدد؟: رانيا نبيل و هبة رءوف عزت - ٢٠٠١

١٢-كتاب "الانفراد بالسلطة - جيمس ماجريجور بيرنز- ترجمة و عرض مجدي كامل -صحيفة الوطن -٢٠٠٦

١٣-مثقفو السلطة - مثقفونا هم من صنع الدكتاتورية: وهاب رزاق الهنداوي.

١٤- مثقفو السلطة.. فن التطبيل وشراء الذمم: صحيفة الصباح - ٢٣ يناير ٢٠٠٤.

١٥- مأساة أم ملهاة: أحمد الربعى -الشرق الأوسط - ٥ يونيو ٢٠٠٥.

١٦-مثقف السلطة ... الولاء المطلق: زهير مبارك- البديل الديمقراطي

١٧-السلطة الثقافية والسلطة السياسية: علي أومليل -مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- ١٩٩٦

١٨-كتاب " فرانكو: غواية الحكم ": كارلوس بلانكو

١٩-كتاب " طغاة التاريخ ": د. محمود متولي

٢٠-بقايا آلهة - أو قصص غير مفيدة: إبراهيم استنبولي - الحوار المتمدن - ١٢ فبراير ٢٠٠٤

٢١-كتاب حروب الطغاة: مازن النقيب -دار الرائي -دمشق -٢٠٠٥.

٢٢-الاستبداد قصة الأنظمة العربية مع شعوبها: رواد بلان - مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية -١١ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٣-المثقف العربي و "المستبد العادل": زهير مبارك - لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية -١٨ ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٤-استبداد الثقافة .. ثقافة الاستبداد: فيصل دراج - مجلة فصول- مجلد ١١- عدد ٢- الهيئة المصرية العامة للكتاب -مصر- ١٩٩٢

٢٥-دراسة في نشأة المثقف العربي وسوسيولوجيته: مجلة المستقبل العربي- عدد ١٩٦- مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-١٩٩٥

٢٦-جذور أزمة المثقف في الوطن العربي: أحمد موصللي ولؤي صافي -دار الفكر- دمشق- ٢٠٠٢.

٢٧-قبور المثقفين العرب: عبد الستار قاسم -فلسطين- ٢٠٠٦.

٢٨-الثقافة والمثقف في الوطن العربي: الطاهر لبيب وآخرون - مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت-١٩٩٢.

٢٩-المفكر والسلطة: سعد الدين إبراهيم -القاهرة- دار قباء- ٢٠٠٠

٣٠-المثقف وديمقراطية العبيد: محمد جمال طحان- الأوائل للنشر والتوزيع- دمشق- ٢٠٠٢.

٣١-كتاب قصة الاستبداد: د. فاضل الأنصاري.

٣٢-الطغيان قديما وحديثا: مخلص المحجوب -آراب نيوز على الانتلانت -١٤ مايو ٢٠٠٧.

٣٣ -كتاب سيكولوجية الطغاة - د. خالص جلبي.

٣٤-فساد الشعوب من فساد حكامها: عدلي أبادير يوسف - إيلاف-١١ أبريل ٢٠٠٨.

٣٥-بطانة السوء وتظليل الحكام والشعوب: رمضان عبد الرحمن علي - الحوار المتمدن -٢٤ يوليو ٢٠٠٧.

٣٦-البطانة أساس الحكم: د. سعد الدريهم - مجلة العصر -١٦مايو ٢٠٠٨.

٣٧-الاستبداد دائما في الموعد: عبد الله الزواري -العدد ١٦ نوفمبر- ديسمبر ٢٠٠٦.

٣٨-ممارسات الطاغية: صاحب الربيعي -عراقيات -١٥ يوليو ٢٠٠٧

٣٩-صناعة الديكتاتور .. النجيمي نموذجا: صالح الطريقي - جريدة "شمس" السعودية -١٦ مارس ٢٠٠٨.

٤٠-صناعة الطاغية: عبدالستار جبر - ١٦ أغسطس ٢٠٠٤.

٤١-ملامح من سيرة الطاغية: زهير كاظم عبود -موقع النور - ١٦ يناير ٢٠٠٧.

٤٢-الديكتاتور: مأمون مجذوب حسيب -جريدة الصحافة -٢٠ مارس ٢٠٠٨.

٤٣-إعدام صدام .. موزاييك الطغاة: عطا الله مهاجراني -الشرق الأوسط -١١ يناير ٢٠٠٧.

٤٤- شعوب لم تتوقف عن التصفيق؟!: فهد عامر الأحمدي -صحيفة الرياض - ١٧يونيو ٢٠٠٧.

٤٥-قراءات في مواصفات الطاغية المستبد: أ.د. إبراهيم قويدر -موقع آفاق ليبيا اليوم - ٦ أبريل ٢٠٠٨.

٤٦-مشكلة الطغيان: صبحي درويش- موقع دروب - ١٥ أبريل ٢٠٠٦.

٤٧-قراءة تفكيكية في الضد النوعي للحرية: نضير الخزرجي -الأنباء - ٧مايو ٢٠٠٨.

٤٨-شعوبنا بين موات مرفوض وإنعاش مفروض .. صانعو الموات: نبيل شبيب -الجزيرة - ٦ أبريل ٢٠٠٣.

٤٩-الليبراليون العرب.. من يخدعون؟: أحمد الخميسي -بيان - ٢٩ يونيو ٢٠٠٥.

٥٠-لا اختيار بين نفاق الشعوب أو خض سكونها: هويدا طه - الحوار المتمدن ١٣ -أبريل ٢٠٠٧.

٥١-أزمة الدولة العربية المعاصرة: إفلاس النخبة وأزمة الشرعية - احمد محمود ولد محمد -مجلة " الفوانيس " -١٦ يوليو ٢٠٠٧.

٥٢-الاختراق الثقافي: حسن حنفي- الدستور الاردنية -١١ أبريل ٢٠٠٨.

٥٣-ماذا يعني البعث في ذاكرة العراقيين؟: د. عبدالخالق حسين - ٥ ديسمبر ٢٠٠٥.

٥٤-الأزمات تلتف حول الأعناق.. الحوار بين الاستبعاد والاحتواء: د. حسن حنفي.

٥٥-الدولة والسلطة في الفكر السياسيّ العربي: باتروورث، شارلز- ترجمة د. محمد أحمد شومان-دار الساقي-بيروت - ١٩٩٠.

٥٦-سيكولوجية الاستبداد: د.محمد المهدي - ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

٥٧-تحليل شخصية الطاغية في كتاب "جمهورية إفلاطون": حلقة من برنامج " لقاء في الهواء الطلق " -١٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

٥٨-خيانة المثقف المتكيف وديناميكية المثقف المتفاعل: د.فاضل سوداني -المهاجر -٤ أبريل ٢٠٠٥.

٥٩-شخصية الطاغية: د .محمد المهدى - مجلة النفس المطمئنة -١٧ مايو ٢٠٠٤.

٦٠-هل استهلكت الشعوب العربية؟: د. خير الدين العايب - جريدة الوسط الإلكترونية - أول مايو ٢٠٠٨.

٦١- مسرحية البديل: يحيى الصوفي -موقع الإبداع العربي على الإنترنت - ٥ مارس ٢٠٠٤).

٦٢-ثقافة العبيد وشعوب لا تستحق الحياة: عمرو إسماعيل - الحوار المتمدن -٢٩ يناير ٢٠٠٦.

٦٣-رواية "حفلة التيس": ماريو بارغاس يوسا.

٦٤-كتاب "العبودية المختارة": إيتيين دي لابواسييه.

٦٥-شافيز وجمهوريات الموز العربية- محمد علي الحلبي -٠٤ أغسطس ٢٠٠٧.

٦٦- خطوط الانقسام في اميركا اللاتينية - صحيفة " لوموند دبلوماتيك " - ١٠ مايو ١٩٩٨.

٦٧- درس في "الحلاقة" لبوش من جمهوريات الموز: محمد جمال عرفة

٦٨- حقيقة شعار الحرب "ضد الطغيان" - هيمنة على العالم وتطويعه: د. صياح عزام.

٦٩- جمهوريات الموز العربية: أسامة فوزي - صحيفة " عرب تايمز ".

٧٠- ما هي الثوابت الوطنية ؟ومَن يحددها: إبراهيم ابراش -الحوار المتمدن - العدد: ١٧٢١ -١ نوفمبر ٢٠٠٦.

٧١- جمهوريات موز أم جمهوريات بطيخ ؟!: محمد حلمي هلال -٩ يوليو٢٠٠٧.

٧٢-الوضع العربي بالشقلوب: محمد دلومي - الحوار المتمدن - ٢٤ مارس ٢٠٠٧.

٧٣-سياسة تدوير المأساة في العراق: د . فهمي الفهداوي -شبكة العراق للجميع على الانترنت -١٢ أغسطس ٢٠٠٧.

٧٤-" هل السودان جمهورية موز عربية ؟: بكري الصايغ -الشرق الأوسط - ١٤ مارس ٢٠٠٤.

٧٥-هل تتحول غزة إلى جمهورية موز ؟: عبدالرحمن الراشد -صحيفة الشرق الأوسط - ١٨ يونيو ٢٠٠٧.

٧٦-ندوة " تفكيك العولمة يحتاج إرادة وطنية وتأييد الشعب والتحرر من الفساد": الحوار المتمدن -١٣ يونيو ٢٠٠٦.

٧٧-الفساد والبطالة في العالم العربي: أحمد منصور -ندوة بقناة الجزيرة - ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧).

٧٨- حول الفساد في العالم العربي: السمكة تفسد من الرأس - سالم جبران - ٢٥ يناير ٢٠٠٦.

٧٩-عرب ما بعد صدام.. تجميل الحكم!: محمد جمال عرفة - إسلام أن لاين -٣٠أبريل ٢٠٠٣.

٨٠-حقيقة شعار الحرب "ضد الطغيان" - هيمنة على العالم وتطويعه - د. صباح عزام - المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي- العدد رقم ٣٣٢ يونيو ٢٠٠٥.

٨١- الديمقراطية العربية..إهدار الوعي الشعبي: د. نجيب عمر - إسلام أون لاين -١٩ نوفمبر ٢٠٠٠.

٨٢- القيادات العربية الجديدة.. قيادات إدارة منزوعة السياسة: شادي الأيوبي -إسلام أون لاين ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧

٨٣-الديمقراطية العربية وبعبع الحركات الإسلامية: الأستاذ الدكتور برهان غليون - الجزيرة.

٨٤-التجربة الديمقراطية في السودان: الدكتورة منى حسين عبيد - مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد.

فهـــرس الكتـــاب

المحتويات